



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## جمود هيكل رأس المال وتأثيره في القدرة الائتمانية للمصارف التجارية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (2006-2020)

مرسالة تقدم بها الطالب

عماد نعمه هاشم الموسوي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

أ.د زينب مكي محمود البناء

2022م

1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ

﴿٣﴾ وَللْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾

سورة الضحى (1-5)

## اقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ( جمود هيكل رأس المال وتأثيره في القدرة الائتمانية للمصارف التجارية) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020). وقد ناقشنا الطالب ( عماد نعمه هاشم ) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها، ووجدنا بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير ( أستياز ).

أ.م. د جنان مهدي شهيد

(عضوا)

أ.د سالم صلال راهي

( رئيساً )

أ.د زينب مكي محمود

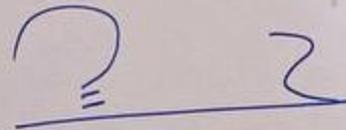
(عضوا ومشرفا)

م.د حيدر خضير جبران

(عضوا)

### اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (جمود هيكل رأس المال وتأثيره في القدرة الانتمانية للمصارف التجارية) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020) والتي تقدم بها الطالب ( عماد نعمه هاشم ) قد جرى بأشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:-  


المشرف: - أ.د. زينب مكي محمود

التاريخ:- ٢٠ / ١١ / 2022

التوقيع:-  


رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية: - أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ:- ٢٠ / ١١ / 2022

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءا على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة  
الماجستير/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ للطالب (عماد نعمه  
هاشم) الموسومة بـ (جمود هيكل رأس المال وتأثيره في القدرة  
الائتمانية للمصارف التجارية) دراسة تحليلية لعينة من المصارف  
العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة  
(2006-2020) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة

المناقشة

١١/٤٠

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

## اقرار المقوم اللغوي

اطلعت على رسالة الماجستير للطالب (عماد نعمه هاشم) الموسومة بـ (جمود هيكل راس المال وتأثيره في القدرة الانتمانية للمصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020) وقد قومتها من الناحية اللغوية والاسلوبية وبذلك تكونصالحة للمناقشة ولأجله وقعت.



التوقيع:

المقوم اللغوي: أ.د محمد عبد الرسول

الكلية: كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء

التاريخ: ٤ / ٩ / 2022

# الإهداء

الى من هو أقرب الي من حبل الوريد ...

الله جل جلاله

الى شفيع الامة وخاتم النبيين ...

ابي القاسم محمد (صل الله عليه واله وسلم)

الى بيت الوحي والتنزيل وسفن النجاة ...

فاطمة وابيها وبعلاها وبنيتها والتسعة المعصومين من ذريتها وبنيتها (عليهم السلام)

الى من اشتاق اليه في كل حين واحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

الى روح ابي ... الحاضر في قلبي

الى الخير والبركة والشمعة التي تدير لي الطريق ...

امي العزيزة ... اطال الله بعمرها وامدها بدوام الصحة والعافية

الى اركان البيت وسندي في الحياة ...

اخوتي الكرام

عماد

## شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العلي العظيم

لئن شكرتُم لأزيدنكم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق اجمعين محمد وآل بيته الطاهرين

في البدء أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل الى استاذتي ومشرفتي الأستاذة الدكتورة " زينب مكي البناء" لتفضلها بقبول الإشراف على رسالتي والتي كانت خير مشرفاً لما تمتلك من قيمة علمية رصينة وتقديم المشورة متمنياً لها دوام الصحة والسداد.

كذلك أتقدم بالشكر والاحترام الى الأستاذة الدكتورة " علي احمد فارس" لما قدمه من معلومات ونصائح لإتمام الرسالة واهتمامه بطلبة الدراسات العليا سائلين المولى عز وجل ان يمن عليه بالصحة والعافية والتوفيق.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى كلية الإدارة والاقتصاد من تدريسيين وموظفين ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور " كمال كاظم جواد" وكذلك أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية لما لهم فضل كبير في وصولي الى ما انا عليه الان.

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم وقبولهم مناقشة رسالتي، كذلك أتقدم بالشكر الى الاساتذة المقومين العلمي واللغوي.

واتوجه بالشكر الى كل من ساندني من الأصدقاء والاقرباء والزملاء والاعتذار الى من لا تسعفني ذاكرتي لما قدموه من مساعدة ورفع المعنويات فكل التوفيق لهم.

ومن الله التوفيق.

الباحث

## المستخلص

تهدف الدراسة الى معرفة جمود هيكل رأس المال وتأثيره في القدرة الائتمانية وقد تناولت الدراسة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار (10) مصارف لتوافر المعلومات والبيانات المطلوبة في الدراسة وهي (مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) للمدة (2006-2020) اعتماداً على التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية. من خلال مؤشرات جمود هيكل رأس المال (نسبة الديون الفعلية ونسبة الديون الجامدة) ومؤشرات القدرة الائتمانية (نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات، نسبة القروض والتسليفات الى الودائع، نسبة مخصص خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال). واستعملت الدراسة الأساليب المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها وبيان علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة عن طريق استخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) من خلال البرنامج (EViews v.12).

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها جمود هيكل رأس مال المصارف التجارية نتيجة عدم اجراء التعديلات اللازمة على مستوى الرافعة المالية نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذلك عدم امتلاك المصارف التجارية قدرة ائتمانية كافية. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات أهمها من الضروري قيام التعديلات على نسبة المديونية لتجنب جمود هيكل رأس المال وهذا يؤثر سلباً على العملية الاقتصادية وكذلك ضرورة تقديم الحوافز لبعض المديرين لاتخاذ قرارات تساعد على زيادة ثروة المالكين وليس للمصلحة الشخصية.

**الكلمات المفتاحية: جمود هيكل رأس المال، القدرة الائتمانية.**

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
I	الآية القرآنية
II	الشكر والامتنان
III	الاهداء
IV	المستخلص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
1	المقدمة
14-2	الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
4	المبحث الأول: منهجية الدراسة
7	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة
59-15	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
16	المبحث الأول: جمود هيكل راس المال
36	المبحث الثاني: القدرة الانتمائية
107-60	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة
61	المبحث الأول: تحليل مؤشرات جمود هيكل راس المال
73	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات القدرة الانتمائية
94	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
112-108	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
119	المبحث الأول: الاستنتاجات
111	المبحث الثاني: التوصيات
126-113	المصادر

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
7	المصارف عينة الدراسة	1-1
26	نظريات هيكل راس المال	2-1
51	محددات منح الائتمان الخاصة بالزبون	1-2
69	نسبة الديون الفعلية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	1-3
73	نسبة الديون الجامة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	2-3
78	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2020	3-3
83	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عينة الدراسة للمدة 2006-2020	4-3
89	نسبة مخصصة خسائر القروض الى اجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2020	5-3
95	نسبة كفاية رأس المال	6-3
98	اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الاولى	7-3
99	اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الاولى	8-3
100	اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الاولى	9-3
101	اختبار Hausman للفرضية الفرعية الاولى	10-3
102	اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الثانية	11-3
102	اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الثانية	12-3
103	اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الثانية	13-3
104	اختبار Hausman للفرضية الفرعية الثانية	14-3
105	اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الثالثة	15-3
105	اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الثالثة	16-3

106	اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الثالثة	17-3
107	اختبار Hausman للفرضية الفرعية الثالثة	18-3
107	اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الرابعة	19-3
108	اختبار (LSDC) للفرضية الفرعية الرابعة	20-3
109	اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الرابعة	21-3
110	اختبار Hausman للفرضية الفرعية الرابعة	22-3

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	مخطط فرضي للدراسة	1-1
17	مزيج هيكل راس المال	1-2
42	أنواع الائتمان	2-2
67	متوسط نسبة الديون الفعلية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	1-3
72	متوسط نسبة الديون الجامدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	2-3
77	متوسط نسبة القروض الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	3-3
82	متوسط نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع الجامدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	4-3
88	متوسط مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات الجامدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	5-3
93	متوسط نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006-2020)	6-3

## المقدمة:

إن وظيفة الوساطة المالية التي تمارسها المصارف المجازة تعد العصب الاقتصادي المحرك للتنمية الاقتصادية، وان رؤوس اموال تلك المصارف محددة قانوناً من قبل البنك المركزي العراقي بحد أدنى لا يقل عن (250) مليار دينار عراقي، ولكن هل أن كل هذه الاموال يتم جمعها من مصدر واحد؟ الجواب بكل تأكيد كلا، لان مصادر الاموال متعددة وتنقسم على قسمين الاول هو راس المال الممتلك والثاني هو اموال المقترضة، إلا ان عدم قدرة المصارف على الانسجام مع متغيرات البيئة الخارجية التي تتطلب العمل على اتخاذ استراتيجيات بصورة تسمح للمصارف النمو المستدام وزيادة الحصة السوقية عن طريق جعل الأداء المالي في اعلى حد ممكن وبما ان احدى اهم وظائف المصرف هو تقديم الائتمان بكافة انواعه فان الجمود في هيكل راس المال قد يؤثر سلباً على قدرة المصرف في التوظيف الجيد والمستدام لهذه المصادر الداخلية والخارجية. عادة ما تكون نماذج الاعمال المتحفظة نسبياً في عملية التوظيف والمنح عادة ما تكون مؤشراً على جمود هيكل رأس المال في تلك المصارف لان العوائد المرتفعة ترتبط طردياً مع المخاطرة العالية وتلك العوائد تدعم هيكل رأس المال وتزيد من القدرة الائتمانية لمحافظ المصرف. هذه الظاهرة غير المرغوبة موجودة حالياً في بعض من المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي خاصة تلك التي توظف موجوداتها في ادوات مالية منخفضة المخاطر والعائد او تلك التي وظفت موجوداتها المالية في قطاعات غير مدروسة ائتمانياً مما ادى الى تعثرها ومن ثم انعكاس هذه الخسائر بصورة مباشرة على رأس المال وزيادة جموده ومن ثم انخفاض قدرة المصارف على توفير ومنح الائتمان، جاءت هذه الدراسة لتقديم صورة عن مستوى جمود هيكل راس مال المصارف العراقية عينة الدراسة من اجل النهوض بمستوى القطاع المصرفي العراقي وزيادة قدرة المصارف الائتمانية للوصول الى مستوى الرفاهية والتشغيل الكامل.

لذلك تم هيكلة الدراسة على أربعة فصول وعلى النحو الآتي:

- 1- الفصل الأول: تضمن الفصل الأول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة اذ يتألف من بحثين، تناول البحث الأول المنهجية المتبعة في الدراسة، اما البحث الثاني فقد تم تخصيصه للدراسات السابقة.
- 2- الفصل الثاني: تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيمه على بحثين، الأول تناول المفاهيم النظرية لجمود هيكل راس المال، اما البحث الثاني فقد اهتم بمفاهيم القدرة الائتمانية.

3- الفصل الثالث: تضمن الفصل الثالث الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، الأول تضمن تحليل المالي لمؤشرات جمود هيكل راس المال، اما المبحث الثاني خصص لتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية، والمبحث الثالث تضمن اختبار فرضيات الدراسة.

4- الفصل الرابع: يتكون الفصل الرابع من مبحثين خصص المبحث الأول لعرض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، اما المبحث الثاني فإنه تناول التوصيات المقترحة.

# الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

## المبحث الأول

## منهجية الدراسة

## توطئة....

تناول هذا المبحث منهجية الدراسة والتي تعد الخطة الرئيسة للدراسة، حيث تستعرض المنهجية الفقرات المهمة وهي (مشكلة الدراسة، اهداف الدراسة واهميتها، فرضيات الدراسة، الحدود المكانية والزمانية للدراسة، أدوات الدراسة والأساليب المالية والاحصائية المستعملة للدراسة) وهي كما يلي:

## أولاً: مشكلة الدراسة

يعد راس المال المصرفي من اهم الأساسيات في القطاع المصرفي فلا بد من مجلس الإدارة الاهتمام واجراء التعديلات اللازمة لهيكل راس المال لمواجهة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجة والتنبؤ بمتطلبات السوق الحالية والمستقبلية واستغلال الفرص الاستثمارية المربحة، الا ان بعض المصارف قد تسودها حالة جمود في هيكل راس المال مما يؤثر على عملية منح القروض بشكل سلبي حيث يعد الائتمان المصرفي من اهم الوظائف الرئيسة للمصرف لأنها تعد من اهم مصادر الايراد المصرفي.

ونظراً لما تعانيه المصارف من ضعف واضح في عملية التغيير في نسب الرافعة المالية قد يعرض المصرف الى جمود هيكل راس المال بسبب صدمات أسعار الأسهم ومن ثم ضعف أداء المصارف وعدم قدرتها على منح القروض بشكل يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للنهوض ومواكبة التطورات الحاصلة، وإيجازاً لما سبق يمكن تحديد المشكلة بالتساؤلات التالية:

- 1- ما مستوى جمود هيكل راس المال للمصارف عينة الدراسة؟
- 2- ما مستوى القدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة؟
- 3- ما هو تأثير جمود هيكل راس المال في القدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة؟

## ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل ودراسة جمود هيكل راس المال المصارف لأهمية القطاع المصرفي الذي يمثل عجلة الاقتصاد العالمي والتعرف على مدى جمود هيكل راس مال المصارف ومدى تأثيره

في القدرة الائتمانية التي تعد من الوظائف الرئيسة لتمويل المشاريع التي تأخذ بيد القطاع الاقتصادي الكلي الى بر الأمان، فضلا عن ان المصارف العراقية تعاني من عدم قدرتها على منح قروض تجارية لذلك جاءت هذه الدراسة محاولة في تحسين وتطوير من القدرة الائتمانية للمصارف العراقية والوصول بها الى رفع المستوى المعيشي وزيادة ربحية المصارف التجارية.

### ثالثاً: اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة بأهداف عدة وهي كما يلي:

- 1- قياس وتحليل مستوى جمود هيكل راس المال المصارف عينة الدراسة.
- 2- قياس وتحليل مستوى القدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة.
- 3- قياس واختبار مدى تأثير جمود هيكل راس المال في القدرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة.

### رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: - تعاني المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة من جمود هيكل رأس المال.

الفرضية الرئيسة الثانية: - لا تمتلك المصارف العراقية عينة الدراسة قدرة ائتمانية تساعدها في تحقيق أهدافها.

الفرضية الرئيسة الثالثة: - (لا توجد علاقة تأثير معنوية لجمود هيكل راس المال في القدرة الائتمانية) وتتفرع منها أربع فرضيات فرعية: -

الفرضية الفرعية الأولى: - لا يوجد تأثير معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة القروض والتسليفات الى الودائع.

الفرضية الفرعية الثانية: - لا يوجد تأثير معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة القروض الى الموجودات.

الفرضية الفرعية الثالثة: - لا يوجد تأثير معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض.

الفرضية الفرعية الرابعة: - لا يوجد تأثير معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر.

### خامساً: طرق جمع البيانات

- أ- الجانب النظري: تم جمع البيانات اعتماداً على الكتب والرسائل والإطاريح والمجلات والدوريات العربية والأجنبية.
- ب- الجانب العملي: تم جمع البيانات اعتماداً على البيانات المستخرجة من التقارير المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف.

### سادساً: حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: - تضمن 10 مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط، الاستثمار العراقي، المتحد، الأهلي التجاري، الائتمان التجاري، سومر التجاري، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار)
- 2- الحدود الزمانية: - تضمنت الحدود الزمانية للدراسة خمسة عشر عاماً للمدة من 2006-2020.

### سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون المجتمع من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اما عينة الدراسة فكانت لـ(10) مصارف من بين (25) مصرفاً، اذ تم اختيار العينة لتوفر البيانات ولكونها الأكثر أهمية من بين باقي المصارف وهي كما يلي:

جدول (1-1) المصارف عينة الدراسة

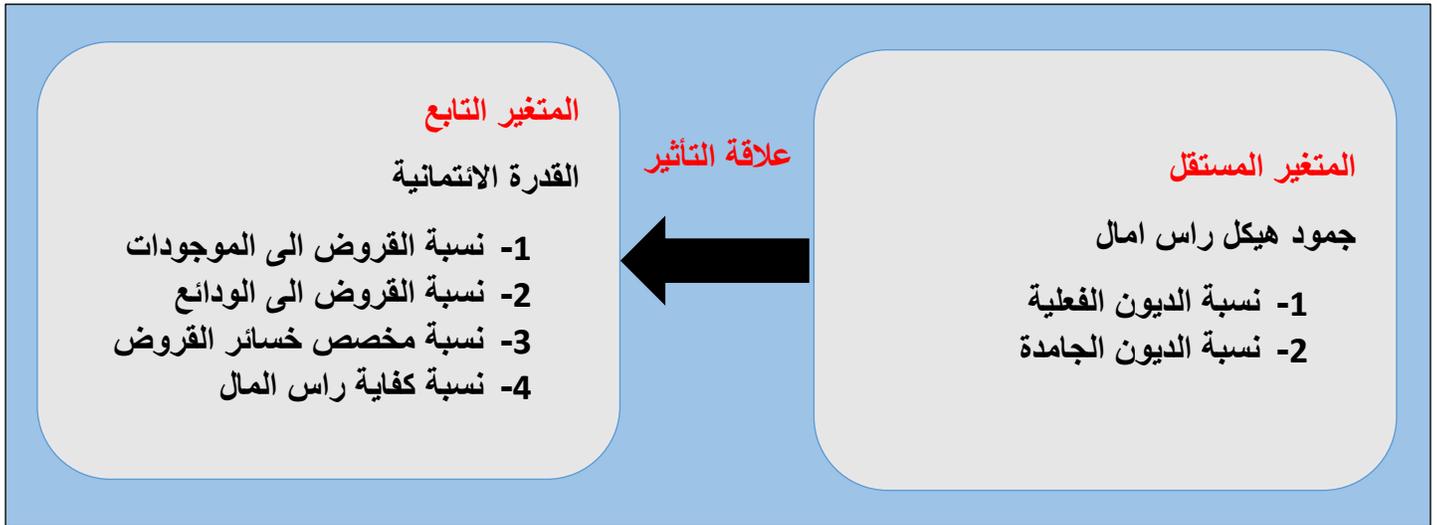
ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	عدد فروع المصرف
1	بغداد	1992	250 مليار دينار عراقي	36 فرعاً
2	التجاري العراقي	1992	250 مليار دينار علاقي	10 فروع
3	الشرق الأوسط	1983	250 مليار دينار عراقي	17 فرعاً
4	الاستثمار العراقي	1994	250 مليار دينار عراقي	16 فرعاً

5	المتحد للاستثمار	1994	300 مليار دينار عراقي	20 فرعاً
6	الأهلي العراقي	1995	250 مليار دينار عراقي	13 فرعاً
7	الائتمان العراقي	1998	250 مليار دينار عراقي	4 فروع
8	سومر التجاري	1999	250 مليار دينار عراقي	9 فروع
9	الخليج التجاري	1999	300 مليار دينار عراقي	18 فرعاً
10	الموصل للتنمية والاستثمار	1997	252 مليار دينار عراقي	10 فروع

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة

ثامناً: مخطط الدراسة

شكل (1-1) مخطط فرضي للدراسة



المصدر: اعداد الباحث حسب متغيرات الدراسة

## المبحث الثاني

### بعض الدراسات السابقة

#### توطئة.....

يهتم هذا المبحث بعرض بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية التي تم الاستعانة بها في الدراسة الحالية سواء من الجانب النظري ام العملي والمقاييس المستخدمة المتعلقة بمتغيرات الدراسة (جمود هيكل راس المال، القدرة الائتمانية) وان الغرض من هذا العرض هو معرفة ما توصل اليه الباحثون وعلى أساس ذلك تستند اليه الدراسة الحالية، وعليه تم تقسيم هذا المبحث حسب التسلسل الزمني وحسب الآتي:

### اولاً: الدراسات الخاصة بجمود هيكل راس المال

#### 1- الدراسات العربية

جدول (2-1) دراسات سابقة عربية لجمود هيكل راس المال

أ	عنوان الدراسة
	تأثير المرونة في الحد من جمود هيكل راس المال لتجنب الفشل المالي
	العباسي، 2020
	اسم الباحث والسنة
	صياغة إطار نظري لمتغيرات الدراسة (المرونة المالية، جمود هيكل راس المال، الفشل المالي) وقياس مستوى المتغيرات في الشركات الصناعية وتحديد مدى التأثير بين هذه المتغيرات في الشركات الصناعية عينة الدراسة.
	اهداف الدراسة
	مجتمع والعينة الدراسة
	12 شركة صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
	استخدم اختبار جذر الوحدة للتعرف على مستوى استقرار البيانات، وكذلك تم استخدام معامل الانحدار المتعدد والبسيط لقياس التأثير بين متغيرات الدراسة، كذلك استخدام
	الأساليب المستخدمة

أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) لتحليل البيانات ثنائية الأبعاد.	
إن أرباح الشركات قبل الضرائب للشركات التي تقوم بتعديل هيكل راس مالها تكون اعلى مقارنة بالشركات التي تتصف بجمود هيكل رأسمالها	الاستنتاجات
الاستفادة في الجانب النظري وبعض المؤشرات الدراسة.	مدى الافادة

## 2- الدراسات الأجنبية

جدول (3-1) دراسات سابقة اجنبية لجمود هيكل راس المال

Capital Structure Inertia and CEO Compensation جمود هيكل راس المال وتعويضات الرئيس التنفيذي	أ	عنوان الدراسة
Wanzenried,2003		اسم الباحث والسنة
تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير تعويضات المدير التنفيذي في جمود هيكل راس المال.		اهداف الدراسة
31 شركة الامريكية العاملة في الصناعات التحويلية للمدة (1992-2000)		مجتمع والعينة الدراسة
ان هيكل راس المال مرتبط بتعويض الرئيس التنفيذي أي كلما كانت الحوافز اقل لأعضاء مجلس الإدارة ارتفعت نسبة الجمود في هيكل راس مال الشركة، كذلك ان الجمود مرتبط سلباً بأداء الشركة.		الاستنتاجات
استخدم الباحث أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data).		الأساليب المستخدمة
الاستفادة من اختيار بعض مؤشرات الدراسة.		مدى الافادة

Capital Structure and Stock Returns هيكل رأس المال وعوائد الاسهم	عنوان الدراسة	ب
Welch,2004	اسم الباحث والسنة	
يعد تحليل التغيرات في هيكل راس المال من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة وكذلك الاثار الناجمة عن عوائد الأسهم في اصدار الأسهم التعديل الرافعة المالية	اهداف الدراسة	
جميع الشركات الامريكية المتداولة علناً للمدة 1962-2000	مجتمع والعينة الدراسة	
ان عوائد الأسهم هي المحدد من الدرجة الأولى لنسب الديون (الرافعة المالية) في الشركات الامريكية وربما تكون المؤثر الوحيد للتغيرات الديناميكية لهيكل راس المال.	الاستنتاجات	
استخدم أسلوب الانحدار المقطعي يسمى (Fama-MacBeth) لحساب المعاملات ومعامل الخطأ المعياري في العلاقة بين جمود هيكل راس المال وعوائد الأسهم.	الأسلوب المستخدم	
الاستفادة من الجانب النظري ومنهجية الدراسة.	مدى الاستفادة	

Relationship Between Capital Structure and Banks' Performance العلاقة بين هيكل راس المال وأداء البنوك في غانا	عنوان الدراسة	ج
Awunyo-Vitor & Badu, 2012	اسم الباحث والسنة	
تحاول هذه الدراسة قياس مدى تأثير هيكل راس المال على الأداء المالي في المصارف عينة الدراسة	اهداف الدراسة	
7 مصارف مدرجة في بورصة غانا للمدة (2008-2014)	مجتمع والعينة الدراسة	
ان هيكل راس المال مرتبط بعلاقة عكسية مع الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة من حيث العائد على حقوق الملكية	الاستنتاجات	
استخدم أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data).	الأسلوب المستخدم	

مدى الاستفادة	تم الاستفادة من الجانب النظري ومنهجية الدراسة
---------------	---

## ثانياً: الدراسات الخاصة بالقدرة الائتمانية

### 1- الدراسات العربية

جدول (1-4) دراسات سابقة عربية للقدرة الائتمانية

أ	عنوان الدراسة	قياس القدرة الائتمانية في منظمات الاعمال في الأردن
	اسم الباحث والسنة	الجميل، نور، 2007
	اهداف الدراسة	تحليل وقياس القدرة الائتمانية لمنظمات الاعمال وتحليل المتغيرات التي تؤثر على عملية منح الائتمان
	مجتمع والعينة الدراسة	شملت قطاعين (قطاع المصارف وقطاع الصناعة) 16 مصرفاً تجارياً و40 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة من 2000 الى 2002
	الاستنتاجات	أظهرت الدراسة وجود علاقة بين القدرة الائتمانية ونسب الربحية في المصارف الأردنية وكذلك معنوية العلاقة بين نسب المديونية والقدرة الائتمانية في الشركات الصناعية
	الأسلوب المستخدم	استخدم التحليل العاملي وكذلك الانحدار المقطعي وانحدار المجتمع او المتسلسل
	مدى الاستفادة	الاستفادة من منهجية الدراسة واختيار بعض المؤشرات

ب	عنوان الدراسة	تحليل المخاطر الائتمانية وانعكاسها على القابلية الائتمانية باستخدام نموذج التمان
	اسم الباحث والسنة	الشمري، 2019

قياس وتحديد مستوى متغيرات الدراسة ومدى وطبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية والقابلية الائتمانية للتحوط من الخسائر المالية	اهداف الدراسة
10 مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005 الى 2017	مجتمع والعينة الدراسة
عدم معنوية علاقة الارتباط بين المخاطر المصرفية والقابلية الائتمانية	الاستنتاجات
دراسة تطبيقية وتم استخدام معامل الارتباط الخطي واستخدام برنامج SPSS V.25 لقياس واختبار الفرضيات	الأسلوب المستخدم
تم الاستفادة من الجانب النظري وبعض مؤشرات الدراسة	مدى الاستفادة

قياس وتقويم القدرة الائتمانية تأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية	عنوان الدراسة	ج
الجبوري، 2020	اسم الباحث والسنة	
تهدف الدراسة الى تحليل القدرة الائتمانية للمصارف العراقية وقياس مدى تأثيرها في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.	اهداف الدراسة	
10 مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2018)	مجتمع والعينة الدراسة	
وجود اختلاف كبير في تطبيق السياسة الائتمانية في المصارف وعدم الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة من السلطات النقدية من قبل المصارف لتحقيق أهدافها على حساب السياسة النقدية.	الاستنتاجات	
تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال تطبيق برنامج SPSS v.25	الأسلوب المستخدم	

مدى الاستفادة	الاستفادة من منهجية الدراسة واستخدام البيانات التاريخية.
---------------	--

## 2- الدراسات الأجنبية

### 3- جدول (1-5) دراسات سابقة اجنبية للقدرة الائتمانية

أ	عنوان الدراسة	سياسات إدارة الائتمان في صناعة الخدمات Credit Management Practices in The Service Industry
	اسم الباحث والسنة	Onono,2006
	حجم العينة	17 وحدة ائتمانية تابعة لشركة تليكوم
	الاستنتاجات	تشير النتائج الى عدم القدرة على تنفيذ سياسة إدارة الائتمان بشكل فعال، وعدم وجود أجهزة رقابية مناسبة وبطء وتيرة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بوصفها من العوامل التي أدت الى نمو الديون في تلكوم.
	الأسلوب المستخدم	استخدم الأسلوب النوعي والكمي من اجل الحصول على تفسير أكثر موضوعية وتم استخدام طريقة الاستبانة لجمع البيانات، عن طريق توزيعها في المكتب الرئيس والمكاتب التابعة لتلكوم
	الاختلاف عن الدراسة الحالية	استخدم في هذه الدراسة أسلوب تحليل البيانات المقطعية لقياس تأثير جمود هيكل راس المال في القدرة الائتمانية للمصارف العراقية للمدة من 2006 الى 2020.
	مدى الاستفادة	الاستفادة من منهجية الدراسة ومن الجانب النظري.

تأثير رأس مال المصارف على الاقتراض The Effects of Bank Capital on Lending	ب	عنوان الدراسة
Berrospide & Edge,2010		اسم الباحث والسنة
تهدف الدراسة الى تحديد علاقة التأثير لرأس مال المصارف التجارية على عملية الاقتراض		اهداف الدراسة
165 من المصارف الكبيرة للمدة من عام 1992 الى عام 2009		حجم العينة
تستنتج الدراسة وجود علاقة تأثير ضعيفة لرأس المال على الإقراض ويوجد تناقض مع التقديرات التي تم حصول عليها من واضعي السياسات واءاء المديرين فيما يتعلق في تأثير اجمالي أصول المصرفية على الرافعة المالية للمصارف التجارية.		الاستنتاجات
استخدم أسلوب الانحدار التجميعي لدراسة تأثير رأس مال المصارف على عملية الإقراض		الأسلوب المستخدم
استخدم في هذه الدراسة أسلوب تحليل البيانات المقطعية لقياس تأثير جمود هيكل رأس المال في القدرة الائتمانية للمصارف العراقية للمدة من 2006 الى 2020.		الاختلاف عن الدراسة الحالية
الاستفادة من منهجية الدراسة ومن الجانب النظري.		مدى الاستفادة

### ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- تناولت هذه الدراسة جمود هيكل رأس المال بشكل مكثف واهم أسبابه وتأثيره على القدرة الائتمانية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

- 2- تميزت الدراسة باستخدام متغيرات حديثة وربط فيما بينها (جمود هيكل راس المال، القدرة الائتمانية) حيث تعد من المواضيع المهمة في تحريك عجلة الاقتصاد لما للمصارف من دور كبير في نمو النشاط الاقتصادي.
- 3- تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت مؤشرات جمود هيكل راس المال وتطبيقها على المصارف التجارية العراقية.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جمود هيكل راس المال

المبحث الثاني: القدرة الائتمانية

## الفصل الثاني/ المبحث الأول

## جمود هيكل رأس المال

## توطئة.....

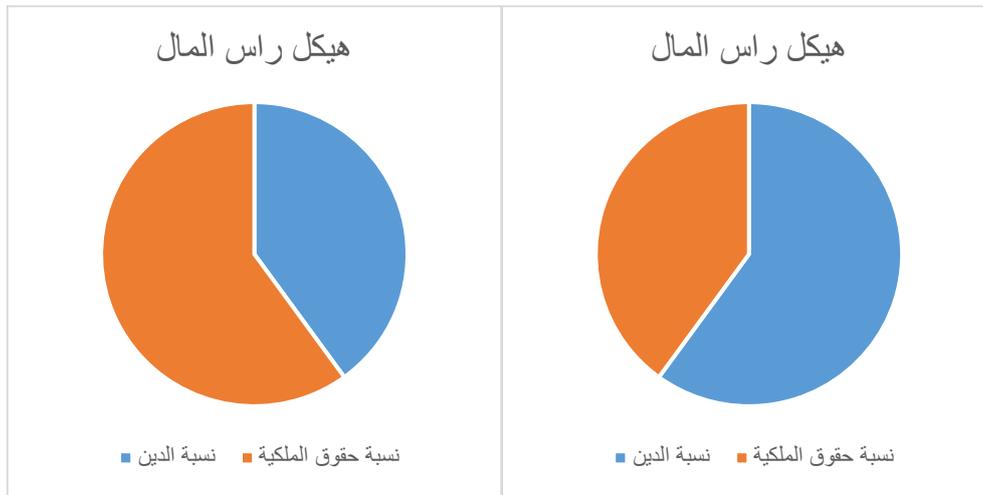
تؤدي المصارف التجارية دوراً حاسماً في نمو النشاط الاقتصادي والوصول الى التشغيل الكامل واستغلال الموارد المتاحة، مع تزايد الاضطرابات في البيئة الخارجية والداخلية نتيجة للظروف السياسية التي يمر بها البلد جعل من مجلس الإدارة زيادة الاهتمام في هيكل رأس مال المصرف بوصفه الوسادة التي تواجه المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي، وكذلك يعد الأموال اللازمة للنمو وتوفير الخدمات المصرفية وعليه فإن تحليل ودراسة واختيار مزيج هيكل رأس المال مناسب من مصادر متعددة يعد امراً مهماً لاستمرار بالعمل المصرفي.

## اولاً: مفهوم جمود هيكل رأس المال:

تشير الدراسات بان هيكل رأس المال هو مصطلح يطلق على أنواع التمويل التي تستخدمها المصارف للحصول على احتياجاتها من الأموال لاستمرارية نشاطاتها والنمو المستقبلي ويتألف هيكل رأس المال من أموال مملوكة وقروض طويل الاجل وهذا هو الفرق الجوهرى بينه وبين الهيكل المالى حيث ان الأخير يشمل قروضاً طويلة وقصيرة الاجل ومن هنا يعد هيكل رأس المال جزءاً من هيكل المالى للمصرف (Muradoglu, 24:2012).

هيكل رأس المال للمصرف يصف الطريقة التي حصل المصرف على رأس المال اللازم لإنشاء وتوسيع أنشطته التجارية. وايضا هو مزيج من أنواع مختلفة من الأسهم ورأس المال المقترض الذي يحتفظ به المصرف الناتجة عن قرارات التمويل (Niu,2008:133). كما يعرف هيكل رأس المال بانه مزيج من التمويل بالدين طويل الاجل والممتمك ويشير هيكل رأس المال عادة إلى ما يسهم به اصحاب أسهم المصرف (المالكين) عند التأسيس مضافاً إليه التغييرات التي تطرأ عليه (Ross, 2013:485)

ولابد من الإشارة الى ان هيكل رأس المال يمثل نسبة الملائمة بين المزيج من الديون وحقوق الملكية والشكل الاتي (1-2) يوضح كيف يتوجب على المصرف تحديد مزيج هيكل رأس المال والذي يحقق حالة التوازن بين العائد والمخاطرة واستغلال الفرص الاستثمارية (غنيم, 2005:504).



شكل (1-2) مزيج هيكل رأس المال

المصدر: غنيم، حسين عطا، دراسات في التمويل، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005.

والجدير بالذكر أهمية هيكل رأس المال الممتلك التي تنحصر بالوظائف التي يقدمها ويمكن تحديد أهم هذه الوظائف في الاتي: (الحسيني والدوري , 2008: 82) و (الشمري , 2009: 179).

- 1- يستخدم رأس المال لشراء الاصول الثابتة واللازمة لبدء النشاط المصرفي وفي تقديم الخدمات ودعم قدرته على الاستمرار بالعمل.
- 2- دعم المالكين (المساهمين) في اتخاذ القرارات في مجلس إدارة المصرف حيث تحدد القوة التصويتية للمساهمين بعدد الأسهم التي يمتلكونها.
- 3- يعمل رأس المال على مواجهة الخسائر التشغيلية والناجمة عن ممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة.
- 4- يساعد هيكل رأس المال على دعم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدره المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

- 5- يستخدم هيكل رأس المال في توظيف الأموال في مجال الإقراض والاستثمار، إذ يتوقع من الصعوبة ان يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع في بداية حياة المصرف
- 6- وأخيراً فأن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد حددت بأن لا يقل رأس المال في المصارف عن 8 % وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة.

أصبح ومن الضروري عند الدخول في القرن الحديث انه على المصارف التجارية النظر الى المتطلبات الداخلية والخارجية والتي تعني بقدرة المصارف على منح القروض ومن ثم تسارع عجلة النمو في الاقتصادي. ان هذا التطور يكون نتيجة تأقلم المصارف للتغيرات الخارجية المحيطة والتي تكون نتيجة القوى البيئية الخارجية (Godkin & Allcorn,2008:1). ومن ثم حركة المصارف امام التطور الحديث أصبحت ضرورة ملحة للبقاء والاستمرار والتميز. اما اليوم فقد بدأت المصارف في البحث والتحري للعثور على نتائج لمثل هذه المشاكل التي تؤثر على أدائها بشكل كبير (Boyer & Robret,2006:324).

ان مفهوم الجمود هو مفهوم مرتبط بمجالين، الاستراتيجية والاقتصاد. فيما يتعلق بالاستراتيجية، تفترض البيئة التنظيمية أن المصرف ثابت وأن البيئة المحيطة في حالة تغير بمرور الوقت اما بالنسبة للاقتصاد، ينصب التركيز على إجراء تغييرات للتأقلم مع التغييرات الجارية. لذلك ينظر إلى الجمود على أنه نقص في عمليات الاختراع التي تؤثر على إجراءات المصرف وبرامجه المستقبلية (Rumelt,1995:103).

أثار موضوع جمود هيكل رأس المال اهتمام الباحثين ولفت انتباه الأدبيات الحديثة التي تناولت هيكل رأس المال. حيث تناولت الدراسات فيما إذا كان هيكل رأس مال المصرف وضمن مدة يتميز بالركود (جمود هيكل رأس المال) (Lemmon et al,2008:1576).

واختلفت الأدبيات في مجال الادارة في نظرتها لمشكلة الجمود بشكل عام، وان أول من استخدم مصطلح (جمود هيكل رأس المال) هو (Welch,2002:3)، الذي أعاد التركيز على أن هيكل رأس المال يتم تحديده (إخباره) في المقام الأول من خلال عوائد الأسهم وليس من خلال النظريات التي يقترحها الماليون فيما يتعلق بمعدلات الضرائب وتكاليف الإفلاس، الربحية وتوقيت السوق (Camara,2012:2). ويرى (Choi) جمود هيكل رأس المال بانه يعيق قدرة المصارف على المنافسة في سوق المنتجات، مما يؤدي إلى فشل هذه المصارف في تحقيق أهدافها (Choi,2001:923).

وينظر (Rumelt,1995:103) الى أن الجمود هو الاستقرار والركود الذي يؤثر على أعمال المصرف. وعرف (Welch,2004) جمود هيكل رأس المال بأنه عدم قدرة المصارف على تعديل هيكل رأس المال لمواجهة التأثيرات الخارجية (صدّات أسعار الأسهم). وأكد (Flannery&rangan,2006:470) ان جمود هيكل رأس المال هو عدم رغبة المصرف في إحداث أي مشكلة تنعكس في إجراء تغييرات على التأثير المالي، وهذا يأتي نتيجة عدم وجود تأثير كبير للرافعة المالية على قيمة المصرف (Viviani2008:173). وعرفه (Leary&Roberts,2004:2607) على أنه الخطورة في هيكل رأس المال والتي تتمثل في فشل المصرف في إعادة التوازن لمعدلات الرافعة المالية، بسبب تكلفة التعديل. حيث يعرف (Ahmadian et al,2011:14) أن الجمود ظاهرة هيكلية (أثناء معالجة الجمود الاستراتيجي) ويشير الى ان الجمود الهيكلية هي تلك التغييرات في هيكل رأس المال التي تسير بوتيرة أبطأ من التغييرات في الظروف البيئية.

وناهيك عن ذلك ان التغيير في معدلات الرافعة المالية الذي يحدث بسبب توقيت السوق لا يقتصر على المديرين فقط، ولكن أيضاً بسبب عدم رغبة المصرف (الأطراف المعنية الأخرى) عن اتخاذ تدابير لمكافحة تأثير أسعار الأسهم على هيكل رأس المال، حيث تواجه المصارف تكاليف التعديل، سواء أكانت واقعية أم مخططاً لها (Hussain,2011:46).

قام (Cheng,et al,2010:2502) بالتركيز على معدل الديون المبنية على القيم السوقية والذي يتحدد أساساً بأسعار الأسهم وليس بإصدار أسهم جديدة مبالغ فيها ويحدث هذا الجمود في هيكل رأس المال خلال مدة محددة (He&kyaw,2018:14). كما أن القيود القانونية والمالية والسياسية والرقابية للمصرف تؤثر على ديناميكيات هيكل رأس المال (التكيف مع الوضع المستهدف)، مما يؤدي إلى خطورة هيكل رأس المال (Morellec et al 2012:804).

أن جمود هيكل رأس المال ناتج عن الفشل في تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة الديناميكية، وهو أحد العوامل الحاسمة لكسر ما يُعرف باسم غموض الرافعة المنخفضة في مقترحات هيكل رأس المال، وأن العديد من المصارف لا تتأقلم مع هيكل رأس المال وهذا يؤدي إلى حدوث أعطال في هيكل رأس المال. حيث إن إجمالي تكاليف إعادة التمويل تأثرت سلباً باستراتيجيات الرافعة المالية، والتي بدورها حفزت جمود هيكل رأس مال المصارف (Baser et al,2012:20). كذلك أن معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية قد يكون سبباً لركود في هيكل رأس المال لأن الزيادة في هذا المعدل ستؤدي إلى انخفاض الرافعة (Lew,2012:132).

أما (Morellec et al 2012:845) فقد أشار إلى أن جمود هيكل رأس المال على أنه فشل المصارف في التأقلم مع معدلات الرافعة المالية لتعويض التأثير الناتج عن حركة أسعار الأسهم على هذه المعدلات. بينما يعتقد (Koech,2013:25) جمود هيكل رأس المال بأنه السمة التي تستمر فيها مصادر التمويل في الركود وعدم التغيير من قبل المصارف، وبقاء هذه الحالة حتى تتأثر هذه المصادر من قبل قوة خارجية.

ويرى (Lemmon et al 2008:1605) أن استقرار (ركود) هيكل رأس المال بمرور الوقت يرجع إلى العوامل التي تؤثر على التباين بين القطاعات في معدلات الرفع المالي المستقر على المدى الطويل، كما أن هنالك محددات عدة تؤدي إلى جمود هيكل رأس المال والركود في معدلات الرافعة المالية بشكل أساسي، حيث أن للظروف الخاصة للشركة تأثيراً على أقصى حد من التباين في هيكل رأس المال (Menichini,2015:181).

ويرى (Sohrabi&movaghari, 2019:4) أن الجمود في هيكل رأس المال يحدث عندما لا تقوم المصارف بالتكيف المطلوب في مكونات هيكل رأس المال لمقابلة التغييرات التي تتم من تحركات أسعار الأسهم، لأنها لا تتأقلم مع هيكل رأس المال للوصول إلى المركز المستهدف. ومع ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك تغييرات تتم بوتيرة متسارعة يجب ملاحظتها والتأقلم معها للاستمرار والبقاء (Welch,2002:2). وبما أن هيكل رأس المال هو مجموع الأموال التي حققها المصرف، والتي تشمل الأموال المقترضة والأموال المملوكة (Gombola et al,2019:73). حيث أي زيادة أو انخفاض في معدلات هيكل رأس المال إذا تجاوزت المستويات المستهدفة قد يعرض لمثل هذه المشكلة (الجمود). لذلك يتعين على المصارف أن تتأقلم مع هيكل رأس مالها، ولذلك فإن قوى الطلب الخارجية ستؤثر على هيكل رأس مالها (Welch,2002:2). وبطبيعة الحال أن الافتقار إلى نظام تشغيل إداري فعال لمراقبة أعضاء مجلس الإدارة بشكل أكبر لتعدلات هيكل رأس المال في الوقت المناسب أحد أسباب جمود هيكل رأس المال (Li&wang,2019:13). وذكر (Ban&chang,2019:242) إلى أن بعض المصارف جامدة لذلك فإن التغييرات في هيكل رأس المال ناتجة بشكل كبير عن عوائد الأسهم. وأيضاً، لا تعمل بعض المصارف على زيادة معدل ديونها استجابة لتأثير عوائد الأسهم.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف جمود هيكل رأس المال على أنه (فشل المصارف في إجراء التعديلات اللازمة على نسبة المديونية للتأقلم ومواكبة التطورات المتسارعة التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية نتيجة لافتقار المصارف للأنظمة الرقابية والإدارية).

**ثانياً: مصادر هيكل رأس مال المصارف:**

يتضمن هيكل التمويل للمصرف التمويل الممتك (رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات) والتمويل المقترض (قصير الأجل وطويل الأجل)، والذي يشكل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية. ومن ثم فإن الهيكل المالي يتكون من تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل، في حين أن هيكل رأس المال يشمل تمويلًا طويل الأجل والتمويل ممتك (العامري، 2013:307) وهي كما يأتي:

**1- التمويل الممتك:**

هو أحد المصادر التقليدية والرئيسة للتمويل، ويتمثل المبلغ الإجمالي الذي دفعه المساهمون للبنك عند شراء الأسهم وكمية المكاسب التي احتفظ بها البنك منذ بدايته والتي يوفرها للدائنين مع الحماية كمصدر للضمان ويشمل: (Gitman&zutter,2012:524)

- الأسهم العادية: الأسهم التي لا يملك مالكيها أي حقوق قد تميزه، سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو حصة السهم من أموال المصرف عند التصفية. وتعد الأسهم العادية أحد مصادر الدعم طويل الأجل، حيث إنها مصدر رئيسي لهيكل الدعم للمصارف، والأسهم العادية هي مصدر لرأس المال الدائم والتي ليس لها تاريخ استحقاق (Pandey,2015:479).

- الأسهم الممتازة: تعد الأسهم الممتازة واحدة من أساسيات حق الملكية التي تمنح المستثمرين معدلًا ثابتًا من الأرباح سنويًا. ولديها معدلات أقل من المخاطر مقارنة بالأسهم العادية. يطلق عليها اسم "الأسهم الممتازة" حيث لها الأسبقية على الأسهم العادية من حيث موجودات المصرف ودخله، وهي تمثل أحد مصادر الدعم طويل الأجل وهي هجين بخصائص السندات والأسهم العادية (Atrill,2009:244).

- الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي يعاد استثمارها في المصرف ومن ثم سيزيد من قيمة حقوق الملكية الحالية للمساهمين. تعد الأرباح المحتجزة أيضًا مصدرًا مهمًا للتمويل الذاتي (Broyles,2003:275).

- الاحتياطيات: هي استقطاعات من الأرباح الدورية للمصرف لتلبية حاجة معينة مستقبلة، وتتراكم مع مرور الوقت لتنفيذ جميع أهدافه المستقبلية والحماية ضد الحوادث الطارئة (Arnold,2013:527).

## 2- التمويل بالودائع:

ان أحد العوامل المؤثرة على الاقتصاد بصورة عامة وطبيعة الاعمال المصرفية بصورة خاصة هو الودائع. اذ تعد قدرة المصرف على جذب الودائع من الشركات والأفراد إجراءً مهماً لتعزيز ثقة الجمهور. وزيادة كمية الودائع تعني زيادة قدرة المصرف على إنتاج الائتمان، ومن ثم تحقيق المكاسب والنمو. وهناك تصنيفات للودائع منها: (Ross&hudgins,2007:387).

- **الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب):** هي الودائع التي تودعها الأفراد أو المجموعات الصغيرة لدى المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت وبدون إعلان مسبق منهم. بناءً على أوامر يصدرها المودع للمصرف، والتي يتم بموجبها الدفع له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلى المصرف، والودائع تحت الطلب لا تحمل فائدة، لذا فهي تعد واحدة من أقل المصادر تكلفة (Bessis,2015:39).
- **ودائع الادخار (ودائع التوفير):** الأثرياء هم الذين يحتفظ بها مالكوهم لدى مصارف الادخار. تدفع الودائع الادخارية فائدة (بشكل عام أقل من أسعار الفائدة في السوق) وليس لها تاريخ استحقاق محدد، ويمكن سحبها عند الطلب (Fabozzi,2010:44).
- **الودائع لأجل:** يتميز هذا النوع من الودائع بأن لها تاريخ استحقاق محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والمصارف (Mishkin&Eakins,2018:67). ويكون لمعظم الودائع المدفوعة عند الاستحقاق معدل فائدة ثابت (Choudhry,2018:15).

## 3- التمويل المقترض:

معظم المصارف تحتسب على أساس الدين (الاقتراض) بالإضافة إلى التمويل الممتمك للمساندة لتمويل عملياتها (Artill,2017:250). التمويل طويل الأجل هو من مصادر الدعم التي تستحق الدفع لمدة تزيد عن مرة واحدة. وتشمل ديون المصارف طويلة الاجل (القروض طويلة الاجل وتخصيص السندات والتأجير) وهي كما يلي: (Damodaran,2012:63)

- أ. القروض طويلة الأجل: تمثل أصحاب النفوذ الذين تكسبهم المصارف من خلال الاقتراض طويل الأجل من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. من السمات المميزة للقرض أن المقترض والمقرض يتفقان على شروطه (كمية القرض، تاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة) لذلك يعد مصدرًا للتمويل، خاصة في الحصول على موجودات ثابتة (Atrill & mclaney,2017:250).

ب. السندات: السند هو مستند دين صادر عن المصارف تمنح حامله الحق في اكتساب القيمة في تاريخ الاستحقاق. كما أنه يعطي الحق في الحصول على عائد دوري يتمثل نسبة مئوية من القيمة الاسمية. إنها أداة تشير إلى أن المصارف قد اقترضت قدرًا معينًا من المال (Shim&siegel,2007:357).

ت. الاستئجار: يعد الاستئجار شكلاً من أشكال التمويل المتاح أمام المصرف للحصول على الموجودات الثابتة بدلاً من إكمال العمليات التشغيلية داخل المصرف، حيث يتم استخدام هذه الوسائل في اتمام العمليات المصرفية بدلاً من امتلاكها، لأنه في حقيقة الامر يؤدي امتلاك هذه الوسائل إلى تجميد كمية أكبر من الاموال، ويمكن توجيهها إلى سداد ديون أو استثمارها في مجالات أخرى، ويشمل الاستئجار (التأجير المالي والتشغيلي والبيع ثم التأجير) (Atrill & mclaney,2017:612).

### ثالثاً: العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال:

هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال، وهي: -

#### 1- الربحية:

ان المصارف التي تحقق مكاسب عالية تزيد من معدل الاحتفاظ، ومن ثم فهي منخفضة التكلفة وذات مرونة عالية في اصدار أوراق مالية، بالإضافة إلى أن هذه المصارف لديها حافز للاستفادة منال وفورات الضريبية (Dang et al,2012:468)، والمصارف ذات الربحية العالية من المرجح أن تتمتع بمزايا المرونة المالية، ويمكنها التأقلم سريعاً مع الرافعة المالية المستهدفة، لذا فإن الربحية تؤدي الى جمود هيكل رأس المال (Dang et al,2012:468). تشير نظرية المبادلة وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصرف والرافعة المالية، حيث من المتوقع أن ينخفض معدل الافلاس للشركات ذات الربحية العالية، لذلك تلجأ هذه المصارف إلى إضافة الرافعة المالية للاستفادة من وفورات الضريبة، وهذا الوضع مغر لتجنب الركود في هيكل رأس المال (Alnori & alqahtan,2019:45).

من ناحية أخرى، اشار (Myers,1984) و (Myers & majlef ,1984) بأن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية للشركة والربحية، حيث تؤدي زيادة الربحية إلى زيادة الأرباح المحتجزة وأيضاً حاجة المصارف إلى تناقص التمويل الخارجي (Naveed et al ,2015:170).

**2- السيولة:**

المصارف التي تواجه سيولة منخفضة قد تواجه صعوبات مالية عالية ( Burgstaller & wanger,2015:81)، ومن ثم فإن انخفاض السيولة سيؤثر سلبًا على هيكل رأس المال (Ozkan,2003:181). أن المصارف ذات معدل سيولة عالية إلى حد كبير تسعى إلى زيادة نسبة الاقتراض، لأن هذه المصارف تمتلك القدرة على الالتزام بمواعيد استحقاق ديونها، لذلك يمكن لهذه المصارف (ذات السيولة العالية) تجنب جمود هيكل رأس المال (Bilgin&dinc,2019:277). وعلى المصارف اللجوء إلى هذا الأمر كتدبير للتحقق من بعض المديرين (منعهم من إهدار التدفقات النقدية الزائدة عن الحاجة) (Dang et al ,2012:469).

**3- حجم المصرف:**

يتطلب التعديل في عوامل هيكل رأس المال تحمل التكاليف (مثل رسوم السمسة). وتتميز المصارف الكبيرة باحتفاظها بعدد كبير من الوسائل الملموسة والمكاسب العالية، مما يعني الوصول لمتطلبات رأس المال. لذلك تكون تكلفة التمويل الخارجي منخفضة بالنسبة للمصارف الكبيرة، مما يؤدي إلى تعديل عوامل هيكل رأس المال لهذه المصارف (كبيرة الحجم) (Kunt et al 2020:14). وكذلك فإن حجم المصارف يؤدي إلى جمود هيكل رأس المال (Abdelawad &nor,2017:231). وتتميز المصارف الكبيرة بانخفاض تكاليف الافلاس، مما يشجع على زيادة الرافعة المالية، بالإضافة إلى أن تكاليف الوكالة للمصارف الكبيرة منخفضة أيضًا نظرًا لقدرة هذه المصارف على الدفع بسبب حاملي السندات، لذلك من المرجح أن تتأقلم المصارف الكبيرة مع هيكل رأس المال أكثر من المصارف الصغيرة (Frank&goyal,2009:3) و(Rahman,2019:8).

ويشير (Rahman,2019:9) إلى أن حجم المصرف مرتبط بعلاقة إيجابية مع الرافعة المالية، وهذا يؤدي إلى ركود منخفض في هيكل رأس المال بالإضافة إلى أن المصارف الكبيرة لديها كم هائل من المعلومات التي تكتسبها من مصادر عديدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض تكاليف التحكم لهذه المصارف، مما يقلل من تكلفة الوكالة، كما تتمتع المصارف الكبرى بإمكانية وصول أفضل للسوق وتدفقات نقدية ثابتة، مما يساعدها على الاستفادة من وفورات الضريبة (Rugimbana et al 2006:261).

**4- الوفر الضريبي:**

تؤدي بعض الاستثمارات إلى مزايا ضريبية لا تتعلق بالديون (مثل البحث والتطوير)، أي أنها لا تتعلق بكيفية تمويل المصارف لهذه الاستثمارات، وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات لا تشمل أي تكاليف مرتبطة بالديون، فهي بمثابة بدائل للوفر الضريبي.

قدم (Ozkan,2003:181) انموذجاً لهيكل رأس المال حيث تعمل المدخرات المعفاة من الضريبة كبدائل لسعر الفائدة في حساب ضريبة المصارف (Dakua,2019:435) وعند عدم استخدام الرافعة المالية فإنها تؤدي إلى انخفاض المزايا الضريبية، ومن ثم فإن العلاقة بين الرافعة المالية والمزايا الضريبية عكسية (Bilgin&dinc,2019:276).

**5- دورة حياة المصرف:**

المصارف (المصارف الجديدة) في مرحلة النشأة سوف تتبنى استراتيجية منخفضة المديونية للسيطرة على مشكلة تدني أوضاع الاستثمار (Drobeta et al,2006:11). من ناحية أخرى، قد تكون ربحية هذه المصارف منخفضة ومن ثم تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي لتمويل فرص النمو من خلال اللجوء المتكرر إلى تمويل رأس المال خارجياً، مما يمكن هذه المصارف من التأقلم مع الرافعة المالية بشكل مرن عن طريق تغيير مزيج الديون وحقوق الملكية. وكذلك تقلل هذه الإجراءات من الجمود في هيكل رأس المال (Dang et al 2012:468) ففي مرحلة الاستحقاق تميل المصارف إلى زيادة الديون قليلاً، بينما في مرحلة الانحدار تقوم المصارف بتعديل هيكل رأس مالها (Faulkender et al ,2012:640).

**6- المخاطرة:**

المصارف ذات التدفقات النقدية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بمخاطرتها تتميز بتكاليف مالية عالية، ومن ثم يجب عليها تقليل الرافعة المالية، حيث تقلل من مزايا الوفورات الضريبية، ومن ثم تؤدي المخاطر المرتفعة إلى انخفاض الديون ومن ثم انخفاض قدرة المصارف على تعديل هيكل رأس مالها (Frank & goyal,2009:10).

**7- الحوكمة:**

هي مجموعة الإجراءات والأسس التي يمكن من خلالها تأثر المالكين والتحكم في تشغيل المصرف لتغطية مصالحهم، حيث تؤدي هذا السياسة إلى مركز متقدم من الرقابة من قبل

المساهمين (King & Santor, 2008:2431) والرقابة القوية تؤثر بشكل كبير على معدلات الرافعة المالية ومن ثم يقلل من جمود هيكل رأس المال (Deangelo &masulis ,1980) .

### 8- فرص الاستثمار:

المصارف التي لديها فرص استثمارية كبيرة أمامها تلجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا يؤدي إلى تغيير قابل للتطبيق على هيكل رأس المال (إجراء التعديلات) لذلك فإن هناك تأثيراً إيجابياً للاستثمار على ميل المصارف إلى الاقتراب من فرصة زيادة الرافعة المالية ( Zhang et al (2020:270).

### 9- تذبذب الميزانية:

تتحمل المصارف التي تواجه التغيير (عجز، فائض) تكاليف تمويل منخفضة لتسوية الرافعة المالية (Dang et al 2012:468). لذلك من المتوقع أن تقوم هذه المصارف بتعديل هيكل رأس المال، حيث (التذبذب) في التمويل له سمة إيجابية على سرعة التعديل عندما يكون لدى المصارف نقص (التمويل داخلي منخفض)، فهي تحت ضغط كبير لتعويض هذا النقص بإصدار سندات أو أسهم أو كلاهما، ومن ثم فإن تكييف التمويل الخارجي يعطي الفرصة لهذه المصارف للتحرك نحو الرافعة المالية المستهدفة وهذا يقلل من جمود هيكل رأس المال (Rahman,2019:9) .

### رابعاً: نظريات هيكل رأس المال:

#### جدول (1-2) نظريات هيكل رأس المال

ت	اسم النظرية	الملخص
1	النظرية الكلاسيكية (التقليدية)	وفقاً لوجهة نظر المؤيدين لهذه النظرية فإن قيمة المصرف يمكن أن ترتفع وتنخفض عن طريق مزيج معين من أموال الملاك وأموال الاقتراض. يؤكد مؤيدو هذه النظرية بوجود هيكل مالي أمثل عند مستوى معين من الديون، والتي تتحقق عند تشكيلة معينة من القروض والأموال الذاتية، هذه التشكيلة تجعل تكلفة رأس المال عند حدها الأدنى، وتعطي أكبر قيمة سوقية للمؤسسة (Maselle,2016:12). كما ان من الأفضل زيادة رأس مال المصرف عن طريق أموال الدين، لكن كلما يزداد مستوى الاقتراض ارتفعت نسبة المخاطر المالية للمؤسسة حينها سوف يطلب حملة الأسهم عائداً اعلى لتعويض المخاطرة المحتملة بالإضافة الى ذلك فان

<p>المقرضين يطالبون بمعدل فائدة اعلى على الأموال الممنوحة الإضافية بسبب ارتفاع المخاطر المالية للمؤسسة ومن ثم زيادة معدل تكلفة راس المال (Atrill,2009:342).</p>		
<p>الاقتراح الأول: في عام 1958 والذي أشار الى ان هيكل راس المال ليس له تأثير على قيمة المصرف (Chandra et al,2019:4) واستند الباحثان على مجموعة من افتراضات منها: (Stachuletz and Herr,2007:13).</p> <p>أ. عدم وجود تكاليف للمعاملات وجميع المعلومات متاحة للجميع كما ان المستثمرين عقلانيون ويتمتعون بالرشد في عملية التداول.</p> <p>ب. عدم فرض اي ضرائب على الأرباح.</p> <p>ج. لا توجد تكاليف افلاس.</p> <p>د. يعمل المصرف على تعظيم ثروة المساهمين</p> <p>هـ. حالة الإقراض والاقتراض خالية من المخاطرة.</p> <p>و. يمكن للمؤسسة تمويل عن طريق اصدار أسهم او سندات فقط.</p> <p>ز. التدفقات النقدية ثابتة دون نمو ومستمرة.</p> <p>وقد لخص الباحثان في ان المصارف لا تعير اهتماماً لهيكل راس مالها لزيادة القيمة السوقية للمصرف أي بمعنى ان القيمة السوقية للمصارف المرفوعة مالياً تتساوى مع غير المرفوعة ولا يوجد أي تأثير للرفع المالي على قيمة المصرف حيث يطلق على هذه النظرية بنظرية الفطيرة (Pie) وتم اثباتها بالمعادلة الرياضية الآتية: (Mcmenamin,1999:508)</p> $V_{\text{Firm}} = V_{\text{Assets}} = V_{\text{Debt}} + V_{\text{Equity}}$ <p>كما ان أحد الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية هي ان الافتراضات التي جاءت بها غير واقعية، منها انعدام تكاليف الإفلاس، ويمكن للأفراد الاقتراض بمعدل فائد مساوي لاقتراض المصارف بالإضافة الى فصل الملكية عن الإدارة بمعنى، انعدام تكاليف الوكالة الا ان هذه النظرية ما زالت إحدى الركائز الأساسية لنظريات هيكل راس المال (Niu,2008:133).</p> <p>الاقتراح الثاني: جاء عام 1963 كتعديل للاقتراح الأول ولخصاً في ان القيمة السوقية للمصرف تتأثر بهيكل راس ماله، حيث ان المصرف ذو الرفع المالي تكون</p>	<p>نظرية مودلياني وميلر</p>	<p>2</p>

		<p>قيمة أكبر من شاكلته الغير مرفوعة لان رأس المال الممتلك أكثر تكلفة من المقترض نتيجة لزيادة المخاطر وزيادة العائد المطلوب من قبل المساهمين لذلك فان الرافعة المالية تقلل من تكلفة تمويل رأس المال (Jaros&amp;Bartosova,2015:354). كما ان للوفر الضريبي دوراً كبيراً في جعل القيمة السوقية ترتفع، لان المصارف تقترض الأموال للاستثمار لتحقيق الوفر الضريبي. ان الوفر الضريبي الذي تتمتع بها المصارف في التمويل المقترض له دلالة على ان متوسط تكلفة رأس المال WACC تنخفض مع ارتفاع مستوى المديونية وصولاً الى 100% من اجمالي رأس المال (Waston&amp;Head,2010:287) و (Brealey et al,2017:444).</p>
<p>3</p>	<p>نظرية المبادلة</p>	<p>تشير نظرية المبادلة التي قدمت عام 1973 من قبل (Kraus &amp; Litzenberge) على ان مبلغ الاقتراض الأمثل يساوي المنفعة الحدية الناتجة عن الخصم الضريبي لمدفوعات الفائدة، اذ ان الاقتراض يحقق الوفر الضريبي. لان الفوائد المستحقة على الديون تخصم من الدخل الخاضع للضريبة وان الفرق بين قيمة المصارف المرفوعة وغير المرفوعة يتمثل بالوفر الضريبي وحسب المعادلة الآتية:</p> <p style="text-align: center;">(Miglo,2016:32)</p> $V_L = V_U + T_s$ <p>حيث ان:</p> <p><math>V_L</math> = قيمة المصرف المرفوعة، <math>V_U</math> = قيمة المصرف غير مرفوع، <math>T_s</math> = الوفر الضريبي</p> <p>كما تعرف نظرية المبادلة على انها توازن بين كلف الإفلاس والوفورات الضريبية حيث تجمع بين رأي مودلياني وميلر الذي يقترح وجود هيكل رأس مال أمثل وبين وتأثير الضرائب وتكاليف الإفلاس والعسر المالي (Brealey&amp;Myers,1996:472) و (Weston,1996:636).</p> <p>تنقسم المصارف حسب نظرية المبادلة على قسمين منها تمتلك الموجودات الملموسة كبيرة مثل الشركات الصناعية حيث تستخدم نسبة الديون بشكل أكبر من تلك التي تمتلك موجودات غير ملموسة، مثل شركات التكنولوجيا التي تستخدم مصادر الدين بنسبة اقل نتيجة لعامل خطر تعرض المؤسسات الى مخاطر الإفلاس والعسر المالي، حيث لا تمتلك شركات التكنولوجيا معدات كافية لبيعها لسد الالتزامات</p>

<p>(Brealey et al,2017:478). بمعنى ان وجود علاقة إيجابية بين نسبة الديون والقيمة السوقية للمصرف وصولاً الى هيكل راس المال الذي يكون فيه قيمة المصرف بأعلى حد ممكن. ولكن عند زيادة نسبة الاقتراض أكثر من النسبة المثلى يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإفلاس وينعكس ذلك بشكل سلبي على قيمة المصرف (Brigham&amp;Ehrhardt,2017:619).</p>		
<p>تم طرح نظرية الالتقاط لأول مرة من قبل الباحث Donaldson عام 1961. ويمكن ايجازها بأن المصارف تستخدم مصادر التمويل الداخلية (أرباح محتجزة) في حال ان الاستثمار طويل الاجل. وإذا لم تكن هذه المصادر كافية فأنها تلجأ الى مصادر خارجية (القروض)، ومن ثم تتجه الى اصدار الأسهم للحصول على الموارد المالية الاضافية في حال الاحتياج لها (Waston&amp;Head,2016:315). تم تطوير هذه النظرية في عام 1984 على يد العالم Myers حيث أشار الى ان الأرباح المحتجزة تعد المصدر الافضل من مصادر التمويل بالنسبة للمستثمرين من داخل المصرف. ومن بعدها تأتي القروض كمركز ثاني للتمويل، واخيراً اصدار الأسهم اما من وجهة نظر المستثمرين من خارج المصرف فأن الأرباح المحتجزة تخضع لمشاكل سوء الاختيار وعدم تماثل المعلومات (الاختيار العكسي) مقارنة بالدين (Frank&amp;Goyal,2003:220). كما انها تقوم على مجموعة من الافتراضات أهمها: (Ritter,2007:5)</p> <p>أ. يميل المديرون الى المحافظة على ثبات حصة الأرباح للسهم الواحد حيث لا يتم رفع او خفض مقسوم الأرباح مع تقلبات نسبة الأرباح.</p> <p>ب. تفضيل التمويل الداخلي على التمويل الخارجي.</p> <p>ج. اصدار الاوراق المالية أكثر مصادر التمويل اماناً، فأن المصارف تستخدمها في حال احتياجها للتمويل الخارجي ثم تلجأ الى التمويل بالدين ومن بعدها تتجه الى الأسهم الممتازة ومن ثم الأسهم العادية.</p>	<p>نظرية الالتقاط</p>	<p>4</p>
<p>تعمل نظرية الإشارة على أساس عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمديرين لان الأخير يمتلك معلومات عن حالة المصرف والتي لا يمتلكها المستثمرون فأن هذه المعلومات تكون مؤثرة وبدرجة كبيرة على هيكل راس المال (Ehrhardt&amp;Brigham,2001:614).</p>	<p>نظرية الإشارة</p>	<p>5</p>

<p>طرح Ross نظرية الإشارة لأول مرة عام 1977 حيث وضح كيف تستخدم أحد مصادر التمويل كإشارة عن حالة المصرف حيث ان استخدام الدين بين المديرين يعد مؤشراً جيد وان المصرف له مستقبل أمثل. على العكس في حال ان المصرف لديه مستويات المديونية متدنية او تنوي لطرح أسهم جديدة للأسواق فإن الإشارة تكون بأن المصرف ذو جودة اقل، وبهذه الطريقة يمكن الفصل بين المصارف الجيدة والمصارف ذات مستوى متدني التي لا تكشف عن مستويات المديونية (Zhao,2004:6).</p>		
<p>تعد نظرية توقيت السوق من النظريات الحديثة لهيكل رأس المال وتنص على ان المصارف تنتقل بين مصادر التمويل حسب وضع السوق الحالي، بمعنى انها تلجأ الى اصدار الأسهم في حال انها مقيمة بأعلى من قيمتها. وعلى العكس عندما تكون مقيمة بأقل من قيمتها فأنها تعمل على إعادة شراء أسهمها من السوق (Frank&amp;Goyal,2009:6).</p> <p>وتشير دراسة (Baker&amp;Wurgler,2001:127) الى ان المصارف تستغل الفرص المؤقتة لإصدار الأسهم عندما تكون أسعارها مرتفعة ونتيجة لذلك فأن لتوقيت السوق تأثيراً كبيراً على جمود هيكل رأس المال (Allini,2008:320).</p> <p>ويرى (Rashid) بأن المديرين ينظرون الى الأوضاع الراهنة قبل اجراء عمليتي التمويل واختيار المصدر المناسب في كل من الدين والملكية اما في حال لم تكن الظروف مواتية لكلا المصدرين فقد يتم تأجيل عملية التمويل والاستثمار، وعلى العكس من ذلك فأنها تقوم بالتمويل من المصدرين فيما إذا كانت الأوضاع الراهنة ملائمة للتمويل حتى وان لم تكن بحاجة اليها (Rashid,2017:29).</p>	<p>نظرية السوق</p>	<p>6</p>

### خامساً: النظرية الحديثة: نظرية الجمود

تعد نظرية الجمود من أبرز النظريات المعاصرة لهيكل رأس المال والتي تركز على أهمية عوائد الأسهم. وتشير الى ان المصارف عندما لا تقوم بإعادة هيكلة رأس المال بشكل مستمر يميل رأس مالها الى الجمود (Welch,2004:122). نتيجة لذلك ان مجلس الإدارة يميل الى تخفيض الرافعة المالية لتقليل الضغط على الأداء وللوفاء بالتزامات الديون وللحفاظ على مراكزهم (النفوذ والسيطرة)، التي من المتوقع أن يفقدوها في حالة وصول المصرف لمرحلة الافلاس (ji et

3:2019,al). إذ تعتمد نسب الدين إلى حقوق الملكية على عوائد الأسهم فقط، بمعنى عند ارتفاع عوائد الأسهم تميل المصارف إلى الاعتماد على المديونية، والعكس صحيح تزيد من نسبة الدين في حالة انخفاض عوائد الأسهم (Wei,2014:7) و (Viviani,2008:172).

وتشير نظرية الجمود أيضاً إلى أن المصارف تتجنب إجراء أي تغيير في هيكل رأس المال بسبب ان تكاليف المعاملات تكون باهظة الثمن، وأن تغيير هيكل رأس المال يحدد خارجياً ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغيرات أسعار الأسهم (Lew,2012:2). لذلك فإن لصدمة الأسهم حسب نظرية الجمود تأثيراً كبيراً على نسب الرافعة المالية (Schroder&Sosman,2016:10).

وتشير نظرية الجمود، إلى ان الرافعة المالية تنخفض عند تعرض المصرف إلى صدمات الأسهم الايجابية، والعكس في حال تعرض المصرف الى صدمات أسهم سلبية (انخفاض أسعار الأسهم) فإن الرافعة المالية تبدأ بالارتفاع (Leary&Roberts,2005:2588). ففي حالة زيادة قيمة حق الملكية لا يرغب المديرون لإصدار المزيد من الدين (انخفاض الرافعة)، ويعملون على اصدار أسهم جديدة لأنهم ينظرون إلى أن قيمة حق الملكية مبالغ فيها، أما في حالة انخفاض قيمة حق الملكية فإن المديرين ينظرون إلى أنها مقومة بأقل من قيمتها لذلك فإن إصدار الأسهم ليس في مصلحتهم (اللجوء إلى الاقتراض) (Welch,2002:4).

### سادساً: أسباب جمود هيكل رأس المال:

بينت الدراسات ان هنالك أسباب عدة تؤدي الى جمود هيكل رأس المال للمصارف وهي كما يلي:

#### 1- ارتفاع تكاليف المعاملات:

تعد تكاليف المعاملات من أسباب جمود هيكل رأس المال حيث تمثل تكاليف المعاملات عائقاً امام رغبة المصارف في زيادة نسبة الدين، حيث تزيد تكاليف المعاملات من أعباء المصرف (Welch,2004:18). وفي حالة وجود تخصيص للديون لا تعيد المصارف التفكير في معدلات ديونها الا بعد تجاوز الحد الأعلى او الأدنى (Roberts,2002:2). حيث تتكبد المصارف الصغيرة بتكاليف مبيعات أكبر من المصارف الكبيرة لذلك تتحمل مشكلة مطابقة هيكل رأس المال بشكل أكبر من المصارف الكبيرة (Gygax et al ,2013:7). ويعد تأثير توقيت السوق على الرافعة المالية يكون ضعيف في حال انخفاض تكاليف المعاملات بشكل ملحوظ وهذا يعني ان تكاليف المعاملات تحد من الوصول الى هيكل رأس المال الأمثل (Baker &wurgler ,2002:6).

**2- نقص الموجودات الملموسة:**

يمكن استخدام الموجودات الملموسة كضمان في عملية الاقتراض، علاوة على ذلك وجود نسبة مرتفعة من الموجودات الملموسة تساعد المصارف التجارية للحصول على تمويل من مصادر خارجية (الاقتراض). وبسعر فائدة منخفضة نسبياً لأن هذه الموجودات يمكن بيعها في حال تعثر المصرف عن السداد، لذلك فإن احتمالية تعرض المصارف الى جمود هيكل رأس مالها تكون مرتفعة أي كلما انخفضت الموجودات الملموسة ارتفعت مخاطرة الدخول في الجمود (Onder,2011:25) و(umer,2014:54) و(Muradoglu ; 2012:47)

**3- صدمات الأسهم:**

تدفع عائدات الأسهم المرتفعة بعض المصارف لزيادة اعتمادها على مصدر التمويل الداخلي، وكذلك الاعتماد على هذا المصدر في إنفاق التمويل الممتلك مما يؤدي إلى انخفاض الرافعة المالية، وهذا يؤدي إلى ركود في هيكل رأس المال (Baker &wurgler ,2002:28).

**4- انخفاض حجم المصرف:**

غالباً ما توفر المصارف الكبيرة خدمات متنوعة أكثر من المصارف الصغيرة كما ان الدراسات اثبتت ان حجم المصارف يرتبط بعلاقة إيجابية مع الرافعة المالية (قدرتها على الاقتراض). من جهة اخرى فإن حجم المصرف يرتبط بعلاقة عكسية لاحتمالية الإفلاس لذلك تكون المصارف الكبيرة أكثر مرونة على تعديل هيكل رأس المال من الأصغر حجماً (Muradoglu ; 2012:47) و(Jensen,2013:25).

**5- فرص النمو:**

في ظل الركود الاقتصادي لا تسعى المصارف الى زيادة في التمويل وتعديل هيكل رأس المال. وتفضل معظم المصارف الحفاظ على معدلات دين منخفضة خلال فترات الركود لتجنب خطر الإفلاس (Bhamra et al ,2010:4190). وهذا يؤدي الى الجمود على العكس من ذلك في الاقتصاد الذي يتسم بالازدهار وارتفاع فرص الاستثمار والنمو، فإن المصارف تكون على اتم الاستعداد لاستغلال المشاريع ذات صافي قيمة عالية إيجابية (Jensen,2013:25) لذلك فإن سرعة تكيف هيكل رأس المال تعتمد على حالة الاقتصاد، فهي ترتفع في فترات الازدهار وتنخفض بشكل ملحوظ أثناء الركود الاقتصادي (Ali,2011:25).

**6- مشكلة الوكالة:**

تتمثل في الصراع بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين (المالكين)، حيث يسعى كل طرف إلى تعظيم منافعه الذاتية (Dzalu,2019:13). ويميل أعضاء مجلس الإدارة إلى تقليل معدلات الرفع في محاولة للحفاظ على نفوذهم الخاص، وهذا الإجراء يؤدي إلى زيادة جمود هيكل رأس المال (Wanzenried,2003:5). وهناك مجموعة من الدوافع المقدمة للمديرين من قبل المالكين لمواءمة القرارات (التقريبية) أي وجهات النظر بينهم وبين المديرين، وتشمل هذه الدوافع تعويضات نقدية ومنح بعض المديرين خيار التمتع بالأسهم في المصرف، وبذلك يقوم المديرون بإدلاء الآراء التي تحد من جمود هيكل رأس المال (Wanzenried,2003:5).

**7- زيادة تقلب العوائد:**

ان تذبذب الأرباح (ارتفاعاً وانخفاضاً) يسبب الفشل المالي لأغلب المقرضين والمستثمرين حيث ترتفع معدلات الاقتراض لارتباطها بالمخاطر بعلاقة طردية، يكون طريق الرافعة المالية الأكثر تعقيد بسبب المخاطر المصاحبة للاقتراض مسبباً جمود في هيكل رأس المال (Ali.2011: 25) و (Muradoglu ; 2012:47).

**8- ارتفاع السيولة:**

في ظل نظرية الالتقاط فأن المصارف تفضل التمويل الداخلي (ممتلك) على التمويل الخارجي (مقترض) تحتفظ المصارف بموجودات سائلة كافية لتمويل الاستثمارات المتوقعة لذلك لن تكون المصارف بحاجة الى تمويل خارجي ومن ثم تنخفض نسبة الرافعة المالية وتفضي الى الجمود (Muradoglu ; 2012:47).

**9- آليات الحوكمة:**

أن آليات الحكومة الداخلية والخارجية تؤثر بشكل كبير على قيمة الرقابة في تمويل المصارف (Morellec et al ,2012:306). وقد خلص (Morellec) إلى أن سبب التنوع في هيكل رأس المال يعود إلى التمييز في الآليات المعتمدة لاتخاذ القرار وتحديد مصادر التمويل (Morellec et al ,2012:307). ان آليات الحوكمة الضعيفة تؤثر على إعاقه تعديل هيكل رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الجمود (Chou et al ,2012:376). لذلك فان للمصارف ذات الحوكمة الضعيفة تأقلماً بطيئاً مع التأثير المالي المستهدف (Chang,2014:376).

**10- ارتفاع حجم المخاطر التشغيلية:**

اتفق الكتاب الماليون على ان المخاطر التشغيلية ترتبط بعلاقة عكسية مع الربحية. ومن ثم يؤدي ارتفاع المخاطر الى انخفاض قدرة المصارف على استخدام التمويل الخارجي، لان الدين سيزيد من المخاطر التشغيلية لذلك يصبح الجمود مهيم في هيكل رأس المال (Ali,2011: 25).

**11- نسبة الديون:**

في ظل نظرية الالتقاط فان المصارف التي تتمتع بتصنيف ائتماني عالي تكون نسبة الدين الى حق الملكية منخفضة. بسبب استخدام التمويل الممتلك بنسبة أكبر من المقترض، فأنها تتمتع ايضاً بمرونة أكبر لتعديل هيكل رأس المال، على النقيض من ذلك فان المصارف ذات التصنيف الائتماني المنخفض بسبب نسبة الدين الى حق الملكية مرتفع لذلك يكون من الصعب استخدام الرافعة المالية لتجنب الجمود في هيكل رأس المال (Jensen,2013:25).

**12- عمر المصرف:**

ان تراكم سمعة المصارف ذات الخبرة على مر السنين يؤدي الى الشهرة وارتفاع الحصص السوقية وجودة ائتمانية عالية، وهذا يعني ان قابليتها على الوفاء بالتزاماتها تكون هي السائدة في اذهان المقترضين. لذلك يكون من السهل استغلال الرافعة المالية لتمويل الاستثمارات حيث انه كلما كان المصرف حديث النشأة في السوق كانت قدرته على الاقتراض أضعف ومن ثم يفضي الى جمود هيكل رأس المال (Ali,2011:25).

كما للمنافسة أيضاً اثار تجعل من هيكل رأس المال في حالة الجمود حيث ان المنافسة الشديدة ستجعل المديرين أقل نشاطاً (أقل رغبة) للتأقلم مع هيكل رأس المال، وخاصة استخدام الدين. باعتماد مؤشرات عدة لقياس المنافسة (Boone-Indicator) أن هناك علاقة إيجابية بين المنافسة وجمود هيكل رأس المال (tian &twite.2011:408).

**سادساً: مؤشرات جمود هيكل رأس المال:**

يتم قياس جمود هيكل رأس المال عن طريق نسبة الديون الفعلية والديون الجامدة وهي كما

يلي:

### 1- نسبة الديون الفعلية ADR:

وهيه نسبة ناتجة من حاصل قسمة ديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة على الديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة مضافا اليه القيمة السوقية لحق الملكية، كما في المعادلة الاتية: (Gygax et al, 2013:10)

$$ADR_{it} = \frac{D_{it}}{E_{it}+D_{it}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان:

$ADR_{it}$  = نسبة الديون الفعلية للمصرف.

$D_{it}$  = ديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة.

$E_{it}$  = القيمة السوقية لحق الملكية.

### 2- نسبة الديون الجامدة IDR:

هي نسبة توضح فيما إذا كان المصرف قد التجأ الى الاقتراض ام ان التغيرات التي حصلت في هيكل رأس المال نتيجة لعوامل خارجية، اذ ان نسبة الديون الجامدة تتغير بسبب التغيرات التي تطرأ على حق الملكية أي عدم قيام المديرين بتغيير مكونات هيكل رأس المال وكما في المعادلة الاتية: (Welch,2004:108)

$$IDR_{it} = \frac{D_{it-1}}{D_{it-1}+E_{it}(1+R_{it-1,t})} \dots \dots \dots (2)$$

حيث ان:

$IDR_{it}$  = نسبة الديون الجامدة.

$D_{it-1}$  = ديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة للفترة (t-1).

$E_{it-1}$  = قيمة حق الملكية للفترة (t-1).

$R_{it-1,t}$  = عائد الأسهم للفترة (t-1).

## الفصل الثاني/ المبحث الثاني

## القدرة الائتمانية

## توطئة.....

يعد الائتمان المصرفي من الوظائف الرئيسية لعمل المصرف فلا بد من تحليل وقياس قدرة المصارف على توليد القروض والاهتمام بها ورسم سياسات ائتمانية جديرة بتحقيق اهداف المصارف لان القروض اكثر الاستثمارات التي تحقق عوائد، وعلى الرغم من ذلك ومع زيادة حدة المنافسة بين المصارف بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية قد تجبر المصارف على التقيير في حجم الائتمان الممنوح او عدم دراسة الائتمان بشكل جيد والتي قد تسبب في خسائر كبيرة من تعثر المقترضين او امتناعهم عن السداد وهذا يؤثر سلباً على نمو المصارف وازدهارها وكذلك نمو النظام الاقتصادي ككل نتيجة عدم قدرة المصارف على خلق الائتمان، فجب ان تكون عملية الائتمان مناسبة مع متطلبات النشاط الاقتصادي.

## أولاً: القدرة الائتمانية

كلمة ائتمان تمثل الثقة والامان وهما يعملان على توثيق العقد ما بين الدائن والمدين والتي ينتج منه دفع القيمة في الوقت الحاضر ودفع مؤجل في المستقبل. اذ ان التسهيلات بصورة عامة منح مبلغ من المال لمدة من الوقت من قبل الدائن الى المدين ويجب على الاخير دفع الدين الواجب عليه في نهايتها (Hand&Henley,1997:523). اذ يتم منح الائتمان من قبل المصرف لعملائه بغض النظر عما إذا كانوا اشخاصاً (افراداً) او مجموعات (مؤسسات او شركات) ويتم منحه بناء على طلب الزبون ويكون اما على شكل تسهيلات ائتمانية مباشرة كالكفالات والقروض او السحب على المكشوف او يكون بصورة تسهيلات ائتمانية غير مباشرة كالكفالات واعتمادات مستندية وفق الشروط والمدة الزمنية المحددة والضمانات المعينة يتفق عليها حيث ان التسهيلات الممنوحة من قبل ادارة الائتمان في المصرف تحدد بصورة سنوية او مرة واحدة (Saunders & Cornett,2003:261).

ويعرف الائتمان بانه التعبير الذي يطلق على جميع التسهيلات المباشرة وغير المباشرة التي يتم منحها للعميل، او صرف مبلغ نقدي للعميل مقابل التزام الاخير بسداد المبلغ المصروف. اضافة الى الفوائد المستحقة المتفق عليها او اي رسوم على هذا المبلغ سواء كانت التسهيلات مضمونة ام غير مضمونة.

اما العميل فهو طالب الائتمان الذي تم منحه التسهيلات سواء كان شخصية (افراد) او اعتبارية (مؤسسات) (الشمري،2006:24). وأشار (Adenugba & Adetunji,2015:11) الى أنه وسيلة للحصول على الموارد المالية في مدة زمنية معينة مع الالتزام بالسداد المبلغ مع الفائدة في المستقبل، وفقا لشروط وأحكام الائتمان التي تم الاتفاق عليها. اما (John & Terhemba, 2016:190) فقد عرف على انه نقل الأموال من المقرض (فائض من الاموال) للمقترض (عجز في الأموال) وينطوي الائتمان على وعد من جانب الطرف الثاني ان يدفع للطرف الاول المستحقات المالية أو السلع والخدمات المستلمة مع الفوائد المنفق عليها. ووفق ذلك يمكن القول بان الائتمان عبارة عن توظيف موارد المصرف وفق استراتيجية ائتمانية واضحة لغرض تحقيق عائد عال بمخاطر اقل (الشمري،2012:48). وهذا لا يعني عدم منح الائتمان لتجنب المخاطر، بل التعامل معها بشكل مناسب لتحقيق الغايات المنشودة. اي قيام ادارة الائتمان بتحليل ودراسة المخاطر المتلازمة مع المعاملات الائتمانية لخفض مخاطر الائتمان لضمان استمرارية النشاط الائتماني والحد من التعثرات، لان هذا النشاط يعد من أكثر الأنشطة ربحية وأيضا اكثرها مخاطرة إذا لم يستطع المقترضون الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف من حيث مبلغ القرض مع الفائدة في مواعيد الاستحقاق المحددة (داود، 2013:23). وان لفظة الائتمان مأخوذة من الامان فالمصرف عندما يقدم للعميل قرضاً فإنه يأمنه عليه ويجب على الزبون ارجاع القرض في موعده المحدد (الموسوي، 2015 : 120). ومما لا شك فيه فان علاقة المديونية تقوم على اساس الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين لتبادل سلع او خدمات او نقود في وقت محدد في المستقبل (فهيمى ومزحل، 2019 : 61).

ان قدرة الائتمان بصورة عامة هي قدرة المنظمة أو الفرد في الحصول على قيمة اقتصادية على أساس الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين مقابل دفعة مستقبلية متوقعة ( Onono & Omondi, 2006: 11). ان قدرة المصرف الائتمانية تتمثل بما يمتلكه المصرف من موارد مالية ومعلوماتية لزيادة كفاءة وجودة الائتمان الممنوح، ويعتمد في بناء قدراته الائتمانية على رأس مال المصرف الذي يعد من اهم محددات التوسع في الائتمان وزيادة القدرة الائتمانية (2: Berrospide & Edge, 2010) لذلك يمكن تعريف القدرة الائتمانية بانها قدرة المصارف التجارية على منح القروض المصرفية للقطاعات كافة في الاقتصاد وهي تعتمد على نحو كبير على كفاية رأس المال، إذ كلما كان رأس المال المصرفي كبيرا كلما كانت القدرة الإقراضية للمصرف أكبر على مواجهة المخاطر المصرفية وخصوصا خطر الائتمان، الذي يصنف على انه أكبر المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وتهدد قدرتها الائتمانية (5-2: Berrospide & Edge, 2010).

في حين اشار (Kurawa & Garba, 2014: 106) الى القدرة الائتمانية على انها المبالغ التي يقدمها المصرف للفرد او للمؤسسة على شكل قروض مقابل معدل فائدة معينة. وكذلك على انه قدرة الاقتراض الممنوحة للفرد أو الحكومة أو المنظمة عن طريق النظام المصرفي على شكل قروض للتشجيع على الاستثمار ومن ثم يؤدي الى نمو الاقتصاد (Yakubu&Affoi,2014:12).

كما ان للتكنولوجيا تأثيراً كبيراً في زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان وتقدم التكنولوجيا فرصاً كبيرة للمصارف عن طريق الحصول على المعلومات ونقلها والتوسع الالكتروني باستخدام شبكات الاتصال والهواتف الذكية والصراف الآلي. اما المستلزمات البشرية فتكمن أهميتها في أن المصارف لا تعمل على منح الائتمان وانتظار ارجاعه، ولكن هي عملية متكاملة من المراقبة والاشراف والمتابعة لمنع حدوث الخسائر وهذا يستلزم ملاكاً ادارياً محترفاً يمتلك الخبرات والمهارات اللازمة لذلك (Koch & Macdonald , 2015 :497).

إن عمليات الإصلاح والتطور التي شهدتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة وتحرر رؤوس الأموال والعمولة المصرفية وضرورة تطبيق المعايير المصرفية الدولية ومتطلبات بازل لرأس المال جعل المنافسة تصل الى ذروتها في الاسواق المصرفية. الامر الذي أوجب على المصارف ضرورة تقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية (Alihodzic&Plakalovic,2015:139). اذ أصبحت المنافسة على مستوى السوق المصرفية العالمية وليس السوق المحلية فقط، مما يتطلب ضرورة تعزيز الموجودات المصرفية وتوظيف هذه الموجودات بأفضل التوظيفات ودعم الأنظمة المصرفية، إذ كلما كانت الأنظمة المصرفية تتمتع بخبرة مالية عالية كلما كانت قدرة المصارف كبيرة على مواجهة الأزمات المالية وخصوصاً في الاقتصاديات المتطورة (Tian,2012:3). لذلك يعد الائتمان أساس العمل المصرفي لكونه أحد أهم التوظيفات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد، ومع ذلك فإن خطره أكبر خطر ممكن، الامر الذي ينعكس سلبياً على المصارف بأكبر الخسائر، إذا لم يكن على نحو كفوء، وقد كان ذلك واضحاً بحصول الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها الكبيرة على دول كثيرة ومصارف كبيرة، والتي كان من أهم أسبابها منح القروض العقارية ثم انتقلت الأزمة المالية عبر التعاملات في الأسواق المالية (Poyvelle,2012:4) و (McCarthy&Mills,2014:6). لذلك فإنه من الضروري تطوير النشاط المصرفي ولاسيما جانب الائتمان وإدارة الائتمان بشكل جيد وبأحدث التقنيات ومنح القروض المصرفية بأنواعها المختلفة، بما يضمن التوزيع الأمثل للموارد المصرفية لتحقيق أفضل العوائد المصرفية وتجنب المخاطر المصرفية المحتملة، ولاسيما خطر الائتمان (Ivaskeviciute & Macerinskiene,2008:270).

تعتمد القدرة الائتمانية للمصرف على العديد من العناصر وهي: مدى قدرة المصرف على تقييم المخاطر الائتمانية، وعلى تقييم المقترض ماليًا، وعلى كيفية صياغة عقد الإقراض بشكل فاعل وكفوء. إن سلوك المخاطرة لدى المصارف قد يقلل من كفاءتها ويعرض النظام المصرفي بشكل كامل للخطر لأن المستوى الكفوء لأي منظمة مالية يعد مؤشرًا مهمًا للصحة المالية لهذه المنظمة (Mileris , 2015 :12).

وتكمن قدرة المصارف الائتمانية في تطوير الاستراتيجيات لاستهداف قطاعات معينة ومربحة من السوق. عندها ينبغي الموازنة بين حجم الائتمان وجودة الائتمان مع قدرة الوصول إلى الأهداف الرئيسية الأخرى مثل مستوى السيولة، ومحددات رأس المال. أن القدرة الائتمانية للمصارف وجودة محفظة القروض فيها تعبر عن قوة سياسات المصرف لمنح الائتمان، إذ يمكن أن تحددها وكالات متخصصة ويتم تحديد قدرة المصارف عن طريق اليات معينة كلما امتلك المصرف تصنيفاً أعلى، فإن ذلك يعني أن المصرف يمتلك قدرة ائتمانية عالية وجودة في محفظة القروض، وتزداد قدرة المصرف الائتمانية كلما ازداد توثيق القروض وضماناتها وكلما كان هناك تنوع في نوعية وحجم زبائن المصرف دون الاعتماد على عدد محدود منهم (Koch&Macdonald,2015:497).

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف القدرة الائتمانية على أنها (قدرة المصرف على توفير المبالغ اللازمة لسد الطلب الحاصل من قبل الزبائن (أفراد، مؤسسات) على القروض مع الأخذ بظن الاعتبار الضمانات الكافية لضمان استرداد القرض مع الفائدة المتفق عليها وهذا بدوره يساعد المصرف على تحقيق أهدافه (تحقيق عوائد مجزية) وكذلك تلبية احتياجات الزبائن ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي)

### ثانياً: أهمية القدرة الائتمانية:

إن للقدرة الائتمانية أهمية كبيرة كما هو معروف في المشروع المصرفي في تحقيق الأرباح فضلاً عن الفوائد المتحققة للمصارف أو القروض المتنوعة التي يحصل عليها المقترضون، تناولت أدبيات أجنبية كثيرة بخصوص القدرة الائتمانية على نحو كبير لأهميتها الكبيرة وبوصفها المحرك الرئيس للعمل المصرفي وتحقيق هامش أرباح كبير للمصارف التجارية وأهم جانب في توظيف الموجودات وتحقيق أعلى العوائد المصرفية والتوزيع الأمثل للموارد (Busch&Memmel,2014:4).

ان دور الائتمان في عملية تنمية الاقتصاد الوطني مهم جدا في توفير الاموال حيث يساعد على دوران عجلة النشاط الاقتصادي فالأداء الفعال للأنشطة المصرفية مؤشر على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني ويؤمن التشغيل الكامل ( Kolapo et al,2012:32) و(أرشد، جودة،1999:38). وتتلخص اهمية الائتمان على النحو الاتي:  
(البرزنجي،2018:79)

### 1- زيادة الانتاج: تحتاج الأنشطة الصناعية والزراعية الكبيرة سواء كانت جديدة او قائمة

الى تدفقات مالية مستمرة وضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، نتيجة لذلك تحتاج هذه المشاريع الى الائتمان المصرفي حيث تؤدي المصارف التجارية دورها في توفير هذه الموارد المالية للأنشطة التي تفتقر للتمويل (Ademu,2006:8).

### 2- زيادة الاستهلاك: ان ائتمان المستهلكين (الافراد) من اصحاب الدخول المنخفضة في الوقت

الحالي له دور في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية. ويترتب عليهم دفع قيمة ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم في المستقبل حيث يسهم الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني (Gatev&strahan,2006:867).

### 3- النمو اقتصادي: للائتمان دور كبير في توزيع الموارد المالية المتواجدة في الشبكة

المصرفية على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبما يحقق التشغيل الكفوء لهذه الموارد بواسطة توزيعها وفقاً لحاجات المشاريع بما يحقق النمو الاقتصادي (Murty et al,2012:52).

### 4- التشغيل الكامل: تشغيل الثروات العاطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويل قصير الاجل

يمكن للمقترض الاستفادة من تشغيل هذه الموارد في نشاطات مؤقتة توفر له دخلا مربحا، ومقابل ذلك فان المقرض سيحصل على دخل مناسب نتيجة استعمال تلك الأموال. حيث أصبح الائتمان أحد الأركان الأساسية في الحياة اليومية (Murty et al,2012:52).

وسوف يتم شرح مفصل لأهمية الائتمان لكل من الافراد (المستهلكين) ومنشآت الاعمال والاقتصاد بصورة عامة.

بالنسبة للمستهلكين وتكون على ثلاث نواحي وهي كالآتي: (النعيمي،2010:27)

- أ. **المستوى الاقتصادي للمستهلكين:** يتم الانتفاع من الائتمان كونه يساعد على استخدام دخلهم المستقبلي لتسديد قيمة السلع والخدمات المطلوبة وبذلك بإمكانهم رفع المستوى المعاشي الحالي وفقاً لقدرتهم في تحقيق الاموال مستقبلاً.
- ب. **الحالات الطارئة:** حيث يمكنهم عن طريق الائتمان مواجهة الحالات الطارئة والازمات مثلًا صيانة سيارة بسبب حادث غير متوقع، مشاكل صحية وغيرها من الامور الطارئة.
- ج. **ملائمة الائتمان:** حيث يمكنهم التجوال حول العالم بواسطة بطاقات الائتمان لتسديد قيمة الفنادق، الوقود، تذاكر الخطوط الجوية وغيرها حيث تقل الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من النقد.

اما بالنسبة للمؤسسات من خلال انه يوفر لها اسباب البقاء والنمو وتوسيع نشاطها وزيادة حصتها السوقية وكالاتي: (النعيمي، 2010، 29)

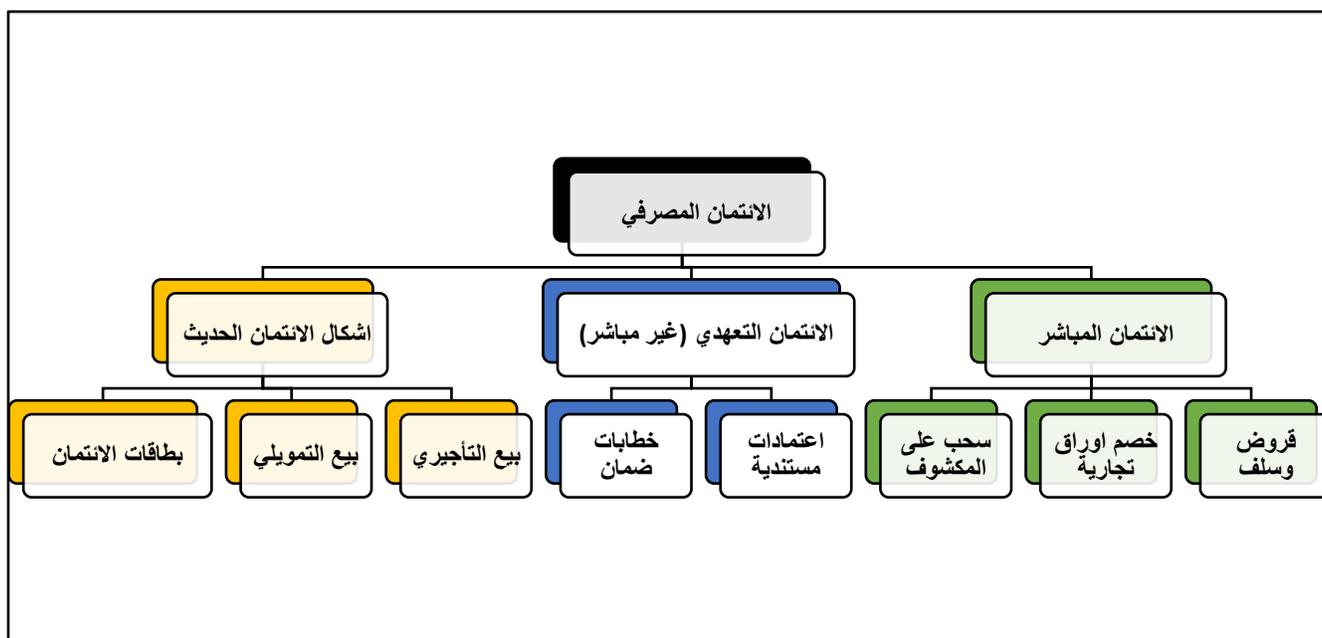
- أ. **توسيع الأسواق:** حيث تتجه منشآت الاعمال للائتمان لتوسيع حصتها السوقية والوصول الى مستهلكين جدد، حيث تحفز المنشآت زبائنها على شراء خدماتها من خلال تقديم خيارات ائتمانية عديدة ذات جودة عالية (Besely&Brigham,2000:571).
- ب. **الحصول على المخزون:** تعتمد المنشآت على البرامج الائتمانية التي تعرض من قبل المجهزين للحصول على المخزون والجوانب الأخرى التي تحتاجها لتشغيل عملياتها وأيضاً توسع عرض منتجاتها وتوفر خزين أكبر من المواد الاولية (Majumdar,2010:70).
- ج. **رأس المال:** يمكن للائتمان توفير رأس المال لبدء وممارسة نشاطها او ادامة النشاط الحالي وتوسيعه حيث يتطلب هذا تدفقات نقدية المتناهية للإيفاء بالنفقات المترتبة من انشاء مواقع جديدة وتشغيل ايدي عاملة والنفقات الاستراتيجية التسويقية (Adeniyi,2006:6).

واخيرا اهمية الائتمان للاقتصاد ككل حيث يسهل الائتمان تدفق النقود وعوامل الانتاج خلال النظام الاقتصادي كما انه اهم الوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بواسطة تغير معدلات الفائدة المستحقة عن استخدام الائتمان، حيث للائتمان تأثير على الاستقرار الاقتصادي (تطبيق السياسة النقدية) فاذا كانت السياسة النقدية انكماشية سوف يتجه النشاط الاقتصادي نحو تقليل الائتمان الممنوح فيجب ان يكون مقدار الائتمان الممنوح متوافق مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، لان زيادة منح الائتمان ينتج عنه تدفق قوة شرائية اذا لم تقابل بزيادة في السلع والخدمات بنسب متقاربة

سوف ترتفع الاسعار ويحدث التضخم المحتم، والذي سوف يزداد كلما زاد منح الائتمان والعكس اذا لم تمنح المصارف الائتمان الذي يحتاجه النشاط الاقتصادي حيث ان لكلا الحالتين للائتمان تأثيراً على التنمية الاقتصادية ويؤدي الى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي (العبودي، 2011:58) و(الدوري والسامرائي، 2013:76).

### ثالثاً: أنواع الائتمان المصرفي:

تم تصنيف الائتمان المصرفي الى أنواع عدة بسبب تمتع الائتمان المصرفي بمرونة عالية وأنواع كثيرة وهي كما يلي:



شكل رقم (2-2)

أنواع الائتمان

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الادبيات

### 1- ائتمان مباشر:

تقدم المصارف التجارية خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية والصناعية لتتمكن من مزاوله اعمالها المختلفة سواء أكانت متمثلة بتمويل شراء الأصول الثابتة والمتداولة أم تسهيل عمليات الدفع والاستيراد أو تمويل احتياجات التوسع قصير الأمد، وجميع هذه الخدمات تدرج تحت مفهوم الائتمان النقدي (الزعيبي، 2000، 80) و(سعيد، 2015:61)، والذي يأخذ ثلاثة أشكال هي:

#### أ. القروض والسلف:

تعد القروض من أهم أنواع الائتمان لما لها من أهمية كبيرة في استمرارية عمل المصرف وتمكينه من تحقيق الأهداف المنشودة التي وضعها للأمد البعيد (Mukhtarov, et al,2018:65) ، وهي تعد من أكثر موجودات المصرف إنتاجية لما تولده من عوائد مجزية إذا ما أديرت بشكل كفوء وفاعل (Negera,2019:9)، إلا أنها وفي الوقت نفسه تعد من أقل الموجودات المتداولة سيولة لأنه من غير الممكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها، فعلى سبيل المثال إذا أعطى المصرف قرصاً لمدة سنة واحدة فإنه لا يحصل على أجمالي مبلغ القرض إلا بعد انتهاء السنة (gabgub,2009:16). وتعرف القروض على أنها قيام المصرف بتزويد الأفراد والمنظمات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد مبلغ القرض مع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة أو على دفعات عدة في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات تساعد المصرف على استرجاع مبلغ القرض في حالة عدم السداد (Olokoyo,2011:62). ويمكن تقسيمها كالآتي:

#### 1. حسب القطاع: وتتمثل بالآتي (Ross&Hudgins,2013:522): -

- **قروض عقارية:** تتضمن الرهونات طويلة الاجل لتشييد المباني التجارية والسكنية وكذلك القروض قصيرة الأجل لمقاولي البناء (لتطوير الإنشاءات) ويتم ضمانها بواسطة أملاك عقارية
- **قروض زراعية:** تمنح لدعم زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية من خلال تمويل شراء الأسمدة والبذور والمعدات، والتي توسعت إلى المزارع الكبيرة لتربية الخيل أو المواشي،

وتعد من القروض الموسمية والتي غالباً ما تكون محدودة لارتفاع مستوى المخاطر المصاحبة لها نتيجة اعتماد القطاع الزراعي على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة.

- قروض مؤسسات مالية: هذا النوع تمنحه المصارف التجارية لمصارف أخرى او لشركات التامين أو شركات التمويل وغيرها من المؤسسات المالية.
- قروض تجارية: تم منحها للشركات التجارية لتغطية شراء المواد الاولية وتسديد مستحقات الضرائب ودفع الأجور والمرتببات او من خلال تقديمها للمصدرين والمستوردين من أجل المساعدة في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد.

## 2. حسب الضمان: وهي على شكلين هما

- قروض مضمونة: أن الغالبية العظمى للقروض تكون مصحوبة بضمانات تسمى ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس كبديل عنها، فقد يكون الضمان عبارة عن موجودات ثابتة، محاصيل زراعية، أوراق مالية، بضائع، رهن عقاري أو أوراق تجارية مخصومة، وضمن شروط يحددها المصرف (اللوزي وآخرون، 1997: 152)، حيث إذا ما تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته تصبح هذه الضمانات تحت تصرف المصرف (Besley&Brigham,2006:586).
- قروض غير مضمونة: في بعض الأحيان تمنحها المصارف لزيائنها وذلك اعتماداً على السمعة المالية وقوة المركز المالي للزبون. حيث توفر معلومات تاريخية عنهم وعن تصنيفهم الائتماني حيث تكون أكثر عرضة للمخاطر بسبب ان المصرف يمنح مبالغ كبيرة ويقوم المقترض بتقديم تعهد بسداد القرض عند موعد الاستحقاق المتفق او تكون مقابل خطاب ضمان مصرفي، ويراعي عند منح هذا النوع من القروض الغرض من الاقتراض وحجمه وإمكانية السداد (Ferrell, et al,2008:494).

## 3. حسب الاجل وتقسم بدورها الى:

- قروض قصيرة الأجل: يقصد بها القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة وتمثل معظم قروض المصارف التجارية، وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها. وتسمى أيضاً بقروض

رأس المال العامل ومن أهم أنواع القروض حيث يحصل عليها الافراد لمواجهة النقص الحاصل في راس المال العامل والنفقات الجارية إذ تكون نسبتها مرتفعة قياساً بأنواع القروض الأخرى لأنها تتمتع بسعر فائدة منخفض نسبياً وغالباً ما يكون الغرض منها هو سد احتياجات السيولة للمنظمات بأنواعها (عبد المحسن, 2014: 46).

● **قروض متوسطة وطويلة الأجل:** تشمل هذا النوع من القروض التي تزيد اجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشر أو عشرين سنة. إذ تمنح لتمويل الأنشطة ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع ذات طبيعة صناعية او زراعية أو مشاريع جديدة. إذ انها تكون محفوفة بالمخاطر ونتيجة لذلك تفرض معدل فائدة عال. ولهذا النوع من القروض ثلاث مدد:

- المدة الأولى تسمى مدة الاستخدام، والتي ينفق فيها المقترض المبلغ المقترض لإنشاء المشروع وشراء الآلات والمعدات والمواد الخام وتدريب العاملين.
- المدة الثانية تسمى مدة السماح، والتي يتم فيها إنتاج السلعة وبيعها وجمع التدفقات النقدية وتغطي هذه المدة دورة نشاط واحدة للمشروع.
- المدة الثالثة فهي مدة السداد، والتي يعمل فيها المقترض على سداد مبلغ القرض وغالباً ما يتم التسديد على شكل أقساط دورية (حابس, 2011: 7) و(مطر, 2003: 353).

### ب. خصم الأوراق التجارية:

تعرف الأوراق التجارية على أنها (سندات مالية تتضمن تعهداً بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين. وهي حوالات غير مضمونة وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير الناقل للملكية، ومحكومة بقوانين التجارة للدولة). ومنها الصكوك والكمبيالات وسندات السحب حيث انها تصدر بخصم وتعاد بقيمتها الاسمية. ويمكن تقسيمها على غير مالية (تصدر من شركات غير مالية مثل الشركات الصناعية) ومالية (تصدر من شركات مالية مثل المصارف) (عبد الله والطراد, 2006: 92).

أما الخصم فيعرف على أنه عملية مصرفية يقوم الزبون أو حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل الملكية إلى المصرف عن طريق التظهير قبل موعد الاستحقاق. ولها مزايا مختلفة من وجهة نظر المستثمر أهمها تقلل من مخاطرة إعادة الاستثمار لأنها تصدر بأفاق زمنية قصيرة لذلك توفر للمستثمر حماية من مخاطرة تقلبات أسعار الفائدة

(Rao&Pillai,2011:3)، اي يقوم المصرف بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الاسمية وعندها تصبح واحدة من ضمن موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في مجالات استثماراته. ويمكن للمصرف اعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي أو بيعها لمرّة ثانية إلى مصارف تجارية أخرى. ويسمي البنك المركزي هذه العملية بمصطلح نافذة الخصم (الحلاق والعجلوني,2010:155). وتحقق المصارف من عملية الخصم العديد من المزايا أهمها: (الياس,2005:62)

- 1- الفائدة والعمولة التي يتلقاها من عملية الخصم.
- 2- الفرق بين سعر الخصم الذي خصم به المصرف الورقة التجارية وسعر اعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- 3- مصاريف التحصيل.
- 4- السمعة التي يتركها المصرف لدى العملاء والتي تمثل عامل جذب للمصرف.

### ج. السحب على المكشوف:

ويعرف السحب على المكشوف بأنه تمديد سقف التمويل قصير الأجل بواسطة المصرف مع امكانية استدعاء فورية للمبالغ المسحوبة (Neale&Mcelroy,2004:467) كذلك يمكن تعريفه بأنه قرض تلقائي يتكون لحساب الزبون الجاري من أجل تغطية الصكوك المسحوبة التي تجاوزت الرصيد الموجود في الحساب (Kapoor et al,2012:158) اما (Noor&Al-Nami,2003:63) فيعرفاه على انه ترتيب بين المصرف والزبون يسمح بموجبه للزبون بسحب أموال تتجاوز رصيد حسابه الفعلي ويكون بمثابة قرض مؤقت يستمر لمدة قصيرة. وتحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي أنكشفت فيها الحساب، فضلا عن ذلك فان الزبون على صلة مستمرة مع المصرف مما يسهل متابعة أوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلباً أو إيجاباً (James&Smith,2006:1-2)، كما انه يعد اتفاقاً غير رسمي ويقوم المصرف بإلغائه في حال تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض (Ferrell et al,2008:471).

وعلاوة على ذلك فان المصرف يضع سقفاً محدداً من المبالغ حيث لا يجوز للزبون تجاوزه في السحب إلا بموافقة الإدارة، كما ويسمح للعميل بالإيداع في هذا الحساب كما انه

يتميز بقصر اجال الاستحقاق (اقل من سنة واحدة) لذلك عادة ما يمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل (عبد الله والطراد, 2006:171).

## 2- الائتمان التعهدي (غير مباشر):

يعد الاعتماد المستندي وخطابات الضمان أكثر أنواع الائتمان غير المباشر شيوعاً. ومن المتعارف عليه في النظام المصرفي ومن خلال تسميته يتبين بأن إدارة المصرف لا تعطي لطالب الائتمان الحق باستعمال النقد بصورة مباشرة كما انه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل حيث لا يحق للمصرف المطالبة بالائتمان الا في حالة عدم التزام طالب الائتمان بتعهداته (الياس, 2005:63):

أ- **الاعتمادات المستندية:** تعد أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية العالمية بين المستورد والمصدر، ويتم فتح الاعتماد المستندي بناء على طلب المستورد (عبد الله والطراد, 2006:172).

ويعرف الاعتماد المستندي على أنه تعهد يتم إصداره عن طريق المصرف بناء على طلب من المشتري (المستورد) بدفع مبلغ من المال بواسطة طرف ثان (مصرف ثاني) في بلد المصدر إلى الشخص المستفيد (البائع أو المصدر) وضمن مدة محددة مع تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي المتفق عليها (Gregoriou&Hoppe,2009:105). وتكون الية فتح الاعتماد المستندي عن طريق تقديم المستورد طلباً للمصرف المحلي بفتح اعتماد مستندي بمبلغ معين يعادل قيمة البضاعة التي سيشتريها ويحدد نوع الصفقة والوثائق والمستندات (الضمانات) المرافقة لها والتي يجب ان تقدم للمصرف ليتم الدفع، وبعد إبرام العقد مع مصرف المستورد يتم أشعار المصدر عن طريق فرع المصرف أو مصرف مراسل في بلد المصدر وبموجب هذا الأشعار يقوم المصدر باستلام الاعتماد وسحب حوالة تجارية بموجبه ويخصمها في المصرف الذي قام بأشعاره بعد تقديم المستندات المتعلقة بالبضاعة ومن ثم يقوم المصرف الفرعي في بلد المصدر بتقديم الحوالة إلى مصرف المستورد والذي بدوره يدفع قيمتها بعد التأكد من صحة المستندات والشروط الواردة في العقد. ويتم تحصيل قيمة الحوالة من المستورد عند وصول البضاعة إلى الميناء (الشمري, 2009:88). يستخدم

الاعتمادات المستندية لتسهيل التجارة الدولية إذ انها تمثل حلقة وصل بين البائع والمشتري ويعد أسلوباً أكثر اماناً لضمان التسديد من قبل الطرفين (المستورد والمصدر) (Zhang,2008:1) و(Hao&Xiao,2013:199).

**ب- خطابات الضمان:** ويعرف خطاب الضمان بأنه تعهد يصدر من قبل المؤسسات المالية، مثل شركات التأمين والمصارف بناء على طلب أحد المتعاملين معه ولصالح طرف آخر (المستفيد) بالتزام بالدفع بدون قيود أو شروط مع ذكر الغرض الذي صدر من أجله الخطاب ومدة سريانه (Wu,2017:3). ويعرف كذلك على انه أداة تمنحها المؤسسات المالية للشركات التجارية لأغراض تمويل الصفقات التجارية المضمونة (Ilie,2015:213).

ولخطاب الضمان ثلاثة أنواع أساسية: (الشمري,2009:77).

- خطاب الضمان الابتدائي: عند الإعلان عن مناقصة معينة من قبل جهات حكومية أو غيرها. فإن الراغبين بالحصول عليها يقدمون العطاءات المتعلقة بالمشروع (المناقصة). ولضمان جدية مقدم العطاء فإنها تشترط أن تكون مصحوبة إما بخطاب ضمان أو تأمينات نقدية حيث يكون للجهة المعلنة حق بالتصرف بها في حال عدم ايفاء مقدم العطاء او الانسحاب نتيجة لتغير الأسعار في غير صالحه أو عدم احتساب كلفة المشروع بشكل جيد.
- خطاب الضمان النهائي: عندما يقع الاختيار على الجهة الفائزة بالمناقصة فإنها تقوم باستبدال خطاب ضمان الاولي باخر نهائي، والهدف من هذا الخطاب هو لضمان تنفيذ العقد المتفق عليه بين الطرفين ويكون ساري المفعول حتى إتمام تنفيذ مشروع المناقصة.
- خطاب ضمان الدفعات المقدمة: ويكون عندما يشترط مقدم العطاء على الجهة المستفيدة(المعلنة) أن تدفع نسبة معينة من قيمة العقد ليستعين به في تمويل المشروع، لذلك تطلب الجهة المستفيدة الحصول على كفالة لضمان الدفعات المقدمة مقابل المبالغ المدفوعة للجهة المنفذة للمناقصة.

### 3- نماذج ائتمانية حديثة:

ظهرت أنواع جديدة وحديثة للائتمان مع تطور العمل المصرفي، فيما يلي بعض هذه النماذج:

أ- البيع التأجيري:

هو أحد أنواع البيع بالتقسيط حيث يتم دفع قيمة السلع خلال مدة محددة ووفقاً لترتيبات، خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية. وتبقى ملكية السلع تابعة للمصرف خلال مدة التأجير ( , Edwards 375:2004). وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تقدمه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة. وفي حال وجود أي تلوّك من قبل المشتري أو المستأجر في دفع الأقساط الشهرية يحق للمالك (المصرف) باتخاذ الإجراءات القانونية لاسترجاع السلعة أو المطالبة بالمبالغ المتأخرة وأنهاء العقد، وعادة ما يكون الدفع عن طريق النقد المباشر أو الحساب الجاري مع إمكانية تسوية العقد في أي وقت من خلال دفع كامل مبلغ السلعة وضمن الشروط المتفق عليها في العقد (Okioiga,2012:256).

ب- التأجير التمويلي:

عبارة عن اجراءات للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية للحصول على معدات أو عقارات ومن ثم تأجيرها إلى مؤسسة أخرى والتي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء مدة العقد (Ross&hudgins,2013:522). إذ يكون للمستأجر ثلاث خيارات: إما أن يمتلك الأصل بـ الثمن المتفق عليه، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة اذ يعد من العقود طويلة الأجل والتي يحصل فيها المستأجر على بعض حقوق الملكية (Liu,2010:4).  
وهنالك بعض الاهتمامات التي ينبغي على المستأجر اخذها بنظر الاعتبار عند اتخاذ قرار عقد تأجير تمويلي منها: (Fields,2011:293-294)

- مقارنة حياة الأصل مع حياة عقد الإيجار
- تحويل العنوان العقد من عقد إيجار إلى تملك
- وجود خيار شراء الأصل وبالثمن المتفق عليه.
- مجموع الأقساط الدورية للأصل مقارنة بقيمته السوقية.

لذلك فإن إي عقد إيجار يمتلك صفة واحدة من الأربع التالية يعد عقد إيجار تمويلي: ( Kapoor et al,2012:158).

- تحول الملكية إلى المستأجر قبل انتهاء مدة العقد.
- يمكن للمستأجر شراء الأصل بالسعر القانوني بعد انتهاء مدة الإيجار.
- مدة الإيجار يجب أن تغطي 75 % من العمر الافتراضي للموجود المؤجر.
- القيمة الحالية للأقساط الدورية يجب ألا تقل عن 90 % من قيمة الأصل.

كما ان المستأجر يتحمل تكاليف الصيانة بالإضافة الى دفع الأقساط الدورية كاملة وفي حال عدم الوفاء بالتزاماته سيواجه خطر الإفلاس (Ross,2008:607).

### ج- بطاقات الائتمان:

وهي أداة بلاستيكية ممغنطة تمنح صاحبها حداً أقصى مسموحاً للائتمان من خلال البطاقة والتي تعد منفصلة عن حساب الزبون الجاري، مسجل عليها اسم صاحب البطاقة ورقمها وتاريخ الصلاحية وتحمل هذه البطاقة العديد من المزايا للمصرف. إذ تساعد على جذب الزبائن وتعد مصدراً مميزاً للأرباح، فضلاً عن التعامل بها يحد من الاستعمال المباشر للنقود الورقية، وأيضاً تمكن الزبون من دفع التزاماته بوقت أسرع ودون التعامل بالأجل في حال الشراء عن طريق الهاتف أو الحاسب الشخصي (Worthington,1995:35). كما انها تسمح بأجراء المعاملات عن طريق الانترنت والهواتف ومن ثم تصبح القوة الشرائية للأفراد أكبر بوجود بطاقات الائتمان وكذلك من السهل تتبع عمليات الشراء والبيع على العكس من المعاملات النقدية (Hussin,2011:14).

### رابعاً: محددات منح الائتمان:

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في قرار منح الائتمان بعضها يخص الزبون والبعض الآخر يتعلق بالمصرف وكذلك الائتمان ويمكن تصنيفها بالتفصيل وحسب الآتي:

#### 1- خاصة بالزبون:

تتمثل هذه المحددات بالعديد من العوامل المؤثرة بالقدرة الائتمانية والتي يجب ان يتمتع بها الزبون لمعرفة جدارته الائتمانية وهي كما يلي:

جدول (1-2)

ت	6Cs	5Ps	LAPP	CAMPARI 7	FAPE
1	السمعة	الأشخاص	السيولة	الشخصية	السيولة
2	القدرة	الغرض	النشاط	القدرة	نسبة الربحية
3	النقد	الدفع	الربحية	هامش التمويل	نسبة التشغيل
4	الضمان	الحماية	الإمكانات	الغرض	نسبة الدين
5	الظروف	الخطة المستقبلية		المبلغ	الشخصية
6	المراقبة			شروط السداد	سجل الائتمان
7				التامين	

### محددات منح الائتمان الخاصة بالزبون

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الادبيات السابقة

تعد (6Cs) منهجاً لتقييم الجدارة الائتمانية باستخدام عوامل مختلفة يتم تصنيفها عموماً على أنها 6 Cs للائتمان وهي على النحو التالي: (Rose,2013:530)

#### أ. السمعة (الشخصية) character:

يجب ان يكون الموظف المسؤول عن الاقراض مقتنعاً بان الزبون له غرض محدد بدقة لطلب الائتمان ونية جدية للتسديد. إذا كان مسؤول الاقراض غير متأكد من سبب طلب الزبون للقرض فان هذا الغرض يجب ان يتضح لإرضاء المقرض. ان المسؤول عن الاقراض يجب ان يحدد إذا كان القرض منسجماً مع سياسة القروض لمؤسسة الإقراض. حتى مع وجود هدف جيد، ومع ذلك، يجب على مسؤول القرض أن يقرر أن للمقترض موقفاً مسؤولاً تجاه استخدام الأموال المقترضة، وأنه صادق في الإجابة على الأسئلة؛ وسيبذل قصارى جهده لرد ما هو مستحق. لذلك تعد المسؤولية والصدق والهدف الجاد والنية الجادة لسداد جميع الأموال المستحقة هو ما يسميه موظف القرض الشخصية. إذا شعر مسؤول القرض أن العميل غير مخلص في وعده باستخدام الأموال المقترضة كما هو مخطط له وفي السداد كما هو متفق عليه، فلا ينبغي تقديم القرض، لأنه من المؤكد على الاغلب أن يتحول إلى تعثر في الائتمان.

### ب. القدرة capacity:

ان الموظف المسؤول عن الاقراض يجب ان يكون متأكد بان الزبون لديه السلطة لطلب القرض ومركز قانوني لتوقيع اتفاقية القرض الملزمة. ان هذه الميزة للزبون تعرف بالقدرة على اقتراض النقود. ان اتفاقية الاقراض الموقعة من قبل اشخاص مفوضين بإمكانها ان تكون غير قابلة للتحويل وينتج عنها خسائر هائلة لمؤسسة الاقراض.

### ت. النقد cash:

ان هذه الميزة لأي طلب قرض تتركز على السؤال: - هل ان المقترض لديه الامكانية لتوليد نقد كافي على شكل تدفق نقدي لتسديد القرض؟ بصورة عامة، ان زبائن الاقتراض لديهم ثلاث مصادر فقط لتسديد قروضهم:

- 1- التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات او الدخل.
- 2- بيع او سيولة الموجودات.
- 3- اموال تم انشاؤها من قبل ديون او اوراق مالية سهمية.

### ث. ضمان سداد القرض collateral:

عند تقييم جانب الضمان في طلب القرض، يجب على مسؤول القرض أن يسأل، هل يمتلك المقترض صافي ثروة كافية أو يمتلك أصولاً جيدة بما يكفي لتوفير الدعم الكافي للقرض؟ وكذلك تؤدي التكنولوجيا دوراً مهماً هنا أيضاً، إذا كانت أصول المقترض قديمة من الناحية التكنولوجية، فسيكون لها قيمة محدودة كضمان بسبب صعوبة العثور على مشتر لتلك الأصول في حالة تعثر دخل المقترض.

### ج. الظروف conditions:

يجب أن يكون مسؤول القرض ومحلل الائتمان على دراية بالاتجاهات الحديثة في مجال عمل المقترض أو الصناعة وكيف يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة على القرض. يمكن أن يبدو القرض جيد جداً على الورق، فقد تتآكل قيمته بسبب انخفاض المبيعات أو الدخل فجأة أو بسبب ارتفاع أسعار

الفائدة بسبب التضخم. لتقييم الظروف الصناعية والاقتصادية، يحتفظ معظم المقرضين بمعلومات وتقارير حول النشاطات التي يعمل عملاؤهم من المقرضين الرئيسيين فيها.

### ح. المراقبة control:

ان عنصر المراقبة يتمركز بمثل هذه الاسئلة سواء ان التغييرات في القانون والتنظيم ممكن ان تؤثر عكسيا على المقرض سواء كان طلب القرض يفى بقواعد ام معايير السلطات التنظيمية لنوعية القرض.

اما (5P's) هي طريقة أخرى لتقييم طلبات الائتمان. تم تطويره من قبل مركز الاحتياطي الفيدرالي (Fed 2004) والذي يتكون من: (Abbadı&Abukarash,2013:151)

### أ. الأشخاص People:

هل للمقرض تاريخ من الصدق وحسن السمعة وفي الوقت المناسب للوفاء بالتزاماته المالية؟

### ب. الغرض Purpose:

يجب أن يكون هناك تفسير محدد لكيفية استخدام المقرض للأموال.

### ت. الدفع Payment:

معرفة الغرض يساعد في تحديد مصادر السداد ويساعد في هيكله جدول سداد القرض بناءً على توقيت استلام المقرض للأموال (التدفق النقدي).

### ث. الحماية Protection:

هي الضمانات والمصادر الثانوية الأخرى لسداد القرض في حال تعثر المقرض في سداد الالتزامات على سبيل المثال أراضي وعقارات.

**ج. الخطة المستقبلية Prospective Plan:**

كيف سيتم الإشراف على القرض، وفي حالة تعثر المقترض، ماذا سيفعل المصرف؟ يجب أن تحدد خطة الإشراف كيفية مراقبة القرض، بما في ذلك التقارير المالية من قبل المقترض، وعمليات التفتيش الدورية لعمليات المقترض.

تُستخدم طريقة (LAPP) التي طورها بنز (1979) لتقييم تطبيقات انتمان الشركات أكثر من المقترضين الأفراد. LAPP هو اختصار لما يلي: (Tilahun,2018:14)

**أ. السيولة Liquidity:**

تستخدم المصارف نسبة السيولة لقياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مثل النسبة السريعة ونسبة السيولة.

**ب. النشاط Activity:**

وهو يقيس حجم الشركة المقترضة وعملياتها، ويتم استخدام بعض النسب المئوية، مثل معدل دوران الأصول، ودوران المخزون، ومتوسط فترة التحصيل، ومتوسط مدة السداد.

**ت. الربحية Profitability:**

والتي تقيس مدى ربحية الشركة المقترضة. يتم استخدام بعض النسب مثل العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE) أو هامش الربح الإجمالي أو الربح.

**ث. الإمكانيات Potential:**

تقيس الموارد والقوة التي تمتلكها الشركة المقترضة، مثل الموارد المالية والموارد البشرية ومستوى الإدارة وغيرها نقاط القوة قد تمتلكها الشركة.

يمثل انموذج 7 CAMPARI متغيرات يمكن للمصرف استخدامها لتقييم تطبيقات الائتمان بعضها يشبه C5، وبعضها يشبه P5، ويشمل:

(Chepkoech,2014:29)(Abbadi&Abukarash,2013:152)

### أ. الشخصية Character:

تشبه تلك الموجودة في Cs6 اذ توضح الغرض لإرضاء المُقرض، إذا كان موظف القرض مشكوكًا في سبب طلب العميل للقرض. يجب على الشخص المسؤول عن الإقراض تحديد ما إذا كان القرض منسجمًا مع سياسة القرض الخاصة بمؤسسة الإقراض. مع وجود غرض جيد، لا يزال يتعين على موظف القرض أن يقرر أن للمقترض مركزًا مسؤولاً تجاه استخدام الأموال التي يتبناها، وأن يكون صادقًا في الإجابة على الأسئلة؛ سوف يقوم بأسلوبه لسداد ما هو مستحق. المسؤولية، والصدق، والهدف الجاد، والنية الجادة لسداد كل الاستحقاقات. ومع ذلك، لا ينبغي أيضًا تقديم القرض، لأنه من شبه المؤكد أن يتحول إلى إهمال ائتماني إذا شعر مسؤول القرض أن العميل ليس مخلصًا في تعهده باستخدام صاحب الثراء كما هو مخطط وسداده كما هو متفق عليه.

### ب. القدرة على الدفع Ability to pay:

أي القدرة على تكوين النقد لسداد القرض بالإضافة الى مبلغ الفائدة المتفق عليها فاذا كان المقترض غير مؤهل للإقراض فان مسؤول القروض يرفض منحه القرض لتجنب المخاطر التي قد تؤدي الى خسائر جسيمة.

### ت. هامش التمويل Margin of Finance:

هو المبلغ الذي يسهم به العميل في القرض. نادرا ما يمنح المصرف تمويلا بنسبة 100٪. بالنسبة لأي تمويل للأصول، يتعين على العميل دفع نسبة مئوية معينة من قيمة الأصل الذي يحتاج إلى التمويل.

### ث. الغرض Purpose:

ينبغي على مسؤول الإقراض دراسة المشاريع لان بعض المشاريع التي يمنح القرض لأجلها تكون محفوفة بالمخاطر على العكس من البعض الاخر.

### ج. المبلغ Amount:

مبلغ القرض، ويعتمد على قدرة إدارة المشروع بشكل جيد وهل هو مناسب بالنسبة للعميل ومدى تفهمه بالأوضاع الراهنة لخلق تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات.

### ح. شروط السداد Repayment Terms:

وهي الاحكام والقوانين المتفق عليها من قبل الطرفين المقرض والمقترض والواجب تنفيذها لضمان انسيابية العقد بشكل سليم.

### خ. التأمين Insurance:

يستخدم هذا بشكل أساسي للقروض طويلة الأجل مثل قروض الإسكان على سبيل المثال هل ان العميل يمتلك تأميناً على الحياة أم لا؟

اما التحليل المالي وأساليب الخبرة السابقة (FAPE) تعتمد هذه الطريقة على تحليل السجلات المالية لمقدمي الطلبات وعلى سجلاتهم الائتمانية السابقة. حيث يقوم البنك بتحليل البيانات المالية مثل بيان الدخل والميزانية العمومية، وبيان التدفق النقدي ومن هذه البيانات يحسب بعض النسب، مثل نسبة السيولة ونسب الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسب التشغيل مثل نسبة دوران الأصول وغيرها. النسب مثل EPS، نسبة الدين، الخ. كذلك يمكن لموظف الائتمان تقييم الزبون وتحديد ما إذا كان جديراً بالائتمان أم لا؟ عادة ما تستخدم هذه الطريقة بالإضافة إلى بعض الأساليب المذكورة أعلاه ولا تعتمد عليها البنوك وحدها، بسبب نقص بعض المعلومات، خاصة حول سلوك العميل وخبراته السابقة (السجلات الائتمانية). (Abbadl&Abukarash,2013:152)

## 2- عناصر خاصة بالمصرف:

وتشتمل تلك العناصر المتعلقة بأنشطة المصرف وكما يأتي: (الدغيم وآخرون، 2006: 195) (الشمري، 2012: 23-24)

أ. مستوى السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً ومقدرته على استثمارها.

- ب. نمط الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية والعمل في إطارها، أي استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان. حيث تكون الاستراتيجية بأنواع عدة منها استراتيجية إقراض هجومية أو استراتيجية متحفظة، كما يمكن أن تكون استراتيجية معتدلة.
- ج. الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه خلال المراحل المقبلة، إذ إن المصارف تحاول تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي تعظيم قيمة المساهمين (المالكين) وتوسيع الحصة السوقية (قيمة السهم الواحد) وتحقيق الاستقرار الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للبلد.
- د. الحصة السوقية للمصرف أي كلما كان المصرف يملك جانباً كبيراً من الإبداعات التي تعكس نشاطه كان استعداده على الإقراض أكبر، والتغلغل في أسواق جديدة عن طريق تقديم خدمات جيدة وحسب رغبة الزبائن وحاجاتهم.
- هـ. الإمكانيات المتاحة للمصرف أي كلما كان المصرف يمتلك إمكانيات وخبرات بشرية كفؤة كان أقدر على منح قروض جديدة وجيدة.

### 3- عناصر خاصة بالقرض:

تشمل العناصر الخاصة بالقرض على ما يأتي: (كراجة ويوسف، 2006: 20) (عقل، 2006: 82)

- أ. **مبلغ القرض:** على المصرف أن يحقق حالة التوازن بين المبلغ المطلوب (مبلغ القرض) وحجم أنشطة الزبون التجارية، وينبغي على المصرف أن يأخذ بعين الاعتبار حاجات الزبون التمويلية أيضاً وتحديد المبلغ المناسب لحاجاته، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في حالة منح الزبون قرصاً يفوق حجم نشاطه فإنه يؤدي إلى انخفاض مقدرة الزبون على خدمة دينه وارتفاع نفقات التمويل أيضاً كما أن منح الزبون قرصاً يقل عن حاجته الفعلية فإنه بذلك قد يتسبب في عسر مالي أو قد يدفع الزبون إلى طلب قروض أخرى.
- ب. **الغرض من القرض:** على المصرف أن يعرف هدف الزبون، وذلك تحاشياً لتقاطع غرض القرض مع السياسة المالية والنقدية التي يرغب المصرف في تحقيقها، إذ ينبغي أن يكون القرض مشروعاً وقانونياً ومبنيّاً على أسس وضمانات متفق عليها.
- ج. **مدة القرض:** أن مدة القرض من الأمور المهمة التي تسعى المصارف إلى تقليلها عن طريق (القروض قصيرة الأجل والمتوسطة) والتي عادة ما تسمى ذات التصفية الذاتية أو التي تسدد

نفسها بنفسها، وعادة ما تكون درجة مخاطرتها اقل من القروض طويلة الأجل على الرغم من أن العائدات المتولدة عنها تكون كبيرة.

- د. **مصدر التسديد Source of the Paying**: ينبغي للمصارف دراسة مصادر سداد القرض من لدن الزبون قبل الموافقة على منح القرض والتأكد من وجود مصادر ثانوية إلى جانب المصادر الرئيسية لتسديد القرض أي مصادر مؤكدة للزبون ومقدرته على التسديد.
- هـ. **طريقة سداد القرض**: ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض أو هل سيتم سداده دفعة واحدة؟، أو على دفعات عدة؟، أو في نهاية المدة؟، مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده خلال مدة اقل.

### خامساً: مؤشرات القدرة الائتمانية:

هناك مؤشرات لقياس القدرة الائتمانية ومن اهم هذه المؤشرات هي كما يلي:

#### 1- نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات:

تعد نسبة الائتمان الى الموجودات من اهم النسب لقياس القدرة الائتمانية كذلك تعد مؤشراً لقياس مستوى سيولة المصارف، لأنها تعكس قدرة المصرف على تلبية متطلبات واحتياجات العملاء، حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ان المصرف يمتلك القدرة على منح الائتمان بشكل أفضل مما لو كانت متدنية لان المصرف قادر على توظيف امواله في مجال الاقراض (فهد، 2011:82). ومع ذلك، فان ارتفاعها بشكل مفرط مؤشر سلبي على سيولة المصرف لأنها تسبب في انخفاض مستوى السيولة وقد يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته وعلى وجه الخصوص قصيرة الاجل، كما ان وضع الموجودات في قطاع واحد قد يعرض المصرف الى مخاطر التركيز (Prabowo, et al,2018:4).

ويمكن حساب نسبة الائتمان الى الموجودات بالصيغة الرياضية الاتية: (Bateni, et al,2014:112)

(1)..... نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات = اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الموجودات \* 100%

## 2- نسبة القروض والتسليفات الى الودائع:

تعد نسبة اجمال القروض الى اجمالي الودائع كمقارنة بين الأموال المودعة والائتمان المقدم أذ ينبغي على المصرف الحفاظ على مقدار معين من السيولة لمواجهة المخاطر المتوقعة والسحوبات المفاجئة للودائع من قبل الافراد وتلبية احتياجات الزبائن في حال زيادة في مستوى القروض المطلوبة (Sjhrifa, et al,2018:36).

يمكن قياس نسبة القروض والتسليفات الودائع عن طريق المعادلة الآتية: (Wahyuni,2018:434)

$$(2) \dots\dots\dots \text{نسبة القروض والتسليفات الى الودائع} = \text{اجمالي القروض والتسليفات} / \text{اجمالي الودائع} * 100\%$$

## 3- نسبة مخصص خسائر القروض:

يعرف مخصص خسائر القروض على انها نسبة من الأموال يحتفظ بها المصرف لمواجهة المخاطر المتوقعة مثل تعثر الافراد في سداد التزاماتهم، كما ان لها دوراً في استقرار وقوة المصرف اذ تعتمد على عوامل داخلية وخارجية للمصرف (Ozilli & Outa ,2007:147).

ويمكن قياس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:

$$(3) \dots\dots\dots \text{مخصص خسائر القروض} = \text{الديون المشكوك في تحصيلها} / \text{اجمالي القروض} * 100\%$$

## 4- نسبة كفاية رأس المال:

تعد نسبة كفاية رأس المال حماية المصرف من الإفلاس والرفع المالي المبالغ فيه، اذ انها نسبة رأس المال مقسوماً على الموجودات المرجحة ذات المخاطر حيث يمكن قياس الموجودات المرجحة ذات المخاطر عن طرق طرح الموجودات النقدية من اجمال الموجودات، كذلك يمكن تحديد قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (Fatima,2014:773).

ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال عن طريق المعادلة الآتية:

$$(4) \dots\dots\dots \text{نسبة كفاية رأس المال} = \text{حق الملكية} / \text{الموجودات المرجحة ذات المخاطر} * 100\%$$

# الفصل الثالث

## الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: التحليل المالي لمؤشرات جمود هيكل راس المال

المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤشرات القدرة الائتمانية

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

## المبحث الأول

### تحليل مؤشرات جمود هيكل رأس المال

توطئة....

تناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج مؤشرات جمود هيكل رأس المال (نسبة الديون الفعلية ونسبة الديون الجامدة) للمصارف التجارية العراقية العراقية عينة الدراسة حيث يعد جمود هيكل رأس المال من المواضيع المهمة التي تؤثر على المصارف بشكل مباشر وان للرافعة المالية تأثيراً كبيراً على أداء المصرف وتعيق الوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة وان صدمات اسعار الأسهم هي المؤثر الرئيس في جعل المصارف غير قادرة على التكيف (ban & chang,2019:242). والآتي هو تحليل المؤشرات جمود هيكل رأس المال:

#### اولاً: تحليل نسبة الديون الفعلية للمصارف التجارية عينة الدراسة

ان الافتقار الى استراتيجية ادارية فعالة لمراقبة أعضاء مجلس الإدارة السبب الرئيس وراء جمود هيكل رأس المال لان بعض المصارف تتمتع من تعديل هيكل رأس مالها بزيادة معدل ديونها للتكيف مع تحركات اسعار الأسهم قد يكون بسبب تكاليف التعديل المرتفعة او تفضيلات أعضاء مجلس الإدارة (Li&wang,2019:13). يوضح جدول (1-3) نتائج تحليل نسبة الديون الفعلية للمصارف عينة الدراسة وحسب المعادلة ادناه:

$$ADR_{it} = \frac{D_{it}}{E_{it} + D_{it}}$$

حيث ان:

$ADR_{it}$  = نسبة الديون الفعلية للمصرف.

$D_{it}$  = ديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة.

$E_{it}$  = القيمة السوقية لحق الملكية.

**1- مصرف بغداد**

يوضح جدول (1-3) نسبة الديون الفعلية لمصرف بغداد كانت متفاوتة من سنة لأخرى خلال السنوات المبحوثة وهذا يعني اختلاف مستوى الرافعة المالية وان اعلى نسبة حققها المصرف كانت في عام (2018) اذ بلغت (92.11) اما ثاني اعلى نسبة كانت عام (2019) حيث بلغت (91.97) وثالث اعلى نسبة سجلها المصرف كانت عام و(2020) حيث بلغت (91.76) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى تفشي فايروس كورونا، اما ادنى نسبة حققها مصرف بغداد كانت عام (2007) والتي بلغت (63.66) وثاني ادنى نسبة كانت عام (2011) اذ بلغت (65.19) وثالث ادنى نسبة سجلها المصرف عام (2006) حيث بلغت (71.95) ويعزى هذا الانخفاض الى انخفاض نسبة المطلوبات المتداولة والمطلوبات طويلة الاجل نتيجة للظروف السياسية الغير مستقرة في تلك الفترة.

**2- مصرف التجاري العراقي**

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) ان مصرف التجاري العراقي حقق أعلى نسبة ديون فعلية عام (2020) حيث بلغت (83.98) نتيجة لتفشي جائحة كورونا أدى الى انخفاض أسعار الأسهم ومن ثم انخفاض قيمة حق الملكية بالقيمة السوقية وكانت ثاني اعلى نسبة في عام (2008) اذ بلغت (66.61) بسبب الازمة المالية عام (2008) بينما كانت أدنى نسبة عام (2011) حيث بلغت (46.92) وثاني أدنى نسبة حققها المصرف كانت عام (2014) حيث بلغت (49.98) خلال السنوات المبحوثة وهذا دليل على ارتفاع قيمة حق الملكية بالقيمة السوقية نتيجة لدخول المجموعات الإرهابية (داعش) الى العراق.

**3- مصرف الشرق الأوسط**

يتبين من خلال جدول (1-3) ان نسبة الديون الفعلية لمصرف الشرق الأوسط كانت مرتفعة خلال السنوات (2007-2011) حيث تراوحت ما بين (73.41-82.14) ويرجع السبب الى ارتفاع مستوى المطلوبات حيث سجل اعلى نسبة عام (2018) وكانت (94.60) وهي اعلى نسبة خلال السنوات المبحوثة والمصارف عينة الدراسة، كما بلغت أدنى نسبة عام (2013) اذ بلغت (70.42).

**4- مصرف الاستثمار العراقي**

يتضح من خلال الجدول (1-3) تقارب نسبة ديون الفعلية التي سجلها مصرف الاستثمار العراقي خلال السنوات المبحوثة وكانت في عام (2020) حيث بلغت (84.19) حيث كان لتأثير تفشي فايروس كوفيد-19 في الانخفاض القيمة السوقية لحق الملكية ومن ثم ارتفاع نسبة الديون الفعلية، بينما كانت أدنى نسبة لمصرف الاستثمار عام (2014) اذ بلغت (52.37) وهذا يرجع الى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بيها البلد أدت الى انخفاض حجم المطلوبات وارتفاع القيمة السوقية لحق الملكية.

**5- مصرف المتحد العراقي**

أظهرت النتائج في جدول (1-3) ان نسبة الديون الفعلية لمصرف المتحد ارتفعت تدريجياً خلال السنوات الأخيرة (2020-2012) حيث بلغت اعلى نسبة عام (2020) وكانت (94.28) وهذا الارتفاع يدل على ان مصرف المتحد غير من سياسته في إدارة هيكل راس المال حيث ان الارتفاع في نسبة الديون الفعلية كانت نتيجة ارتفاع حجم المطلوبات او انخفاض القيمة السوقية او الاثنين معاً بينما كانت النسبة عام (2006) منخفضة اذ بلغت (16.11) وهي ادنى نسبة خلال السنوات المبحوثة مقارنة بالمصارف عينة الدراسة بسبب انخفاض المطلوبات في تلك الفترة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية.

**6- مصرف الأهلي العراقي**

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) الاختلاف والتفاوت في نسبة الديون الفعلية خلال السنوات المبحوثة اذ بلغت اعلى نسبة حققها المصرف الأهلي عام (2018) اذ بلغت (75.91) وثاني اعلى نسبة عام (2016) حيث بلغت (73.95) وثالث اعلى نسبة كانت عام (2017) بواقع (71.04) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى انخفاض القيمة السوقية في تلك السنوات بسبب حجم الخسائر نتيجة لسقوط محافظات عدة على يد داعش الارهابية، اما أدنى نسبة سجلها مصرف الأهلي كانت عام (2006) وكانت (40.09) اما ثاني أدنى نسبة كانت عام (2007) ا بلغت (46.97) سبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد في تلك الفترة وثالث أدنى نسبة عام (2011) حيث بلغت (48.25).

**7- مصرف الائتمان الأهلي**

يتبين من الجدول (1-3) ان اعلى نسبة الديون الفعلية حققها مصرف الائتمان الأهلي في عام (2020) بواقع (68.54) خلال السنوات المبحوثة بسبب انتشار فايروس كوفيد-19 وثاني اعلى نسبة كانت عام (2015) حوالي (68.23) بسبب ارتفاع حجم اجمالي المطلوبات التي تؤدي الى ارتفاع نسبة الديون الفعلية في تلك السنوات، اما أدنى نسبة سجلها مصرف الائتمان كانت عام (2011) حيث بلغت (44.8) وثاني أدنى نسبة كانت عام (2009) حيث كانت (46.59) بسبب ارتفاع القيمة السوقية لحق الملكية نتيجة لارتفاع عدد الأسهم المصدرة من قبل المصرف.

**8- مصرف سومر التجاري**

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) انخفاض بشكل عام في نسبة الديون الفعلية لمصرف سومر التجاري مقارنة مع باقي المصارف عينة الدراسة حيث حقق اعلى نسبة عام (2008) و(2007) و(2012) حيث بلغت (55.13) و(51.43) و(48.51) على الترتيب نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة والازمة المالية عام (2008)، بينما كانت أدنى نسبة سجلها مصرف سومر كانت عام (2016) بواقع (27.33) ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض مستوى المطلوبات المتداولة وديون طويلة الاجل خلال السنوات المبحوثة.

جدول (1-3) نسبة الديون الفعلية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

نسبة الديون الفعلية											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان العراقي	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
56.99%	62.28%	66.76%	38.79%	55.22%	40.09%	16.11%	77.93%	84.43%	56.38%	71.95%	2006
61.28%	75.81%	77.19%	51.43%	60.99%	46.97%	19.57%	70.44%	82.14%	64.61%	63.66%	2007
67.44%	86.54%	84.59%	55.13%	55.11%	63.70%	29.52%	73.84%	84.85%	66.61%	74.49%	2008
61.58%	65.27%	68.91%	44.26%	46.59%	49.29%	67.15%	61.54%	77.12%	58.80%	76.89%	2009
66.63%	72.77%	80.26%	43.80%	65.24%	57.43%	48.73%	71.61%	87.23%	56.79%	82.47%	2010
59.21%	71.51%	79.67%	43.09%	44.80%	48.25%	50.30%	68.91%	73.41%	46.92%	65.19%	2011
64.05%	59.34%	70.87%	48.51%	62.16%	68.49%	46.27%	72.14%	74.24%	54.19%	84.33%	2012
61.50%	63.04%	62.42%	37.87%	52.89%	75.00%	54.03%	68.97%	70.42%	50.05%	80.35%	2013
56.67%	36.62%	63.54%	39.01%	56.07%	60.99%	56.78%	52.37%	71.48%	49.98%	79.84%	2014
65.04%	61.97%	76.18%	30.83%	68.23%	66.70%	70.04%	61.41%	75.74%	57.85%	81.41%	2015
62.84%	50.53%	78.20%	27.33%	52.42%	73.95%	68.80%	65.76%	77.09%	54.18%	80.13%	2016
66.81%	63.20%	70.71%	35.28%	48.67%	73.04%	76.29%	73.46%	85.34%	57.95%	84.21%	2017
75.49%	78.09%	82.24%	38.54%	64.81%	75.91%	88.69%	82.23%	94.60%	57.66%	92.11%	2018
76.13%	77.82%	85.23%	38.83%	67.71%	71.15%	93.48%	79.95%	94.46%	60.73%	91.97%	2019
79.17%	79.57%	82.90%	41.26%	68.54%	71.83%	94.28%	84.19%	93.39%	83.98%	91.76%	2020

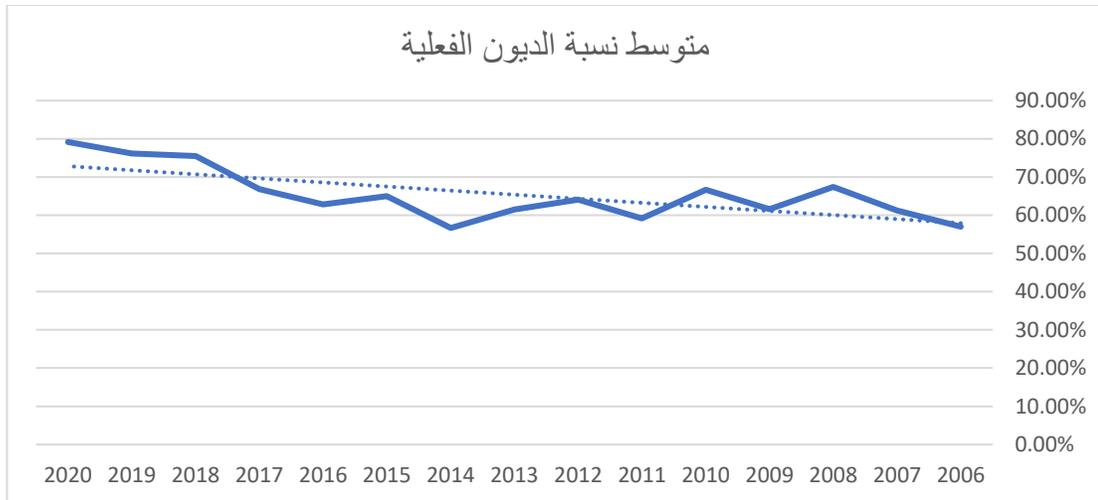
المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

**9- مصرف الخليج الأهلي**

يتضح من خلال الجدول (1-3) تفاوت في نسبة الديون الفعلية لمصرف الخليج خلال السنوات المبحوثة حيث بلغت اعلى نسبة عام (2019) بواقع (85.23) وثاني اعلى نسبة عام (2008) اذ بلغت (84.59) وثالث اعلى نسبة عام (2020) حيث بلغت (82.90) ويعزى هذا الارتفاع الى انخفاض القيمة السوقية نتيجة لانخفاض أسعار الأسهم بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية وانتشار فايروس كورونا، اما أدنى نسبة سجلها مصرف الخليج كانت عام (2013) و(2014) بواقع (62.42) و(63.54) على التوالي نتيجة لانخفاض المطلوبات المتداولة وديون طويلة الاجل بسبب دخول المجموعات الإرهابية (داعش) الى العراق.

**10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) تذبذب نسبة الديون الفعلية خلال السنوات المبحوثة لمصرف الموصل حيث سجلت اعلى نسبة عام (2008) بواقع (86.54) بسبب الازمة المالية العالمية وثاني اعلى نسبة كانت عام (2020) حوالي (79.57) نتيجة لانتشار فايروس كورونا وثالث اعلى نسبة كانت عام (2018) حيث بلغت (78.09)، اما أدنى نسبة سجلها مصرف الموصل كانت عام (2014) حيث بلغت (36.62) نتيجة لانخفاض الواضح في حجم المطلوبات المتداولة وديون طويلة الاجل نتيجة للخسائر التي سببها داعش عند دخوله الى البلد اما ثاني أدنى نسبة كانت عام (2016) اذ بلغت (50.53) وثالث أدنى نسبة عام (2015) بواقع (61.97).



المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

### شكل (1-3) متوسط نسبة الديون الفعلية

يتضح من خلال الجدول (1-3) والشكل (1-3) ارتفاع نسبة الديون الفعلية تصاعدياً للمصارف عينة الدراسة وان اعلى متوسط نسبة الديون الفعلية خلال المدة المبحوثة (2020-2006) كانت عام (2020) بواقع (79.17) وان أدنى متوسط سجلت عام (2014) كانت حوالي (56.67).

### ثانياً: تحليل نسبة الديون الجامدة للمصارف التجارية عينة الدراسة

ان للرافعة المالية أثراً كبيراً على قيمة المصرف حسب اراء الاقتصاديين والكتاب وذلك لاستغلال الوفورات الضريبية الناتجة من معدل المديونية وناهيك عن الضرورة الملحة للاستمرار والتميز لرفع من الأداء المصرفي التي تعيد المصرف الى المنافسة وزيادة الحصة السوقية لتحقيق أهدافه. ويتضح من خلال الجدول (2-3) التفاوت في نسبة الديون الجامدة للمصارف عينة الدراسة وخلال السنوات المبحوثة وحسب المعادلة التالية:

$$IDRit = \frac{Dit - 1}{Dit - 1 + Eit(1 + rit - 1.it)}$$

حيث ان:

$$IDR_{it} = \text{نسبة الديون الجامدة.}$$

$$D_{it-1} = \text{ديون طويلة الاجل والمطلوبات المتداولة للفترة (t-1).}$$

$$E_{it-1} = \text{قيمة حق الملكية للفترة (t-1).}$$

$$R_{it-1, t} = \text{عائد الأسهم للفترة (t-1).}$$

### 1- مصرف بغداد

يتضح من خلال الجدول (2-3) ان اعلى نسبة الديون الجامدة التي حققها مصرف بغداد خلال السنوات المبحوثة كانت في عام (2019) بواقع (96.09) وثاني اعلى نسبة كانت عام (2020) اذ بلغت (91.72) نتيجة تفشي فايروس كورونا، كما بلغت ادى نسبة عام (2012) حيث بلغت (49.06) وثاني ادى نسبة كانت عام (2008) بواقع (53.05) بسبب الازمة المالية للرهون العقارية.

### 2- مصرف التجاري الأهلي

أظهرت النتائج من خلال الجدول (2-3) ان نسبة الديون الجامدة لمصرف التجاري كانت متدنية في عام (2006) وهي ادى نسبة مقارنة بالمصارف عينة البحث وخلال السنوات المبحوثة اذ بلغت (12.05) بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، ثم ارتفعت الى اعلى نسبة عام (2007) لتصل الى (95.21) ونتيجة لهذا التفاوت هو عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، ثم تتراوح النسبة من عام (2009-2012) ما بين (49.17-70.07)

جدول (2-3) نسبة الديون الجامدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

نسبة الديون الجامدة											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان العراقي	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
42.99%	47.08%	31.13%	15.59%	24.98%	59.84%	17.15%	75.57%	80.21%	12.05%	66.32%	2006
76.19%	84.29%	91.06%	59.78%	68.77%	71.57%	16.11%	91.37%	94.59%	95.21%	89.14%	2007
63.66%	85.65%	75.28%	63.05%	82.02%	46.97%	19.57%	70.44%	76.80%	63.74%	53.05%	2008
69.91%	86.54%	85.02%	55.13%	60.80%	67.18%	29.52%	77.75%	86.69%	70.07%	80.44%	2009
60.20%	56.01%	64.10%	44.26%	42.23%	50.14%	92.42%	51.22%	73.60%	53.09%	74.93%	2010
71.12%	81.99%	89.05%	46.41%	72.26%	59.17%	47.27%	76.50%	94.17%	57.83%	86.56%	2011
53.97%	62.86%	77.74%	42.79%	35.58%	47.05%	39.84%	74.32%	61.27%	49.17%	49.06%	2012
67.37%	69.86%	69.27%	43.09%	71.56%	68.75%	55.73%	70.89%	79.13%	54.19%	91.23%	2013
62.89%	62.50%	61.15%	38.34%	52.27%	75.45%	64.70%	69.83%	68.48%	58.04%	78.13%	2014
63.15%	40.78%	69.01%	39.01%	74.55%	58.76%	68.59%	51.61%	86.99%	58.21%	84.04%	2015
74.00%	82.63%	84.95%	31.94%	79.26%	76.62%	81.77%	70.06%	78.60%	68.84%	85.30%	2016
62.07%	31.32%	80.26%	28.42%	46.43%	79.20%	72.46%	68.52%	79.96%	50.25%	83.83%	2017
70.04%	75.03%	73.58%	35.28%	51.12%	70.26%	81.26%	79.81%	87.74%	57.44%	88.83%	2018
80.41%	87.70%	90.48%	38.54%	75.79%	81.33%	95.25%	87.41%	92.88%	58.67%	96.09%	2019
77.04%	77.82%	88.68%	52.83%	66.11%	57.89%	94.85%	80.53%	98.77%	61.24%	91.72%	2020

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

**3- مصرف الشرق الأوسط**

يتبين من الجدول (2-3) ان نسبة الديون الجامدة لمصرف الشرق الاوسط كانت مرتفعة خلال السنوات المبحوثة مقارنة مع باقي المصارف عينة الدراسة حيث كانت اعلى نسبة حققها المصرف كانت عام (2020) اذ بلغت (98.77) بسبب انتشار فايروس كوفيد-19، وثاني اعلى نسبة كانت عام (2007) حيث كانت (94.59) ثم تأتي في المركز الثالث عام (2011) بواقع (94.17)، اما أدنى نسبة كانت في عام (2012) حيث بلغت (61.27) وثاني أدنى نسبة في عام (2014) بواقع (68.48) وثالث اعلى نسبة في عام (2010) كانت حوالي (73.6).

**4- مصرف الاستثمار العراقي**

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) ان اعلى نسبة الديون الجامدة التي حققها مصرف الاستثمار كانت في عام (2007) والتي بلغت (91.37) بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد وثاني اعلى نسبة كانت في عام (2019) بواقع (87.41)، اما أدنى نسبة سجلها مصرف الاستثمار كانت في عام (2010) اذ بلغت (51.22) تليها ثاني أدنى نسبة عام (2015) بواقع (51.61) مقارنة بباقي السنوات المبحوثة بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المدن العراقية.

**5- مصرف المتحد العراقي**

أظهرت النتائج في جدول (2-3) انخفاض نسبة الديون الجامدة للسنوات الأولى (2007-2009) حيث تراوحت ما بين (16.11-29.52) نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية، بدأت النسبة بالارتفاع من عام (2011-2020) تدريجياً لتصل الى اعلى نسبة عام (2019) بواقع (95.25) تليها ثاني اعلى نسبة عام (2020) اذ بلغت (94.85) بسبب تدهور النشاط الاقتصادي نتيجة لتفشي فايروس كورونا، اما أدنى نسبة سجلها المصرف كانت عام (2007) وكانت حوالي (16.11).

**6- مصرف الأهلي التجاري**

يتضح من خلال الجدول (2-3) تفاوت نسبة الديون الجامدة لمصرف الأهلي خلال السنوات المبحوثة حيث بلغت اعلى نسبة في عام (2019) بواقع (81.33) بسبب الأوضاع السياسية الغير

مستقرة في تلك الفترة وثاني اعلى نسبة عام (2017) وكانت حوالي (79.20) اما أدنى نسبة سجلها المصرف كانت عام (2008) اذ بلغت (46.97) نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهون العقارية) وثاني أدنى نسبة عام (2012) بواقع (47.05).

### 7- مصرف الائتمان الأهلي

يتبين من خلال الجدول (2-3) اختلاف كبير في مستوى نسبة الديون الجامة لمصرف الائتمان خلال السنوات المبحوثة حيث ان اعلى نسبة كانت في عام (2008) اذ بلغت (82.02) بسبب الازمة المالية العالمية وثاني اعلى نسبة كانت عام (2016) بواقع (79.26) بينما أدنى نسبة سجلها مصرف الائتمان كانت عام (2006) بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة وكانت حوالي (24.98) وثاني أدنى نسبة كانت عام (2012) حيث بلغت (35.58)

### 8- مصرف سومر التجاري

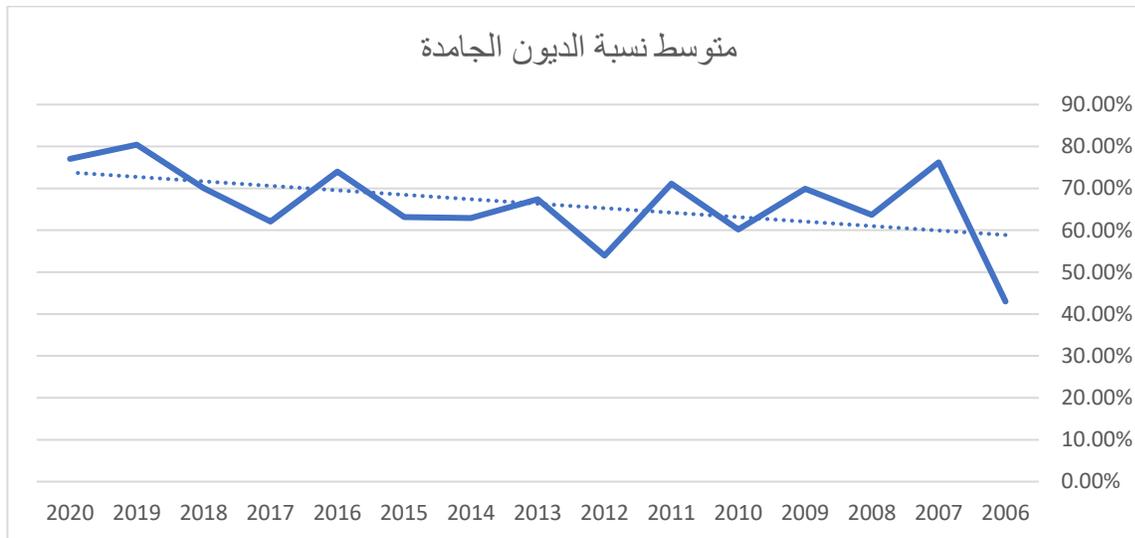
يتضح من خلال النتائج في جدول (2-3) تدني نسبة الديون الجامة لمصرف سومر التجاري خلال السنوات المبحوثة حيث بلغت اعلى نسبة عام (2007) و(2008) بواقع (59.78) و(63.05) على الترتيب ويرجع سبب لهذا الارتفاع نتيجة لازمة المالية عام (2008)، ثم بدأت النسبة بالانخفاض تدريجياً الى ان وصلت الى عام (2017) ثم ارتفعت في عام (2020)، بينما سجلت أدنى نسبة عام (2006) حيث بلغت (15.59) بسبب الظروف السياسية التي مر بها البلد.

### 9- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) تذبذب نسبة الديون الجامة لمصرف الخليج حيث حقق المصرف اعلى نسبة عام (2007) و(2019) و(2011) اذ بلغت (91.06) و(90.48) و(89.05) على الترتيب، اما في عام (2006) فقد سجل المصرف أدنى نسبة حيث بلغت (31.13) بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية وثاني أدنى نسبة كانت عام (2014) بواقع (61.15) وثالث أدنى نسبة كانت عام (2015) كانت حوالي (69.01).

## 10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتبين من الجدول (2-3) ان اعلى نسبة الديون الجامدة حققها مصرف الموصل كانت عام (2019) اذ بلغت (87.70) و ثاني اعلى نسبة كانت عام (2009) بواقع (86.54) بسبب الازمة المالية عام (2008) وثالث أدنى نسبة كانت عام (2008) حيث بلغت (85.65)، اما أدنى نسبة سجلها المصرف كانت عام (2017) حيث بلغت (31.32) و ثاني أدنى نسبة عام (2015) بواقع (40.78) بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض مناطق العراق.



المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

شكل (2-3) متوسط نسبة الديون الجامدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

أظهرت النتائج من خلال جدول (2-3) والشكل (2-3) ان متوسط المدة لنسبة الديون الجامدة متفاوتة خلال السنوات المبحوثة حيث كانت اعلى متوسط نسبة عام (2019) اذ بلغت (80.41)، بينما كانت أدنى نسبة عام (2006) بواقع (42.99).

## المبحث الثاني

## تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية

## توطئة.....

تناول هذا المبحث بعرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف التجارية عينة الدراسة (نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات، نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع، نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة كفاية راس المال) حيث يمثل الائتمان الجانب الأكبر في المحفظة الاستثمارية للمصارف نتيجة لارتفاع العوائد المتولدة عنها. وسيتم تحليل النتائج لكل مؤشر على حدة كما يلي:

## أولاً: نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات

يتبين من جدول (3-3) ان هذه النسبة تدل على المخاطر المحيطة بالمصرف من تعثر المقترض او امتناعه عن السداد وهذا يؤدي الى خسائر حتمية وكبيرة لذلك سيتم عرض هذه النسب لكل مصرف على حده وثم عرض النتائج بشكل عام خلال مدة الدراسة من (2006-2020) اذ تتراوح نسبة القروض الممنوحة من قبل المصرف وذلك تبعاً للظروف الداخلية والخارجية لكل مصرف وحسب المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات} = \text{اجمالي القروض والتسليفات} / \text{اجمالي الموجودات} * 100\%$$

## 1- مصرف بغداد

تشير النتائج في جدول (3-3) ان اعلى نسبة قروض الى الموجودات كانت في عام (2010) اذ بلغت (18.81) ويعود ذلك الى زيادة في حجم الاستثمارات التي ساعدت في زيادة حجم القروض الممنوحة وصولاً الى عام (2015) حيث بدأت النسبة تنخفض الى ان وصلت عام (2020) حوالي (9.98) في حين كانت أدنى نسبة في عام (2008) بواقع (8.39) وذلك نتيجة اختلاف السياسة المتبعة بسبب الحالة الاقتصادية التي مر بها البلد وتخوف المصارف من منح القروض.

جدول (3-3) نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2020

نسبة القروض الى الموجودات											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان العراقي	الأهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
13.00%	22.10%	11.04%	4.56%	6.44%	15.99%	7.52%	27.25%	6.68%	15.29%	13.07%	2006
9.98%	13.39%	5.24%	8.02%	5.25%	13.67%	4.66%	20.02%	4.16%	10.92%	14.48%	2007
6.06%	7.69%	5.26%	7.42%	1.49%	13.36%	1.33%	7.99%	2.72%	4.95%	8.39%	2008
14.60%	29.43%	9.79%	27.34%	3.21%	17.44%	24.91%	9.62%	11.44%	3.20%	9.68%	2009
22.77%	29.83%	11.06%	28.24%	2.31%	33.14%	50.51%	29.06%	24.54%	0.18%	18.81%	2010
22.32%	31.92%	18.03%	23.98%	2.26%	26.56%	42.70%	32.50%	28.27%	0.34%	16.64%	2011
25.57%	39.57%	38.72%	21.48%	1.32%	20.01%	54.36%	45.54%	23.39%	0.79%	10.55%	2012
25.96%	27.35%	29.66%	27.66%	0.41%	21.30%	71.24%	43.42%	25.63%	1.18%	11.80%	2013
26.44%	47.44%	24.86%	30.07%	0.20%	26.87%	71.97%	22.27%	26.73%	1.59%	12.40%	2014
25.15%	42.93%	32.01%	28.31%	0.01%	34.35%	55.78%	19.17%	21.52%	2.19%	15.21%	2015
23.29%	42.02%	35.85%	28.28%	0.57%	21.54%	51.66%	17.89%	19.24%	2.34%	13.54%	2016
23.87%	42.37%	33.86%	24.31%	1.75%	22.25%	63.35%	20.69%	15.15%	2.34%	12.62%	2017
21.23%	27.09%	29.65%	19.28%	1.62%	14.61%	66.14%	23.24%	13.45%	2.69%	14.54%	2018
20.58%	27.97%	26.34%	21.93%	1.55%	26.70%	41.74%	27.65%	16.19%	2.54%	13.21%	2019
16.77%	22.45%	24.86%	13.82%	1.42%	35.53%	17.00%	24.29%	15.27%	3.06%	9.98%	2020

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

**2- مصرف التجاري العراقي**

تظهر النتائج من خلال الجدول (3-3) ان اعلى نسبة كانت في عام (2006) اذ تبلغ حوالي (15.29) وهذه يدل على ان المصرف مجازف في منح القروض، وبعدها بدأت النسبة بالانخفاض لتصل في عام (2010) الى (0.18) وهي أدنى نسبة مقارنة مع المصارف والسنوات المبحوثة عينة الدراسة، بسبب تغير في سياسة المصرف الى متحوط من جراء منح الائتمان لذلك نجد ان المصرف ذو مخاطر اقل نسبياً مقارنة مع المصارف المبحوثة عينة الدراسة. ثم بدأت النسبة بالارتفاع حيث أصبحت في عام (2017) بواقع (2.34).

**3- مصرف الشرق الأوسط**

أظهرت النتائج في جدول (3-3) انه في عام (2011) حقق مصرف الشرق الأوسط نسبة قروض الى الموجودات حوالي (28.27) وهي اعلى نسبة مقارنة مع باقي السنوات المبحوثة، وكانت أدنى نسبة في عام (2008) وكانت حوالي (2.72) في حين ارتفعت نسب القروض في الاعوام (2009) و(2017) وذلك يعود الى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

**4- مصرف الاستثمار العراقي**

يتضح من خلال الجدول (3-3) ان مصرف الاستثمار قد تأثر في الوضع الاقتصادي في عام (2008) حيث كانت نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات بواقع (7.99) وهي أدنى نسبة وصل اليها المصرف خلال المدة المبحوثة، اما اعلى نسب القروض والتسليفات الى الموجودات بلغت حوالي (45.54) و(43.42) في عام (2012) و(2013) على التوالي وهذا يعني ان المصرف قد غير من سياسة منح القروض والابتعاد عن السياسة المتحفظة.

**5- مصرف المتحد**

تبين من الجدول (3-3) ان نسبة القروض والتسليفات الى الموجودات كانت منخفضة من عام (2006-2008) اذ بلغت (1.33) في عام (2008) حيث كان متحوطاً من المخاطر المصاحبة للائتمان، ولكن في عام (2009) بدأ مستوى الائتمان بالارتفاع وصولاً الى عام (2017) حيث سجل اعلى نسبة في عام (2014) بواقع (71.97) لان المصرف قد اتخذ سياسة المجازفة لتعويض السنوات

السابقة الا ان في عام (2020) انخفضت هذه النسبة الى (17) نتيجة للسياسات المتخذة في ظل جائحة كورونا.

### 6- مصرف الأهلي

نلاحظ من خلال جدول (3-3) ان نسبة القروض الى الموجودات كانت منخفضة في عام (2008) بسبب عدم استقرار الحالة السياسية واتخاذ سياسة متحفظة من قبل المصرف الأهلي حيث سجلت حوالي (13.36)، وبدأت تتراوح ما بين (20.01 - 35.53) في (2012-2020) حيث حقق المصرف الاهلي العراقي اعلى نسبة قروض الى الموجودات في سنة (2020) بواقع (35.53) خلال السنوات المبحوثة السبب في ذلك الحالة الاقتصادية التي مر بها البلد خلال تفشي فايروس كوفيد-19.

### 7- مصرف الائتمان

يظهر الجدول (3-3) ان مصرف الائتمان متحفظ اذ تصل نسبة القروض الى الموجودات الى الصفر لتقليل المخاطر المتوقعة لذلك كانت مخاطرة مصرف الائتمان اقل من باقي المصارف المبحوثة، حيث سجلت أدنى نسبة في عام (2015) بلغت حوالي (0.01) نتيجة لسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض مناطق العراق، وكانت النسبة تتراوح ما بين (1.42 – 1.75) في عام (2017-2020) اما اعلى نسبة حققها المصرف في عام (2006) بواقع (6.44) خلال السنوات المبحوثة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد في تلك المدة.

### 8- مصرف سومر التجاري

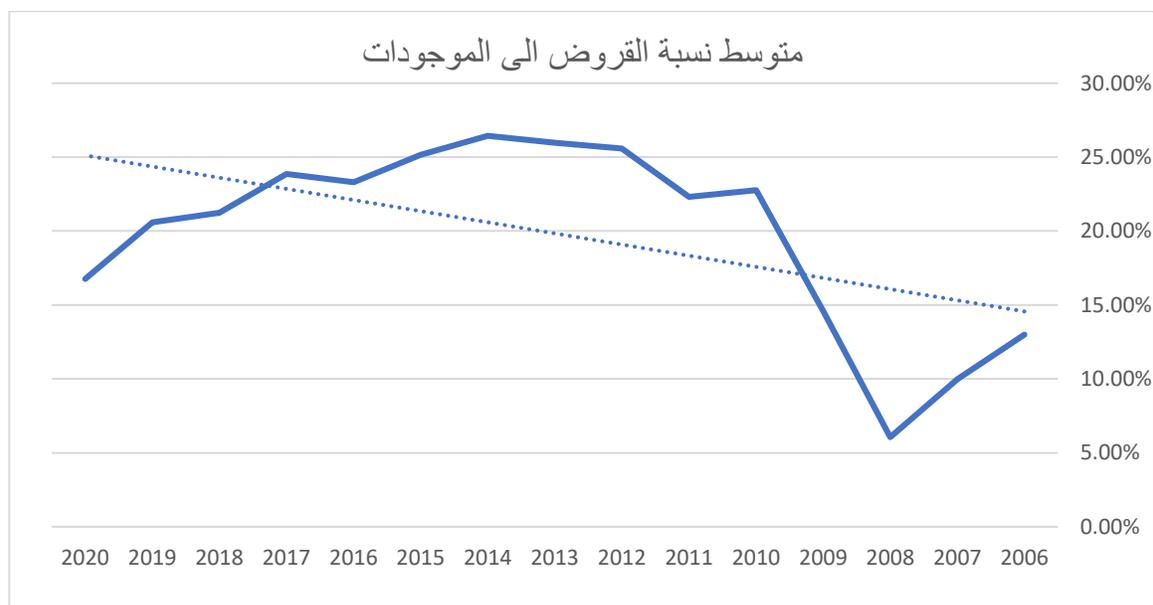
نشاهد من خلال الجدول (3-3) ان أعلى نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات كانت (28.31 – 30.07) خلال (2014 – 2015) على التوالي بسبب دخول التنظيم الإرهابي (داعش) الى العراق، ويلاحظ ايضا ان النسب كانت متقاربة الى حد ما خلال السنوات (2008 – 2019) وهذه يدل على ان المصرف تقبل مخاطر الائتمان في سبيل الحصول على عوائد مجزية خلال هذه المدة، كما ان أدنى نسبة قروض الى الموجودات كانت في سنة (2006) بواقع (4.56) ضمن السنوات المبحوثة بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.

### 9- مصرف الخليج التجاري

اتضح من الجدول (3-3) ان نسب القروض الى الموجودات خلال السنوات (2006 – 2011) هي الأدنى خلال المدة المبحوثة، حيث سجل أدنى نسبة (5.24) في عام (2007) يعود ذلك بسبب الحالة السياسية التي مر بها البلد في تلك السنوات، بينما في السنوات اللاحقة (2012 – 2020) كانت النسب مختلفة حيث ارتفعت الى الضعف في (2012) بواقع (38.72) وهي أعلى نسبة حققها المصرف خلال المدة المبحوثة.

### 10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من خلال جدول (3-3) ان نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات خلال السنوات (2006) و(2007) و(2008) كانت متدنية اذ بلغت (22.1) و(13.39) و(7.69) على التوالي، اما خلال السنوات (2014 – 2016) فكانت اعلى نسبة قروض منحها المصرف فكانت تتراوح ما بين (42.02 – 47.44)، ونلاحظ ان نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تتشابه مع باقي المصارف عينة الدراسة من حيث الارتفاع والانخفاض بسبب الحالة السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد حيث ان السنوات المستقرة سياسياً واقتصادياً كانت نسبة القروض الممنوحة اعلى من تلك السنوات التي تعاني من كساد وظروف اقتصادية مربكة.



المصدر اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

شكل رقم (3-3) متوسط نسبة القروض الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

من خلال الجدول (3-3) والشكل (3-3) نلاحظ اختلاف نسبة القروض الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة وخلال السنوات المبحوثة حيث كانت اعلى متوسط نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات عام (2014) حيث بلغ (26.44) اما أدنى متوسط كانت في عام (2008) اذ بلغ (6.06) ويرجع السبب الى الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد.

### ثانياً: نسبة القروض الى الودائع

تقيس هذه النسبة حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف مقارنة مع اجمالي المبالغ المودعة لدى المصرف اذ ينبغي ان يمتلك المصرف مقدار محدد من السيولة لضمان سير العمليات المصرفية في المستقبل بشكل مناسب ومواجهة الحالات الطارئة والسحوبات المفاجئة للودائع ويتم عرض نتائج لكل مصرف على حدة وحسب المعادلة ادناه:

نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع = اجمالي القروض والتسليفات / اجمالي الودائع \* 100 %

#### 1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في جدول (3-4) ان مصرف بغداد حقق أعلى نسبة قروض الى الودائع في عام (2015) و(2011) حيث بلغت (29.4) و(29.03) على التوالي بسبب زيادة القروض الممنوحة مقارنة بالودائع خلال سنوات المبحوثة، اما بالنسبة الى أدنى نسبة متحققة لمصرف بغداد كانت في عام (2008) اذ بلغت (11.99) تليها في عام (2009) بواقع (12.1) بسبب زيادة المخاطر المتوقعة للقروض نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك المدة.

#### 2- مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) ان نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع بلغت عام (2006) و(2007) و(2008) بواقع (35.89) و(26.83) و(11.88) على التوالي وهذا بسبب عدم التزام

المصرف بالقوانين والتشريعات الصادرة من البنك المركزي، اما في السنوات اللاحقة فقد انخفضت لتصل الى (0.46) في عام (2010) وكانت هذه اأنى نسبة متحققة خلال سنوات الدراسة، بسبب تغير سياسة منح القروض من قبل المصرف وتطبيق التعليمات الصادرة من السلطات النقدية.

جدول (4-2) نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عينة الدراسة للفترة 2006-2020

نسبة القروض والتسليفات الى الودائع											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان التجاري	الأهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
25.19%	33.56%	21.54%	14.81%	7.65%	53.62%	14.55%	42.44%	9.17%	35.89%	18.68%	2006
19.47%	20.75%	8.94%	31.77%	7.87%	36.73%	10.19%	23.93%	5.51%	26.83%	22.21%	2007
13.66%	12.02%	9.83%	40.41%	2.53%	27.02%	3.21%	13.91%	3.84%	11.88%	11.99%	2008
41.38%	40.50%	15.51%	130.18%	5.56%	43.47%	127.06%	16.83%	14.68%	7.87%	12.10%	2009
50.00%	43.36%	17.71%	103.68%	3.25%	72.01%	147.16%	57.46%	31.77%	0.46%	23.20%	2010
57.48%	66.17%	32.45%	125.15%	4.03%	67.20%	144.38%	65.67%	39.75%	1.01%	29.03%	2011
73.66%	86.87%	70.81%	88.51%	2.28%	47.30%	291.06%	98.45%	32.19%	2.14%	17.00%	2012
93.51%	67.15%	61.48%	114.75%	0.68%	41.88%	395.39%	194.84%	37.82%	4.24%	16.89%	2013
125.32%	272.10%	48.64%	165.24%	0.40%	68.81%	569.72%	51.87%	53.64%	5.94%	16.85%	2014
85.88%	212.96%	69.55%	121.49%	0.04%	106.04%	221.25%	41.99%	45.93%	10.19%	29.40%	2015
102.74%	190.39%	67.31%	146.97%	1.63%	83.61%	416.79%	40.71%	50.17%	8.17%	21.61%	2016
86.62%	176.13%	76.85%	105.64%	5.80%	72.73%	316.69%	48.26%	35.98%	8.01%	20.11%	2017
89.51%	98.40%	73.62%	97.75%	4.98%	40.48%	465.41%	59.12%	25.85%	8.87%	20.59%	2018
87.59%	96.73%	71.75%	136.23%	3.88%	67.44%	363.22%	69.45%	40.82%	7.81%	18.63%	2019
49.83%	88.23%	70.26%	71.66%	3.44%	75.76%	78.07%	51.61%	39.14%	6.91%	13.20%	2020

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

## 3- مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (3-4) ان نسبة الودائع الى القروض كانت منخفضة على مدار ثلاث سنوات متتالية عام (2006) و(2007) و(2008) اذ بلغت (9.17) و(5.51) و(3.84) على التوالي وكان لهذا الانخفاض نتيجة العوامل السياسية التي مر بها البلد. بدأت النسبة تتراوح الى ان وصلت الى أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط في عام (2014) حيث كانت حوالي (53.64)، اما ثاني اعلى نسبة وصلها المصرف كانت في عام (2016) اذ بلغت (50.17)، ثم في عام (2015) بلغت (45.93) ويعود ذلك الى ضعف الأجهزة الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي.

## 4- مصرف الاستثمار العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (3-4) ان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع كانت في عام (2013) اذ بلغت (194.86) يليها في عام (2012) حيث بلغت حوالي (98.45) بسبب تأثر المصرف بالعوامل الاقتصادية في تلك الفترة حيث كان يسود الركود الاقتصادي الذي يؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض حجم الودائع، بينما كانت أدنى نسبة قروض الى الودائع في عام (2008) بواقع (13.91) مقارنة بباقي السنوات المبحوثة نتيجة اتخاذ المصرف سياسة تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر المصاحبة للقروض.

## 5- مصرف المتحد

يتضح من خلال الجدول (3-4) ان المصرف المتحد تميز عن باقي المصارف في ارتفاع نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة من السلطة النقدية نتيجة للظروف السياسية التي مر بها البلد واتخاذ المصرف سياسة مجازفة في عملية منح القروض حيث بلغت أعلى نسبة قروض الى الودائع بواقع (569.72) في عام (2014) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة، وثاني اعلى نسبة كانت في عام (2018) اذ بلغت (465.41)، اما ثالث اعلى نسبة فكانت عام (2016) حيث بلغت (416.79)، اما ادنى نسبة حققها مصرف المتحد كانت في عام (2008) حيث بلغت (3.21)، اما ثاني ادنى نسبة كانت في عام (2007) بواقع (10.19)، تليها عام (2006) ثالث أدنى نسبة كانت حوالي (14.55) يكون السبب في هذا الانخفاض نتيجة التغييرات السياسية التي مر بها البلد.

**6- مصرف الأهلي العراقي**

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) ان اعلى نسبة حققها مصرف الأهلي العراقي كانت في عام (2015) بواقع (106.04) بينما كانت ثاني اعلى نسبة قروض الى الودائع في عام (2016) اذ بلغت (83.61) وادى هذا الارتفاع الى ارتفاع القروض الممنوحة الى الزبائن وانخفاض حجم الودائع المكتسبة، بينما كانت ادنى نسبة القروض الى الودائع في عام (2008) حيث بلغت حوالي (27.02) وثاني ادنى نسبة كانت في سنة (2007) اذ بلغت (36.73) بسبب ان المصرف لا يتقبل المخاطرة في تلك المدة نتيجة للظروف الاقتصادية وقيام المصرف الأهلي العراقي بتطوير الأنظمة المركزية المستخدمة داخل المصرف مما أدى الى انخفاض حجم القروض المقدمة وزيادة الودائع.

**7- مصرف الائتمان**

اظهر الجدول (3-4) ان نسبة القروض الى الودائع كانت منخفضة خلال السنوات المبحوثة (2006 – 2020) حيث كانت في عام (2007) هي الأعلى مقارنة مع باقي السنوات بواقع (7.87) تليها سنة (2006) اذ بلغت (7.65) بسبب ان المصرف يتقبل المخاطرة المصاحبة للقروض، بينما كانت أدنى نسبة محققة لمصرف الائتمان في عام (2015) بواقع (0.04) نتيجة للوضع السياسي السائد في تلك المدة وعدم قيام المصرف بزيادة المخاطر في منح القروض.

**8- مصرف سومر التجاري**

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) ان مصرف سومر التجاري سجل اعلى نسبة محققة عام (2014) بواقع (165.24)، اما ثاني اعلى نسبة كانت عام (2016) حيث كانت (164.97) حيث كان المصرف غير ملتزم بالتعليمات واللوائح الصادرة من قبل البنك المركزي وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية. اما أدنى نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع سجلت عام (2006) اذ بلغت (14.81) تليها عام (2007) بواقع (31.77) نتيجة لتغيير سياسة المصرف والقيام بتخفيض حجم القروض الممنوحة والالتزام بالقوانين الخاصة بالقروض.

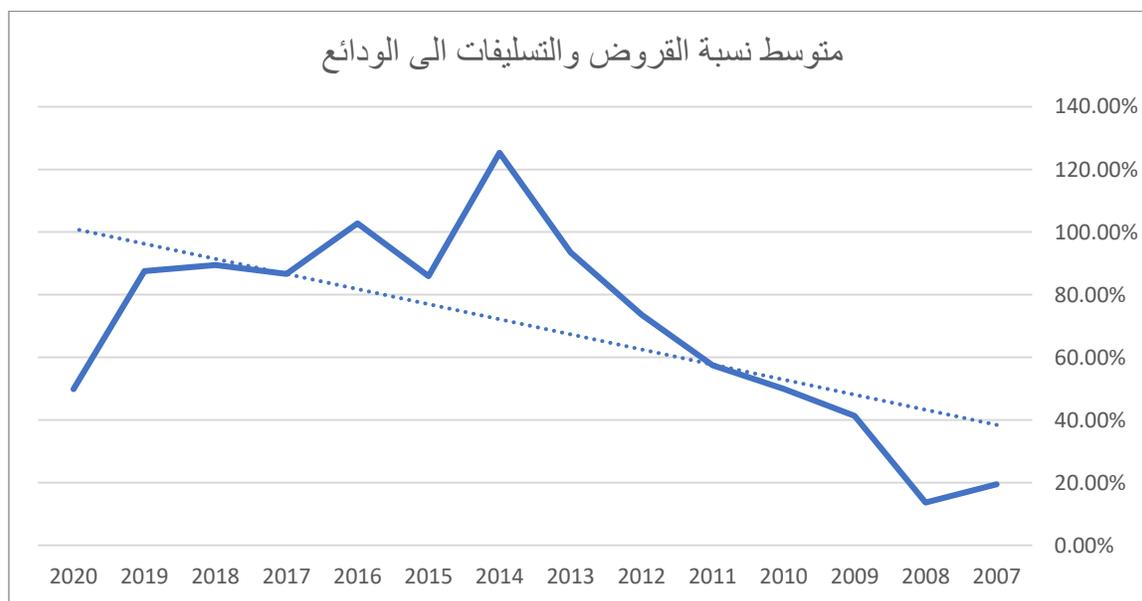
**9- مصرف الخليج التجاري**

أظهرت النتائج في جدول (3-4) ان نسبة القروض الى الودائع لمصرف الخليج التجاري كانت متقاربة مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة حيث بلغت اعلى نسبة في عام (2017) اذ بلغت (76.85)، اما

ثاني اعلى نسبة كانت عام (2018) بواقع (73.62)، اما ثالث اعلى نسبة كانت عام (2019) حيث كانت (71.75) يرجع السبب الى ان مصرف الخليج التجاري اتخذ سياسة المجازفة برفع نسبة القروض الممنوحة الى الزبائن لتعويض السنوات السابقة التي سجل فيها ادنى نسبة القروض الى الودائع حوالي (8.94) عام (2007) وثاني ادنى نسبة كانت عام (2008) بواقع (9.83) حيث كان في مصرف الخليج متخذ سياسة المتحوط ضد المخاطر المتعلقة بالقروض.

### 10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يلاحظ من الجدول (3-4) ان اعلى نسبة قروض الى الودائع حققها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في السنوات (2014) و(2015) و(2016) اذ بلغت بواقع (272.1) و(212.96) و(190.39) على التوالي ويعود سبب هذا الارتفاع لعدم فاعلية الأجهزة الرقابية والاشراف على القروض، بينما كانت النسب معتدلة في السنوات السابقة حيث كانت ادنى نسبة السنوات (2008) و(2007) و(2006) بواقع (12.02) و(20.75) و(33.56) على التوالي بسبب الحالة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد خلال تلك المدة وعدم قيام المصرف باي مجازفة لتحقيق عوائد على حساب زيادة في المخاطر الائتمانية.



المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

شكل (3-4) متوسط نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع

يتضح من خلال الجدول (4-3) والشكل (4-3) تذبذب نسبة القروض الى اجمالي الودائع خلال السنوات المبحوثة والمصارف عينة الدراسة حيث أظهرت النتائج ان اعلى متوسط نسبة القروض الى الودائع كانت في عام (2014) حيث بلغت (125.32) اما ادنى متوسط النسبة كان في عام (2008) اذ بلغ (13.66).

### ثالثاً: تحليل نسبة مخصص خسائر القروض

تهدف هذه النسبة الى بيان قوة المصرف لمواجهة الخسائر المحتملة جراء تعثر المقترضين عن السداد حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع المستوى المخاطر الائتمانية للمصرف لذلك ينبغي على المصرف ان يحتفظ بمخصص خسائر القروض كافي لمواجهة هذه المخاطر دون المساس بسمعة المصرف الائتمانية ويتم عرض النتائج لكل مرف على حدة وحسب المعادلة الاتية:

$$\text{مخصص خسائر القروض} = \frac{\text{الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{اجمالي الائتمان}} * 100\%$$

#### 1- مصرف بغداد

يتضح من خلال الجدول (5-3) ان المصرف بغداد سجل اعلى نسبة مخصص خسائر القروض كانت في سنة (2008) بواقع (30.72) تليها في المركز الثاني عام (2020) حيث بلغت (30.26) وذلك يعود الى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تسببت في عدم قدرة المصرف على استرداد جزء كبير من القروض الممنوحة والتي كانت بسبب تفشي فايروس كوفيد-19، بينما أدنى نسبة حققها مصرف بغداد كانت في عام (2010) اذ بلغت (8.38) وهذا يعود الى ان المصرف قد استخدم سياسة منح القروض أكثر فاعلية جعله قادر على تحصيل القروض بشكل أكثر امان.

#### 2- مصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في جدول (5-3) ان مصرف التجاري العراقي حقق نسبة مخصص خسائر القروض حوالي (2332.98) في عام (2010) وهي اعلى نسبة سجلت مقارنة مع باقي المصارف عينة الدراسة

تليها عام (2011) بواقع (1029.16) حيث تعد هذه النسبة مرتفعة جداً بسبب ضعف الأجهزة الرقابية من قبل السلطات النقدية نتيجة للتغيرات الحاصلة في التشريعات الخاصة بالائتمان فضلاً عن الخسائر التي تعرض لها المصرف في عام (2010) والتي تم تغطيتها بالمخصص. وكما سجل المصرف أدنى نسبة مخصص خسائر القروض في عام (2006) بواقع (41.71) وهذا يدل على ان المصرف استثمر أمواله في منح القروض بشكل يضمن استرداد مبالغ القروض بأقل خسائر ممكنة.

### 3- مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ من خلال الجدول (3-5) ان اعلى نسبة مخصص خسائر القروض بلغت (60.38) في عام (2008) وثاني اعلى نسبة تحققت عام (2007) بواقع (50.28) اما ثالث اعلى نسبة سجلت عام (2020) اذ بلغت (18.44) وان سبب هذه الارتفاع يعود الى ان المصرف تقبل نسبة مخاطرة عالية تسببت في ارتفاع معدل الخسائر الناتجة عن عدم تحصيل مبالغ القروض الممنوحة. في حين انخفضت النسب ما بين عام (2010-2016) اذ حقق المصرف أدنى نسبة مخصص خسائر القروض في عام (2011) حيث بلغت (5.03) تليها في عام (2013) كانت (5.26) بسبب ان المصرف اتخذ سياسة أكثر امان في عملية منح القروض وإعادة المصرف تقدير الوضع المالي للمقترضين.

### 4- مصرف الاستثمار العراقي

أظهرت النتائج في جدول (3-5) ان مصرف الاستثمار العراقي سجل اعلى نسبة مخصص خسائر القروض كانت عام (2008) حيث بلغت (97.58) تليها عام (2009) بواقع (50.25) وهذه يعني ان المصرف يتعرض الى مخاطر ائتمانية نتيجة للسياسة غير المدروسة المتبعة من قبل المصرف وكذلك لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية ومن ثم جعل قدرة المقترضين على السداد اقل من باقي السنوات، بينما كانت نسبة مخصص خسائر القروض منخفضة من عام (2010-2020) حيث بلغت عام (2013) حوالي (1.28) وهذا دليل على ان المصرف غير من سياسة لتقديم القروض.

جدول (5-3) نسبة مخصصة خسائر القروض الى اجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2020

نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان التجاري	الأهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
34.32%	4.58%	16.80%	67.40%	1.19%	14.39%	142.69%	19.12%	18.32%	41.71%	16.96%	2006
50.54%	7.22%	27.16%	52.83%	0.88%	24.39%	200.74%	21.78%	50.28%	100.22%	19.90%	2007
100.19%	8.69%	48.50%	64.40%	3.27%	18.10%	517.01%	97.58%	60.38%	153.22%	30.72%	2008
35.06%	3.16%	26.15%	14.01%	1.41%	10.41%	8.48%	50.26%	14.03%	204.66%	18.04%	2009
240.83%	4.31%	22.54%	9.38%	1.20%	6.96%	6.48%	9.75%	6.32%	2332.98%	8.38%	2010
108.90%	6.07%	11.77%	5.85%	1.64%	7.66%	7.34%	2.82%	5.04%	1029.16%	11.67%	2011
44.58%	3.41%	4.44%	3.13%	2.23%	6.16%	9.85%	1.67%	5.44%	397.11%	12.39%	2012
28.05%	6.06%	3.54%	3.01%	6.68%	6.52%	8.76%	1.28%	5.26%	231.25%	8.17%	2013
20.60%	5.68%	4.43%	3.51%	13.45%	11.59%	11.79%	2.93%	5.71%	139.36%	7.50%	2014
42.56%	5.98%	5.39%	3.61%	240.96%	12.85%	18.04%	2.98%	7.18%	115.86%	12.73%	2015
19.37%	10.70%	4.87%	3.94%	5.64%	14.70%	21.45%	2.94%	8.25%	105.64%	15.53%	2016
23.76%	9.26%	8.42%	4.19%	43.37%	20.18%	18.99%	2.56%	14.15%	94.50%	22.02%	2017
23.56%	28.44%	10.03%	2.56%	43.88%	14.69%	21.10%	2.15%	14.85%	79.29%	18.66%	2018
25.28%	30.72%	11.89%	2.35%	43.88%	10.45%	28.52%	2.07%	15.11%	87.11%	20.68%	2019
30.28%	60.47%	13.54%	3.34%	43.17%	5.56%	68.42%	2.19%	18.44%	57.36%	30.26%	2020

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

**5- مصرف المتحد**

نشاهد من خلال الجدول (3-5) ان نسبة مخصص خسائر القروض للمصرف المتحد كانت مرتفعة عام (2008) حيث بلغت (517.01) وهي اعلى نسبة سجلت اما ثاني اعلى نسبة كانت في عام (2007) حيث كانت (200.73) وثالث نسبة في عام (2006) اذ بلغت (142.69) وهذا يدل على ان درجة مخاطرة مصرف المتحد عالية بسبب عدم قدرة المصرف على استرداد جزء كبير من قروضه، ولكن في السنوات اللاحقة انخفضت نسبة مخصص خسائر القروض حيث وصلت عام (2010) حوالي (6.48) تليها عام (2011) اذ بلغت (7.34) نتيجة لاتخاذ المصرف سياسة متحفظة في عملية منح القروض وطلب تأمينات كافية لضمان استرداد القروض.

**6- مصرف الأهلي العراقي**

يبين الجدول (3-5) ان المصرف الأهلي العراقي حقق اعلى نسبة مخصص خسائر القروض عام (2007) اذ بلغت حوالي (24.39) كما بلغ عام (2017) بواقع (20.18) وهذا الارتفاع يدل على ان المصرف يتقبل نسبة عالية من المخاطر في استثماراته، ونلاحظ ايضا ان أدنى نسبة حققها المصرف الأهلي العراقي عام (2020) حيث بلغت (5.56) نتيجة للأوضاع الاقتصادية في ظل انتشار فايروس كورونا.

**7- مصرف الائتمان العراقي**

أظهرت النتائج في جدول (3-5) ان نسبة مخصص خسائر القروض لمصرف الائتمان العراقي في عام (2015) بلغت (240.96) وهي اعلى نسبة حققها المصرف اما ثاني اعلى نسبة كانت في عام (2019) اذ بلغت (43.88) ويعود سبب هذا الارتفاع الى ان مخاطرة المصرف الائتمانية مرتفعة الناتجة عن تعثر المقترضين او امتناعهم عن السداد. اما أدنى نسبة سجلها المصرف عام (2007) و(2006) حيث بلغت (0.88) و(1.19) على التوالي وهذا يدل على امتلاك المصرف هامش امان عالي اتجاه استرداد جزء من قروضه.

**8- مصرف سومر التجاري**

نلاحظ من خلال الجدول (3-5) ان اعلى نسبة مخصص خسائر القروض لمصرف سومر التجاري كانت عام (2006) و(2008) اذ بلغت (67.4) و(64.4) على التوالي بمعنى ان المصرف غير قادر

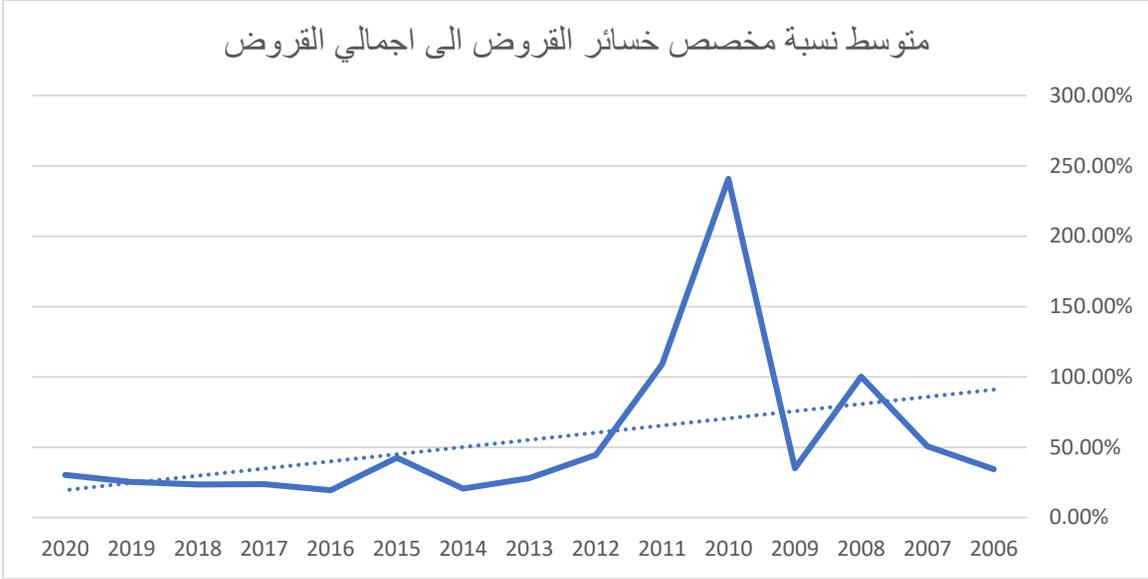
على تحصيل مبالغ القروض بسبب الظروف السياسية والاقتصادية في البلد. بينما في عام (2019) و(2018) اذ بلغت (2.35) و(2.56) على الترتيب اذ ان مصرف سومر غير من سياسة اتجاه منح القروض واتخذ سياسة أكثر امان.

### 9- مصرف الخليج التجاري

يتضح من الجدول (3-5) ان مصرف الخليج حقق اعلى نسبة مخصص خسائر القروض في عام (2008) اذ بلغت (48.50) وثاني اعلى نسبة كانت في عام (2007) بواقع (27.16) اما ثالث اعلى نسبة متحققة كانت في عام (2010) حيث بلغت (22.54) وتعتبر هذه النسب مرتفعة بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي قد تسبب خسائر جسيمة ناتج عن عدم قدرة المصرف على استرداد القروض الممنوحة. بينما كانت أدنى نسبة سجلت عام (2013) اذ بلغت (3.54) تليها عام (2014) والتي كانت (4.43) وهذا يدل على ان المصرف يمتلك نظاماً ادارياً جيداً يعمل على تقليل المخاطر المصاحبة للقروض.

### 10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (3-5) ان نسبة مخصص خسائر القروض كانت متذبذبة نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، فضلا عن الأوضاع السياسية والأزمات المتتالية حيث سجلت اعلى نسبة عام (2020) كانت (60.47) ويعود السبب في هذا الارتفاع الى الأوضاع الاقتصادية التي مر بها البلد خلال انتشار فايروس كورونا والخسائر التي الحقت بالمصرف نتيجة زيادة القروض الممنوحة وعدم الاهتمام الى المخاطر المحيطة به. اما بالنسبة الى أدنى نسبة حققها مصرف الموصل كانت عام (2009) بواقع (3.16) ثم يليها عام (2012) اذ بلغت (3.41) مما يدل على ان المصرف خفض من حجم القروض الممنوحة لتجنب المخاطر.



المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

شكل (5-3) متوسط مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات

نلاحظ من خلال الجدول (5-3) والشكل (5-3) اختلافاً كبيراً بين نسبة خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات للمصارف التجارية عينة الدراسة حيث يظهر اعلى متوسط نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض كانت عام (2010) حيث بلغ (240.83)، اما أدنى متوسط كان عام (2016) اذ بلغ (19.37) نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد.

#### رابعاً: تحليل نسبة كفاية راس المال

تعمل نسبة كفاية راس المال على حماية المصرف من الافراط في مستوى الرافعة المالية وكذلك تضمن نسبة كفاية راس المال المبالغ اللازمة للنمو وتوسيع الاعمال المصرفية، كما يتم تحديد قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المصرفية والتحوط من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ويتم عرض النتائج لكل مصرف على حدة وكما في المعادلة الآتية:

نسبة كفاية راس المال = حق الملكية / الموجودات المرجحة ذات المخاطر \* 100%

**1- مصرف بغداد**

نلاحظ من الجدول (3-6) ان نسبة حق الملكية الى الموجودات ذات المخاطر في عام (2018) هي اعلى نسبة سجلها مصرف بغداد اذ بلغت (53.19) وثاني اعلى نسبة حققها المصرف كانت في عام (2020) بواقع (48.32) يليها عام (2019) حيث بلغت (47.06) ويعزى هذا الارتفاع الى دخول مساهمين جدد واتخاذ المصرف سياسة متحوطة لمواجهة الظروف الطارئة عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي النقدي. اما أدنى نسبة حققها مصرف بغداد كانت في عام (2008) حيث بلغت (27.6) نتيجة الازمة المالية العالمية للرهون العقارية

**2- مصرف التجاري العراقي**

يعرض الجدول (3-6) نسبة حق الملكية الى الموجودات ذات المخاطر لمصرف التجاري والذي سجل النسب عام (2013) و(2020) و(2019) حيث بلغت (137.43) و(114.16) و(110.18) على التوالي وهذا يدل على ان المصرف يمتلك سيولة عالية ومن ثم يمتلك القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمساهمين. بينما في عام (2007) بلغت (37.55) وهذا مؤشر سلبي يدل على عدم قدرة المصرف مواجهة المخاطر بسبب ارتفاع نسبة الموجودات ذات المخاطر بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد في تلك المدة.

**3- مصرف الشرق الأوسط**

أظهرت النتائج في الجدول (3-6) الى ان نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر بلغت أقصاها عام (2014) بواقع (92.13) ويعود السبب الى المخاطر المتوقعة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي حتمت على المصرف زيادة النقدية لديها لتجنب تعثر المصرف اتجاه المودعين نتيجة لدخول التنظيم الإرهابي الى العراق، وظهرت ايضا ان أدنى نسبة كانت في عام (2008) وكانت حوالي (18.12) بسبب الازمة المالية وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انه ضمن الحد الأدنى المقرر لدى البنك المركزي العراقي.

**4- مصرف الاستثمار العراقي**

نلاحظ من خلال الجدول (3-6) ان مصرف الاستثمار وعلى مدار السنوات (2006 – 2020) كانت يمتلك نسبة عالية من حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر وعليه فإنه يمتلك نسبة

جيدة من السيولة نتيجة للزيادة الحاصلة في راس المال الممتلك حيث بلغت اعلى نسبة عام (2008) بواقع (213.56) نتيجة للازمة المالية، ما عدا عام (2006) اذ بلغت (26.65) اذ تعد أدنى نسبة سجلها خلال السنوات المبحوثة نتيجة للظروف السياسية التي مر بها البلد.

### 5- مصرف المتحد

يتضح من الجدول (3-6) ان للمصرف المتحد خلال السنوات الأولى (2006) و(2007) و(2008) حقق اعلى نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر حيث بلغت (133.00) و(133.85) و(140.79) على الترتيب بسبب الزيادة الحاصلة في راس مال المصرف بسبب الظروف السياسية غير المستقرة بينما بدأت النسبة بالانخفاض تدريجياً لتصل الى (44.34) عام (2020) بسبب ارتفاع حجم اجمالي الموجودات نتيجة لتفشي فايروس كورونا.

### 6- مصرف الأهلي العراقي

يتبين من الجدول (3-6) ان المصرف الأهلي حقق اعلى نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر خلال السنوات (2007) و(2012) و(2006) حيث كانت (236.49) و(194.29) و(169.61) على الترتيب بسبب قوة وكفاءة النظام الإداري في بناء قاعدة رأسمالية جيدة بينما ادنى نسبة سجلها المصرف كانت عام (2020) بواقع (46.95) بسبب الظروف الاقتصادية نتيجة تفشي فايروس كورونا والذي أدى الى رفع حجم الموجودات ومن ثم انخفاض نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر.

جدول (3-6) نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر

للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2020

نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر											
المتوسط	الموصل للتنمية والاستثمار	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان التجاري	الأهلي التجاري	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	مصرف بغداد	السنة
63.65%	58.21%	47.76%	72.23%	17.28%	169.61%	133.00%	26.65%	22.26%	48.05%	41.40%	2006
84.94%	95.48%	31.10%	91.24%	40.65%	236.49%	133.85%	123.86%	21.71%	37.55%	37.53%	2007
84.99%	58.89%	24.06%	159.39%	54.55%	109.96%	140.79%	213.56%	18.12%	43.01%	27.60%	2008
72.72%	75.19%	29.50%	81.23%	55.04%	124.52%	77.47%	167.74%	37.44%	45.45%	33.64%	2009
61.43%	60.47%	32.41%	117.38%	35.04%	93.04%	59.69%	91.54%	35.60%	58.58%	30.52%	2010
70.88%	64.17%	47.82%	101.37%	61.19%	141.16%	47.69%	68.13%	46.23%	97.59%	33.41%	2011
81.41%	82.82%	56.32%	130.38%	46.28%	194.29%	63.28%	53.59%	52.88%	91.78%	42.45%	2012
84.39%	107.93%	73.66%	156.86%	48.50%	105.77%	52.85%	64.46%	57.59%	137.43%	38.82%	2013
83.33%	102.67%	54.50%	65.77%	68.52%	128.18%	56.47%	139.64%	92.13%	90.37%	35.02%	2014
97.88%	113.79%	56.80%	161.08%	93.30%	116.09%	69.48%	147.77%	79.18%	101.74%	39.56%	2015
96.69%	122.74%	49.87%	153.12%	67.50%	106.23%	68.05%	191.40%	77.24%	87.84%	42.94%	2016
93.23%	106.94%	79.92%	154.64%	87.55%	85.79%	62.15%	150.69%	80.27%	77.32%	47.00%	2017
101.20%	109.25%	81.88%	139.67%	200.50%	80.55%	59.71%	112.35%	79.83%	95.05%	53.19%	2018
107.70%	87.49%	94.43%	188.36%	250.92%	54.19%	50.68%	115.18%	78.52%	110.18%	47.06%	2019
146.77%	98.14%	85.43%	199.50%	637.46%	46.95%	44.34%	124.09%	69.31%	114.16%	48.32%	2020

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Excel

**7- مصرف الائتمان العراقي**

نشاهد من خلال الجدول (3-6) ان نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر تراوحت من (17.28 – 87.55) خلال السنوات من (2006-2017) وهي نسبة متدنية بسبب زيادة حجم اجمالي الموجودات خلال تلك السنوات بينما في السنوات الأخيرة (2018 – 2020) ارتفعت لتسجل اعلى نسبة عام (2020) بواقع (637.46) ويعود ذلك بسبب المخاطرة الناتجة من انتشار فايروس كورونا التي أدت الى تخفيض الموجودات من قبل المصرف لتجنب الخسائر المتوقعة وامتلاك سيولة كافية كون ان النقدية مستبعدة من الموجودات.

**8- مصرف سومر التجاري**

اظهر جدول (3-6) ان المصرف يمتلك نسبة حق ملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر عالية وهذا مؤشر جيد كون له القدرة على الدخول في استثمارات جديدة بسبب السيولة العالية وارتفاع حجم رأسمالية المصرف حيث حقق اعلى نسبة عام (2020) بلغت (199.5) تليها عام (2019) حيث كانت (188.36) بينما أدنى نسبة سجلها المصرف كانت عام (2014) بواقع (65.77) نتيجة للاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد في تلك المدة.

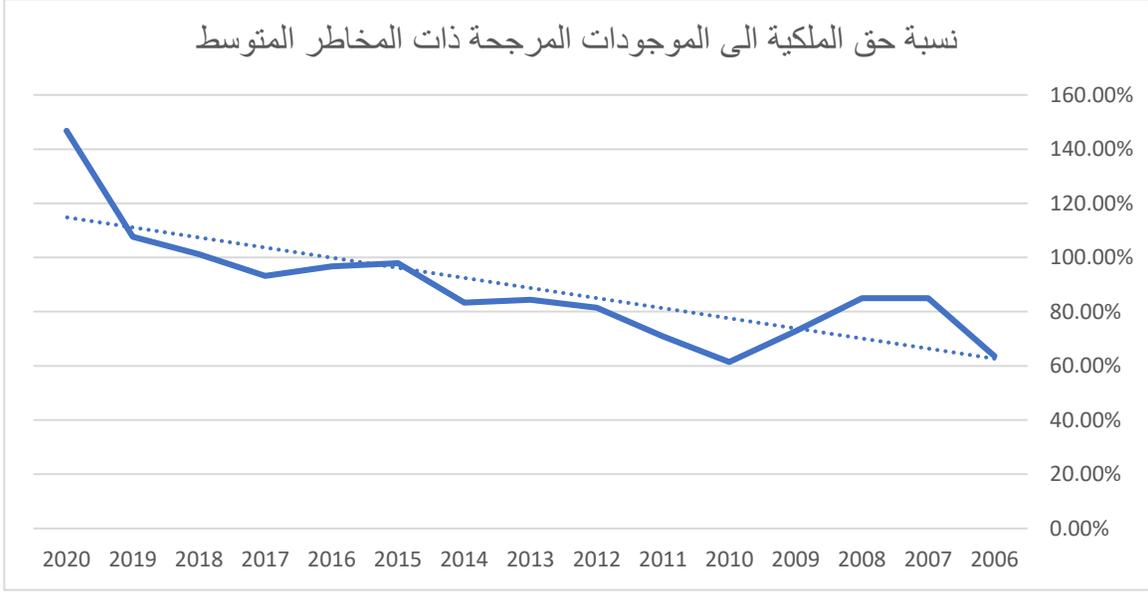
**9- مصرف الخليج التجاري**

نلاحظ من خلال الجدول (3-6) ان اعلى نسبة حققها مصرف الخليج التجاري كانت عام (2019) اذ بلغت (94.43) وثاني اعلى نسبة كانت عام (2020) بواقع (85.43) وثالث اعلى نسبة كانت عام (2018) كانت (81.88) بسبب الزيادة الحاصلة في راس مال الممتلك للمصرف مقارنة مع موجوداته والمستبعدة منها النقدية. بينما كانت أدنى نسبة في عام (2008) حيث بلغت (24.06) وهذه النسبة لا تعد سيئة كونها ضمن القوانين والتشريعات الخاصة بنسبة كفاية راس المال الصادرة من البنك المركزي (15%) ولجنة بازل (8%).

**10- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**

يتبين من خلال الجدول (3-6) ان مصرف الموصل يمتلك نسبة حق ملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر بنسب عالية بشكل عام اذ بلغت (122.74) عام (2016) ويعود السبب الى امتلاك المصرف راس مال كافي للمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين عن طريق رفع مستوى

السيولة المصرفية خلال سنوات المبحوثة. بينما سجلت أدنى نسبة في عام (2006) بواقع (58.21) نتيجة لارتفاع حجم الموجودات مقارنة بحقوق المساهمين على الرغم ان النقدية مستبعدة من اجمال الموجودات.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

شكل (6-3) متوسط نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر

للمصارف عينة الدراسة للفترة 2006-2020

نلاحظ من الجدول (6-3) والشكل (6-3) وجود تذبذب في نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر بين المصارف عينة البحث وخلال سنوات المبحوثة اذ بلغ أدنى متوسط عام (2010) بواقع (61.43) بينما كان اعلى متوسط عام (2020) اذ بلغ (146.77) بسبب ان المصارف اتخذت سياسة متحولة لتجنب المخاطر والمحافظة على امتلاك سيولة كافية لمواجهة تلك المخاطر ولدخول استثمارات جديدة.

## المبحث الثالث

## اختبار فرضيات الدراسة

## توطئة.....

يهدف هذا المبحث الى اختبار علاقة التأثير بين جمود هيكل راس المال والقدرة الائتمانية من خلال أسلوب (Panel Data Analysis) الذي يتعامل مع مشاهدات متعددة ولأكثر من مدة زمنية لـ(10) مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020) من خلال برنامج (EViews V.12) اذ بلغ عدد المشاهدات (150) مشاهدة، فقد تم تطبيق استخدام البيانات المقطعية من خلال ثلاثة نماذج: انموذج الانحدار التجميعي، انموذج التأثيرات الثابتة وانموذج التأثيرات العشوائية.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:** - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجمود هيكل رأس المال في القدرة الائتمانية. وتتفرع من هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية: -

**الفرضية الفرعية الأولى:** - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة القروض والتسليفات الى الودائع.

**اولاً: انموذج الانحدار التجميعي (OLS):**

جدول (7-3) اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الاولى

نموذج الانحدار التجميعي (OLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.452710	0.317159	1.427392	0.1556
X1	0.124964	0.646725	0.193226	0.8470
X2	0.201228	0.537622	0.374293	0.7087

R-square	0.003702
Adj. R-squared	-0.009854
F-statistic	0.273074
Prob (F-statistic)	0.761422

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (7-3) أعلاه ان قيمة Prob (F-statistic) بلغت (0.76) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%)، كما ان المؤشرين للمتغير المستقل (نسبة الديون الفعلية، نسبة الديون الجامدة) كانت قيمتهما غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%)، كما بلغت قيمة  $(R^2)$  (0.0037) اي ان نموذج الانحدار المقدر حسب طريقة (OLS) يفسر التغيرات التي تطرأ على القدرة الائتمانية بنسبة ضئيلة جداً.

### ثانياً: انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV):

جدول (8-3) اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الاولى

نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	-0.528094	0.312300	-1.690981	0.0931
X1	1.161983	0.523546	2.219450	0.0281
X2	0.657561	0.375188	1.752620	0.0819
R-square	0.560215			
Adj. R-squared	0.525160			
F-statistic	15.98088			
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر الجدول (8-3) ان قيمة (Prob F-statistic) كانت معنوية بواقع (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل (نسبة الديون الفعلية، نسبة الديون

الجامدة) كانت معنوية وفق قيمة (prob) عند مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.56) أي ان الانموذج يفسر ما نسبة (56%) من تأثير المتغير المستقل وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلة بالانموذج.

### ثالثاً: انموذج التأثيرات العشوائية (EGLS):

جدول (9-3) اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الاولى

نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15	total panel (balanced) observations:150		
نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	-0.404803	0.361258	-1.120536	0.2643
X1	1.020746	0.514189	1.985155	0.0490
X2	0.610924	0.374427	1.631623	0.1049
R-square	0.082744			
Adj. R-squared	0.070264			
F-statistic	6.630269			
Prob (F-statistic)	0.001750			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (9-3) ان الانموذج المقدر كان معنوياً وفق القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob F-statistic) F والبالغة (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%)، بينما قيمة أحد مؤشرات المتغير المستقل (X1) كانت معنوية وفق (prob) والأخر غير معنوي عند مستوى المعنوية (10%)، فضلا عن ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.082) أي ان الانموذج يفسر (8%) فقط من تأثيره بالمتغير المستقل (نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع) وباقي النسبة تفسرها عوامل خارجية.

نستنتج مما سبق، رفض الفرضية الفرعية الأولى (فرضية العدم  $H_0$ ) وفق الانموذجين (انموذج التأثيرات الثابتة وانموذج التأثيرات العشوائية) لمعنويتها عند مستوى معنوية (10%) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

وعلى الرغم من معنوية الانموذجين فلا بد من اختيار بين هذه النماذج لبيان الانموذج الأنسب للمتغيرات وعينة الدراسة وذلك من خلال أسلوب (Hausman).

جدول (10-3) اختبار Hausman للفرضية الفرعية الاولى

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	نوع الاختبار
5.280344	2	0.0713	Hausman Test

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من خلال اختبار Hausman في جدول (10-3) ان قيمة Prob. بلغت (0.0713) وهي معنوية عند مستوى المعنوية (10%) وبدرجة حرية البالغ (2) والتي تعتمد على عدد مؤشرات المتغير المستقل، أي ان انموذج التأثيرات الثابتة هو الانموذج الملائم مقارنة بأنموذج التأثيرات العشوائية، مما يعني رفض الفرضية الفرعية الاولى.

اما معادلة الانحدار في ظل نموذج التأثيرات الثابتة وهي كما يلي:

$$Y_1 = -0.528094 + 1.161983X_1 + 0.657561X_2, \dots \dots \dots 1$$

يتضح من المعادلة (1) وجود علاقة طردية بين مؤشر المتغير التابع (Y) والذي يتمثل بنسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع ومؤشرات المتغير المستقل (X1 و X2) المتمثل بنسبة الديون الفعلية ونسبة الديون الجامدة، فكما ارتفع (X1) بمقدار وحدة واحدة ارتفعت قيمة (Y1) بمقدار (1.162) مع ثبات قيمة (X2)، وبارتفاع (X2) وحدة واحدة ترتفع قيمة Y1 بمقدار (0.657) مع ثبات قيمة (X1).

الفرضية الفرعية الثانية: - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجمود هيكل رأس المال في نسبة القروض الى الموجودات.

اولاً: نموذج الانحدار التجميعي (OLS):

جدول (11-3) اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الثانية

نموذج الانحدار التجميعي (OLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة اجمال القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.198737	0.053568	3.709992	0.0003
X1	-0.037715	0.109232	-0.345279	0.7304
X2	0.036673	0.090804	0.403872	0.6869
R-square	0.001161			
Adj. R-squared	-0.012429			
F-statistic	0.085401			
Prob (F-statistic)	0.918190			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتبين من خلال الجدول (11-3) ان الانموذج المقدر كان غير معنوي وفق الاحتمالية لاختبار F (statistic-F Prob) البالغة (0.918) عند مستوى المعنوية (10%) كما كانت قيمة المؤشرات للمتغير المستقل غير معنوية وفق قيمة (Prob)، كما ان قيمة ( $R^2$ ) (0.001) وهي ضعيفة جداً.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV):

جدول (12-3) اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الثانية

نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.095937	0.053504	1.793069	0.0752

X1	0.070310	0.089695	0.783880	0.4345
X2	0.085160	0.064278	1.324861	0.1874
R-square	0.546352			
Adj. R-squared	0.510191			
F-statistic	15.10914			
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر الجدول (3-12) أعلاه ان الانموذج المقدر كان معنوياً وفق الاحتمالية F (F-Prob statistic) والبالغ (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%) بينما كانت المؤشرات للمتغير المستقل (نسبة الديون الفعلية، نسبة الديون الجامة) غير معنوي وفق قيمة (Prob)، كما ان قيمة ( $R^2$ ) بلغت (0.546) بمعنى ان الانموذج يفسر ما نسبة (55%) من تأثيره بالمتغير المعتمد وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلية بالانموذج.

### ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS):

جدول (3-13) اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الثانية

نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.106229	0.064849	1.638090	0.1035
X1	0.058540	0.088421	0.662058	0.5090
X2	0.081247	0.064175	1.266024	0.2075
R-square	0.026081			
Adj. R-squared	0.012830			
F-statistic	1.968258			
Prob (F-statistic)	0.143364			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر من الجدول (3-13) ان الانموذج المقدر كان غير معنوي وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) البالغة (0.143) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل (نسبة الديون الفعلية، نسبة الديون الجامدة) كانت غير معنوية ايضاً وفق (Prob) عند مستوى المعنوية (10%)، فضلاً عن ذلك، بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) (0.026) وهي نسبة ضئيلة جداً.

نستخلص مما تقدم، عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية (فرضية العدم H0) وفق انموذج الانحدار التجميعي وانموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة (فرضية الوجود H1).

وعلى الرغم من ذلك، لا بد من استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج لبيان الانموذج الأنسب لمتغيرات وعينة الدراسة، ومن هذه الأساليب اختبار (Hausman).

جدول (3-14) اختبار Hausman للفرضية الفرعية الثانية

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	نوع الاختبار
1.624316	2	0.4439	Hausman Test

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من خلال الجدول (3-14) ان قيمة (Prob.) بلغت (0.4439) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%) وبدرجة حرية (2)، أي ان انموذج التأثيرات العشوائية هو الانموذج الأنسب مقارنة بالتأثيرات الثابتة مما يعني عدم رفض الفرضية الفرعية الثانية. اما معادلة الانحدار في ظل انموذج التأثيرات العشوائية وهي كما يلي:

$$Y_2 = 0.106229 + 0.058540X_1 + 0.081247X_2 \dots\dots\dots 2$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Y2) الذي يمثل نسبة اجمال القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات والمتغير المستقل، وان ارتفاع (X1) بمقدار وحدة واحدة يرتفع (Y2) بمقدار (0.058) مع ثبات قيمة (X2)، وكذلك ارتفاع وحدة واحدة في (X2) يرتفع (Y2) بمقدار (0.081) مع ثبات قيمة (X1)

الفرضية الفرعية الثالثة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض

اولاً: انموذج الانحدار التجميعي (OLS):

جدول (3-15) اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الثالثة

نموذج الانحدار التجميعي (OLS)				
Periods included: 15		cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150
نسبة مخصص خسائر القروض	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	-0.109464	0.740053	-0.147914	0.8826
X1	1.615391	1.509058	1.070464	0.2862
X2	-0.595338	1.254478	-0.474570	0.6358
R-square	0.008724			
Adj. R-squared	-0.004763			
F-statistic	0.646828			
Prob (F-statistic)	0.525188			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر الجدول (3-16) ان الانموذج المقدر كان غير معنوي وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) البالغة (0.525) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل كانت غير معنوية ايضا وفق قيمة (Prob). وكانت قيمة ( $R^2$ ) ضعيفة جداً اذ بلغت (0.0087).

ثانياً: انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV):

جدول (3-16) اختبار (LSDV) للفرضية الفرعية الثالثة

نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)		
Periods included: 15	cross-sections included:15	total panel (balanced) observations:150

نسبة مخصص خسائر القروض	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	1.680699	0.972591	1.728064	0.0862
X1	-0.595808	1.630468	-0.365421	0.7154
X2	-1.114341	1.168439	-0.953701	0.3419
R-square	0.220549			
Adj. R-squared	0.158419			
F-statistic	3.549787			
Prob (F-statistic)	0.000207			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر من الجدول (3-16) ان الانموذج المقدر كان معنوياً وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.0002) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%)، بينما كانت قيمة مؤشرات المتغير المستقل (x1 و x2) كانت غير معنوية عن مستوى المعنوية (10%)، فضلا عن قيمة (R<sup>2</sup>) البالغة (0.22) أي ان الانموذج يفسر (22%) من التأثير بالمتغير المستقل (نسبة الديون الفعلية، نسبة الديون الجامدة) وفق التأثيرات الثابتة اما باقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS):

جدول (3-17) اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الثالثة

نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15	total panel (balanced) observations:150		
نسبة مخصص خسائر القروض	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	0.994089	0.920496	1.079949	0.2819
X1	0.252611	1.539922	0.164041	0.8699
X2	-0.915597	1.161117	-0.788549	0.4316
R-square	0.004970			

Adj. R-squared	-0.008568
F-statistic	0.367125
Prob (F-statistic)	0.693356

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (3-17) ان الانموذج المقدر كان غير معنوي وفق القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob F-statistic) البالغة (0.693) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل كانت غير معنوية ايضاً عند مستوى المعنوية (10%)، بينما كانت قيمة ( $R^2$ ) منخفضة جداً حيث بلغت (0.004).

نستخلص من ذلك، عدم رفض الفرضية الفرعية (فرضية العدم  $H_0$ ) رفض الفرضية البديلة (فرضية الوجود  $H_1$ ) وفق الانموذجين الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية لعدم معنويتها عند مستوى المعنوية (10%).

وعلى الرغم من عدم المعنوية في الانموذجين فلا بد من استخدام أسلوب Hausman لاختبار بين هذه النماذج لبيان الانسب لمتغيرات وعينة الدراسة:

جدول (3-18) اختبار Hausman للفرضية الفرعية الثالثة

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	نوع الاختبار
2.522933	2	0.2832	Hausman Test

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (3-18) ان القيمة (Prob.) كانت (0.283) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%) وبدرجة حرية (2) والتي تعتمد على عدد مؤشرات المتغير المستقل، بمعنى ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الانموذج المناسب مقارنة بالتأثيرات الثابتة وبالتالي عدم رفض الفرضية الفرعية.

اما معادلة الانحدار في ظل انموذج التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$Y_3 = 0.994089 + 0.252611X_1 - 0.915597X_2 \dots \dots \dots 3$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Y1) والمتغير المستقل (X1) أي كلما ارتفع (X1) بمقدار وحدة واحدة ارتفع (Y3) بمقدار (0.252) مع ثبات قيمة (X2)، وتشير ايضا الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي كلما ارتفع (X1) وحدة واحدة انخفض (Y3) بمقدار (0.915) مع ثبات قيمة (X1).

فرضية الفرعية الرابعة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجمود هيكل راس المال في نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر

اولاً: انموذج الانحدار التجميعي (OLS):

جدول (3-19) اختبار (OLS) للفرضية الفرعية الرابعة

نموذج الانحدار التجميعي (OLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	1.379432	0.221681	6.222606	0.0000
X1	-0.773744	0.452034	-1.711694	0.0891
X2	0.021075	0.375775	0.056084	0.9554
R-square	0.035972			
Adj. R-squared	0.022856			
F-statistic	2.742567			
Prob (F-statistic)	0.067702			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يظهر الجدول (3-19) ان الانموذج المقدر كان معنوياً وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F statistic) البالغة (0.067) عند مستوى المعنوية (10%)، فضلا عن ان قيمة أحد مؤشرات المتغير المستقل (X1) كان معنوياً عند مستوى المعنوية (10%) والأخر (X2) كان غير معنوي وفق قيمة (Prob.) كما ان قيمة (R<sup>2</sup>) بلغت (0.035) بمعنى ان الانموذج يفسر ما نسبة (3.6%) من تأثيره بالمتغير المعتمد وفق (OLS) وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى غير داخلة بالانموذج

### ثانياً: انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV):

جدول (3-20) اختبار (LSDC) للفرضية الفرعية الرابعة

نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)				
Periods included: 15	cross-sections included:15		total panel (balanced) observations:150	
نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	1.099883	0.294834	3.730522	0.0003
X1	-0.416702	0.494264	-0.843074	0.4006
X2	0.090543	0.354204	0.255624	0.7986
R-square	0.223668			
Adj. R-squared	0.161787			
F-statistic	3.614457			
Prob (F-statistic)	0.000166			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

تظهر النتائج في جدول (3-20) ان الانموذج المقدر كان معنوياً وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) اذ بلغت (0.0001) عند مستوى المعنوية (10%) على الرغم من ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل غير معنوي وفق قيمة (Prob.). كما بلغت قيمة (R<sup>2</sup>) (0.22) أي ان الانموذج يفسر ما نسبة (22%) من تأثيره بالمتغير المعتمد وباقي النسبة تفسره عوامل أخرى غير داخلة بالانموذج.

ثالثاً: انموذج التأثيرات العشوائية (EGLS):

جدول (3-21) اختبار (EGLS) للفرضية الفرعية الرابعة

نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)				
Periods included: 15	cross-sections included:15	total panel (balanced) observations:150		
نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطر	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob(F-statistic)
C	1.205836	0.279704	4.311120	0.0000
X1	-0.550252	0.467159	-1.177868	0.2408
X2	0.062466	0.352012	0.177453	0.8594
R-square	0.011745			
Adj. R-squared	-0.001701			
F-statistic	0.873482			
Prob (F-statistic)	0.419651			

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

تبين من خلال الجدول (2-21) ان الانموذج المقدر كان غير معنوي وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغ (0.419) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، كما ان قيمة مؤشرات المتغير المستقل كانت غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%)، فضلا عن ذلك، ان قيمة ( $R^2$ ) بلغت (0.011) أي ان الانموذج يفسر (1.1%) من تأثيره بالمتغير المعتمد وباقي النسبة تفسرها عوامل أخرى خارج الانموذج.

نستخلص من ذلك، عدم رفض الفرضية الفرعية (فرضية العدم  $H_0$ ) رفض الفرضية البديلة (فرضية الوجود  $H_1$ ).

على الرغم من عدم معنوية النماذج فلا بد من استخدام أسلوب Hausman لاختيار الانموذج الأنسب لمتغيرات وعينة الدراسة

جدول (3-22) اختبار Hausman للفرضية الفرعية الرابعة

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	نوع الاختبار
0.710457	2	0.7010	Hausman Test

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من خلال الجدول (3-22) ان قيمة (Prob.) بلغت (0.701) وهي غير معنوية عند مستوى المعنوية (10%) وبدرجة حرية (2) التي تعتمد على عدد مؤشرات المتغير المستقل، أي ان انموذج التأثيرات العشوائية هو الانموذج الأنسب مقارنة بأنموذج التأثيرات الثابتة مما يدل على عدم رفض الفرضية الفرعية.

اما معادلة الانحدار في ظل انموذج التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$Y4 = 1.205836 - 0.550252X_1 + 0.062466X_2 \dots \dots \dots 4$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (Y4) والمتغير المستقل (X1) ال كلما ارتفع (X1) بمقدار وحدة واحدة تنخفض قيمة (Y4) بمقدار (0.55) مع ثبات قيمة (X2)، وتشير ايضاً الى وجود علاقة طردية بين (Y4) و (X2) أي كلما ارتفعت قيمة (X2) بمقدار وحدة واحدة ارتفعت قيمة (Y4) بمقدار (0.06) مع ثبات قيمة (X2).

# الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

## المبحث الأول

## الاستنتاجات

- 1- من خلال التحليل المالي نستنتج ان هيكل رأس مال المصارف التجارية العراقية جامدة نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، وكذلك عدم اجراء التعديلات اللازمة من قبل المديرين للمحافظة على مزاياهم ونفوذهم.
- 2- نستنتج من خلال التحليل المالي ان (مصرف سومر ومصرف الائتمان) حقق أدنى نسبة الديون الفعلية مما يدل على عدم قدرة المصارف او امتناع المديرين من استخدام الرافعة المالية ومن ثم تؤدي الى جمود هيكل راس المال. بينما حقق (مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد) اعلى نسبة ديون فعلية وهذا يعني ان المصرف يستخدم المديونية لتمويل استثماراته.
- 3- اكدت نتائج التحليل المالي ان (مصرف سومر والمصرف التجاري) حقق أدنى نسبة ديون جامدة مما يشير الى عدم رغبة المصرف على التعديل من نسبة المديونية. بينما (مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد) حقق اعلى نسبة الديون الجامدة وهذا يعني ان المصرف قادر على مواجهة الظروف الخارجية وتعديل هيكل راس المالي حسب تلك الظروف.
- 4- هنالك تباين واضح في قدرة المصارف على منح الائتمان بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية واخلاف سياسات الائتمانية المتبعة من قبل المصارف نتيجة عدم وجود أنظمة رقابية وتدقيق من قبل السلطات النقدية.
- 5- أظهرت نتائج التحليل المالي ان (مصرف الائتمان ومصرف التجاري) حقق أدنى نسبة قروض الى اجمالي الموجودات مما يدل على اتخاذ سياسة متحفظة في عملية منح القروض. بينما (مصرف الموصل ومصرف المتحد) اعلى نسبة مما يدل على اتخاذ سياسة مجازفة في سبيل الحصول على عوائد مرتفعة.
- 6- من خلال التحليل المالي ان (مصرف الائتمان والمصرف التجاري) قد حققا أدنى نسبة القروض الى الودائع وهذا يعزى الى ان نسبة ضئيلة من الودائع تستثمر كقروض. بينما (المصرف المتحد ومصرف الموصل) اعلى نسبة وهذا يعني ان القروض الممنوحة أكبر من حجم الودائع لدى المصرف.

- 7- نستنتج من خلال التحليل المالي ان (المصرف الأهلي ومصرف الخليج) حقق أدنى نسب مخصص خسائر القروض وهذا يعني ان المصرف يمتلك كفاءة عالية فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية. على النقيض من ذلك حقق (المصرف التجاري والمصرف المتحد) نسبة عالية من مخصص خسائر القروض مما يدل على تدني مستوى الرقابة والتدقيق في عملية منح القروض وان المصرف يتعرض لمخاطر ائتمانية عالية.
- 8- يتبين من خلال التحليل المالي ان (مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط) قد حقق أدنى نسبة كفاية راس المال مما يدل على ان المصرف يتعرض لمخاطر عالية نتيجة لامتلاكه موجودات ذات المخاطر مقارنة مع حجم حقوق الملكية. بينما حقق (مصرف سومر ومصرف الأهلي) اعلى نسبة ونستنتج من ذلك ان المصرف متحفظ نتيجة لامتلاكه موجودات ذات المخاطر بنسبة اقل من حق الملكية.
- 9- توصلت نتائج اختبار علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب البيانات المقطعية (Panel Data) الى وجود علاقة سلبية بين مؤشرات جمود هيكل راس المال واحد مؤشرات القدرة الائتمانية (نسبة القروض والتسليفات الى الودائع) في المصارف التجارية عينة الدراسة.

## المبحث الثاني

## التوصيات

- 1- ان المصارف التجارية لها تأثير كبير على الصعيد المحلي لذلك من الضروري قيام المصارف بإجراء التعديلات اللازمة على هيكل راس المال لتجنب جمود هيكل راس المال وبالتالي التأثير السلبي على المنظومة الاقتصادية.
- 2- ضرورة رفع من نسبة المديونية لتمويل الاستثمارات لاستغلال الوفر الضريبي نتيجة الرافعة المالية واستغلال الفرص الاستثمارية بالشكل المناسب لرفع من الواقع المصرفي في البلد.
- 3- يوصي الباحث الاعتماد على مصادر متنوعة للتمويل وتحديد مستويات الرافعة المالية بهدف زيادة العوائد ولاسيما ان البيئة التي تعمل بها المصارف تمتاز بالتقلب السياسي والاقتصادي.
- 4- الضرورة من زيادة حوافز بعض المديرين او منحهم أسهماً من المصرف لتقريب وجهات النظر بين المالكين والمديرين للعمل على زيادة ثروة المالكين لتجنب اتخاذ قرارات على أساس مصالح المديرين الشخصية.
- 5- ضرورة التطوير من الأجهزة الرقابية المتبعة من قبل البنك المركزي من خلال فرض عقوبات على المخالفين للتشريعات والقوانين وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار الفائدة ووضع خطط مستقبلية لتنمية القطاع المصرفي.
- 6- ضرورة قيام المصارف بتسويق منتجاتهم المصرفية وجذب الودائع وتوفير سيولة أكبر من خلال سد حاجات الزبائن من القروض وخصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة في الأسواق والتخلص من الخدمات غير المدرة للدخل.
- 7- استخدام أحدث الأجهزة الرقابية واتباع سياسات مناسبة في عملية منح الائتمان وتوظيف الكفاءات وتنويع الضمانات لمواجهة حالات الامتناع عن السداد لضمان استرداد القروض الممنوحة.
- 8- استغلال الاموال المتاحة وتوظيفها في الخدمات المصرفية عن طريق استهداف فئات متنوعة من المجتمع والوصول الى أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية من خلال الترويج للخدمات المصرفية المقدمة.

9- ضرورة الاعتماد على المعايير الدولية فيما يتعلق بنسبة كفاية راس المال لزيادة نسبة الأرباح عن طريق زيادة القدرة الائتمانية وتوظيف الاموال في عملية منح القروض.

# المصادر

## المصادر

### القران الكريم

#### اولاً: المصادر العربية

##### أ- الكتب

- 1- أرشد وجودت، عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 2- العامري، محمد علي إبراهيم، (2013)، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، وائل للنشر، عمان.
- 3- النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد، (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 4- البرزنجي، احمد فهمي سعيد، إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2018.
- 5- الحسيني والدوري، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، وائل للنشر، عمان، 2008.
- 6- الحلاق، سعيد سامي، العجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 7- الدوري والسامرائي، زكريا ويسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 8- الزعبي، علي فلاح، مبادئ الإدارة الأصول والأساليب العلمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 9- الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية، الوقائع والتطبيقات العملية، دار الكتب، بغداد، 2014, 2398.
- 10- الشمري، صادق راشد، إدارة مصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 11- الشمري، صادق راشد، سياسات الاقتراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية، مطبعة العزة للنشر، بغداد، 2006.
- 12- العبودي، موسى فاضل، أفلاس المصارف بمخاطرة الائتمان، مطبعة دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الأولى، 2011.
- 13- اللوزي وزوليف والطراونة، سلمان احمد ومهدي حسن وإبراهيم، إدارة بنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997.
- 14- طه، طارق، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 15- داود، علي سعد محمد، البنوك والمحافظ الاستثمارية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2012.

- 16- عبد الله، خالد أمين، أسماعيل أبراهيم الطراد، أدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 17- عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 18- غنيم، حسين عطا، دراسات في التمويل، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2005، 504.
- 19- فهمي ومزحل، احمد محمد ووفاء، التسهيلات المصرفية من منظور التحليل البيئي الخارجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والمصرفية، بغداد، الطبعة الاولى، 2019.
- 20- كراجه، عبد الحليم ويوسف، توفيق عبد الحليم، الإدارة والتحليل المالي أسس- مفاهيم- تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

### ب- رسائل واطاريح

- 1- الموسوي، سعدي احمد حميد، البعد الفلسفي للانتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2015.
- 2- حابس، ايمان، " دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التيسير، بنوك ومالية، 2011.
- 3- عبد المحسن، حيدر علي، " الودائع الزمنية وأثرها في الانتمان المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار" مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف , 2014.

### ت- المجلات والدوريات

- 1- الدغيم، وآخرون، عبد العزيز، ماهر الامين، ايمان نجرو، " التحليل الانتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
- 2- سعيد، عبد السلام لفته، " اماط هيكل الانتمان وانعكاسها قيمة المصرف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الاهلية "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 85، 2015.
- 3- فهد، نصر حمود، " تحليل الانتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003-2008)"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع، العدد الرابع، انساني , 2011.

**A. Book**

- 1- Arnold, Glen Ph.D. (2013), Essentials of Corporate Finance Management, 2<sup>nd</sup>, ed, Pearson Education Limited.
- 2- Atrill, Peter (2017), Financial Management: For Decision Makers, 8<sup>th</sup>, ed. Pearson Education Limited.
- 3- Atrill, Peter, (2009), Financial Management: For Decision Makers, 5<sup>th</sup>, ed, Pearson Education Limited.
- 4- Baker, H. K., & Martin, G. S. (2011). Capital structure and corporate financing decisions: theory, evidence, and practice (Vol. 15). John Wiley & Sons.
- 5- Besley, Scott & Brigham, Eugene, F, Essentials of managerial finance, 12<sup>th</sup> Edition, Harcourt, Inc., 2000.
- 6- Besley, Scott & Brigham, Eugene, F, Essentials of managerial finance, second edition, Thomson Learning, Inc., united states of America, 2006.
- 7- Bessis, Joël, (2015), Risk Management in Banking, 4<sup>th</sup>, ed, John Wiley & Sons, Ltd.
- 8- Block, Stanley, B. & Hirt, Geoffrey, A. & Danielsen, Bartley, R. (2011), Foundations of Financial Management, 14<sup>th</sup>, ed, McGraw-Hill Education, USA.
- 9- Brigham & Ehrhard (2011), Corporate finance, 13<sup>th</sup>, ed, South-Western, a part of Cengage Learning.
- 10- Brigham, Eugene F., Michael C. Ehrhardt (2017), Financial Management, Theory & Practice, 15<sup>th</sup>, ed, Cengage Learning.
- 11- Broyles, Jack, (2003), Financial Management and Real Options, 1<sup>st</sup>, ed, John Wiley & Sons Ltd
- 12- Choudhry, Moorad, (2018), An Introduction to Banking: Principles, Strategy and Risk Management, 2<sup>nd</sup>, ed, John Wiley & Sons.
- 13- Colquitt, Joetta, "Credit Risk Management" McGraw-Hill New York, 3<sup>rd</sup>, Ed, 2007.
- 14- Copeland, Thomas E, J. Fred Weston, "Financial Theory and Corporate Policy", Addison-Wesley Publishing, USA, 1988.
- 15- Damodaran, Aswath, (2012), Investment philosophies: successful strategies and the investors who made them work, 2<sup>nd</sup>, ed, Wiley finance series.
- 16- Edwards, Burt, "Credit Management Handbook", Gower Publishing Limited, USA, 5<sup>th</sup>ed, 2004.
- 17- Ehrhadet Michael, Brigham Eugene "Financial Management: "Theory and Practice", 13<sup>th</sup>, South-Western, USA, 2011.
- 18- Fabozzi, Frank J. (2010), The Basics of Finance, 2<sup>nd</sup>, ed, Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey.
- 19- Ferrell, OC, Hirt Geoffrey & Linda Ferrell 6<sup>th</sup>, Business: A Changing World, Edition, McGraw-Hill/ Irwin, 2008.

- 20- Fields Edward, The Essentials of Finance and Accounting for Nonfinancial Managers, SECOND EDITION, Amacom, American Management Association, 2011.
- 21- Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. (2012), Principles of Managerial Finance, 13<sup>th</sup>, ed, Prentice-Hall, USA.
- 22- Gombola, M., Liu, F. Y., & Chou, D. W. (2019). Capital structure dynamics with restricted equity issuance: Evidence from Chinese post-IPO firms. Asia Pacific Management Review, 24(1), 72-85
- 23- Gregoriou, Greg N. & Hoppe, Christian, The Handbook of Credit Portfolio Management, McGraw–Hill, 2009.
- 24- Kapoor, Jack R.& Dlabay, Les R. & Hughes, Robert J., “Personal Finance “, 10<sup>th</sup>Ed, The McGraw–Hill \ Irwin, 2012.
- 25- Keown, Arthur J. Scott, David F.; Martin, John D. & Petty William J., "Basic Financial Management" 3<sup>rd</sup>, ed., PPrentice-HallInternational Editions, 1985.
- 26- Koch, Timothy W.& MacDonald,” Bank Management”, 8<sup>th</sup> Ed, Cengage Learning, USA,2015.
- 27- Majumdar, NC, Fundamentals of Banking, First Edition, New Central Book Agency (P) Ltd, London, 2010.
- 28- Mcmenamin Jim; Financial Management " Introduction " Routledge, First Edition, London,1999.
- 29- Mishkin, Frederic S., Eakins, Stanley G. (2018), Financial Markets and Institutions,9<sup>th</sup>, ed, Pearson.
- 30- Neale, Bill & McElroy, Trefor, Business Finance: A Value-Based Approach, Person Edition Limited, London, Prentice-Hall, 2004.
- 31- Noor, Mahmood, Ibrahim & Al-Nami, Adnaa, Taieh, Financial and banking studies in English, First edition, Dar Almaserh, 2003.
- 32- Pandey, I, M) 2015), Financial Management, 11<sup>th</sup>, ed, Vikas Publishing House Pvt Ltd.
- 33- Rahman, S. (2019). Credit supply and capital structure adjustments. Financial Management.
- 34- Rainer Stachuletz and Hansjörg Herr, New Fashion in Finance, WSI Mitteilungen, 12/2007.
- 35- Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. (2007), Bank Management and Financial Services, 7<sup>th</sup>, ed, McGraw-Hill Education.
- 36- Saunders, Anthony & Marcia Millon Cornett, Financial Institutions Management: A Risk Management Approach, 4<sup>th</sup>, Edition, McGraw Hill Companies, Boston, 2003.
- 37- Shim Jae K.& Segel, Joel G. (2007), Financial Management, 3<sup>rd</sup>, Ed, The McGraw-Hill Companies.

- 38- Waston, Denzil & Head, Antony (2016), Corporate Finance: Principles and practice, 7<sup>th</sup>, ed, McGraw-Hill Pearson Education Limited, UK.

### **B-Periodicals and Doctoral and Master's Thesis:**

1. Abdealjawad, I., & Nor, F. M. (2017). The capital structure dynamics of Malaysian firms: timing behavior vs adjustment toward the target. *International Journal of Managerial Finance*, 13(3) pp.226-245.
2. Ahmandian, A. A., Ma'atoofi, A. R., Shirzadi, F., & Noruzi, R. (2011). Strategic Inertia, the Challenge before Strategic Planning: Evidence from Iran. *American Journal of Scientific Research*, 33, 13-25.
3. Allini, A., Rakha, S., McMillan, D. G., & Caldarelli, A. (2018). Pecking order and market timing theory in emerging markets: The case of Egyptian firms. *Research in international business and finance*, 44, 297- 308.
4. Almir Alihodžić & Novo Plakalović, Determinants of Credit Growth to Nonfinancial companies in B&H, University of Zenica, Faculty of Economics, No.2, Vol.44, 2016.
5. Alnori, F., & Alqahtani, F. (2019). Capital structure and speed of adjustment in non-financial firms: Does sharia compliance matter? Evidence from Saudi Arabia. *Emerging Markets Review*, 39, 50-67.
6. Al-Yahyaee, K. H., Pham, T. M., & Walter, T. S. (2013). Capital structure and stock returns: Evidence from an emerging market with unique financing arrangements. *Applied Financial Economics*, 23(14), 1197-1203.
7. Baker, M., & Wurgler, J. (2002). Market timing and capital structure. *The journal of finance*, 57(1), 1-32.
8. Ban, M., & Chen, C. C. (2019). Ambiguity and capital structure adjustments. *International Review of Economics & Finance*, 64, 242-270.
9. Baser, N., Brahmabhatt, M., & Singh, B. (2012). Capital Structure Decisions: A study on Leverage and Profitability of Infrastructure Companies in India, *Journal of Commerce & Accounting Research*, 1(1), pp. 18-25.
10. Bhamra, H. S., Kuehn, L. A., & Strebulaev, I. A. (2010). The aggregate dynamics of capital structure and macroeconomic risk. *The Review of Financial Studies*, 23(12), 4187-4241.
11. Bilgin, R., & Dinc, Y. (2019). Factoring as a determinant of capital structure for large firms: Theoretical and empirical analysis. *Borsa Istanbul Review*, 19(3), 273-281.
12. Boyer, M., & Robert, J. (2006). Organizational inertia and dynamic incentives. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 59(3), 324- 348.
13. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, P. (2018). *Principles of Corporate Finance*, 12/e (Vol. 12). McGraw-Hill 210 Education.
14. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2013). *Financial management: Theory & practice*. Cengage Learning.

15. Burgstaller, J., & Wagner, E. (2015). How do family ownership and founder management affect capital structure decisions and adjustment of SMEs? *The Journal of Risk Finance*, 16(1), pp. 73 – 101.
16. Camara, Omar, (2012). Capital structure dynamics of US-based multinationals (MNCs) and domestic (DCS) firms (Doctoral dissertation, University of St Andrews).
17. Chandra, T., Junaedi, A. T., Wijaya, E., Suharti, S., Mimelientesa, I., & Ng, M. (2019). The effect of capital structure on profitability and stock returns. *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies.*, 12(2), 74-89.
18. Chang, Y. K., Chou, R. K., & Huang, T. H. (2014). Corporate governance and the dynamics of capital structure: new evidence. *Journal of Banking & Finance*, 48, 374-385.
19. Cheng, Y. S., Liu, Y. P., & Chien, C. Y. (2010). Capital structure and firm value in China: A panel threshold regression analysis. *African Journal of Business Management*, 4(12), 2500-2507.
20. Chepkoech, Dorothy, " The Effect of Credit Assessment Process on Repayment of Bank Loans in Commercial Banks in Kenya", A research project report submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of a degree of masters of business adman's triton in the school of business, university of nairobi,2014.
21. Chirinko, Robert S.& Singha, Anuja R.," Testing Static Trade Off Against Pecking Order Models of Capital Structure: A critical Comment ", Emory University Atlanta, Georgia, USA, rchiriy@emery.ch 1999.
22. Choi, Y. Y. (2001). Aggregate debt efficiency and debt inertia: lessons from the Korean economy. *Applied Economics*, 33(7), 923-927.
23. Dakua, S. (2019). Effect of determinants on financial leverage in I ndian steel industry: A study on capital structure. *International Journal of Finance & Economics*, 24(1), 427-436.
24. Dang, V. A., Kim, M., & Shin, Y. (2012). Asymmetric capital structure adjustments: new evidence from dynamic panel threshold models. *Journal of Empirical Finance*, 19(4), 465-482.
25. Deangelo, H., & Deangelo, L. (2007). Capital structure, payout policy, and financial flexibility. Marshall school of business working paper no. FBE, 02-06.
26. Demirgüç-Kunt, A., Peria, M. S. M., & Tressel, T. (2020). The global financial crisis and the capital structure of firms: Was the impact more severe among SMEs and non-listed firms? *Journal of Corporate Finance*, 60, 101514.
27. Drobetz, W., & Wanzenried, G. (2006). What determines the speed of adjustment to the target capital structure? *Applied Financial Economics*, 16(13), 941-958.
28. Dzelu, R. C. (2019). The Effect of Capital Structure on the Financial Performance of Listed Pharmaceutical, Food and Beverage Companies on the Ghana Stock Exchange (Doctoral dissertation, University of Ghana).

29. Faulkender, M., Flannery, M. J., Hankins, K. W., & Smith, J. M. (2012). Cash flows and leverage adjustments. *Journal of Financial Economics*, 103(3), 632-646.
30. Fischer, E. O., Heinkel, R., & Zechner, J. (1989). Dynamic capital structure choice: Theory and tests. *The Journal of Finance*, 44(1), 19-40.
31. Flannery, M. J., & Rangan, K. P. (2006). Partial adjustment toward target capital structures. *Journal of financial economics*, 79(3), 469-506.
32. Frank, M. Z., & Goyal, V. K. (2003). Capital structure decisions: which factors are reliably important? *Financial management*, 38(1), 1- 37.
33. Gabbub, Aburawi I., *Analysis of Non-Performing Loans in The Libyan State-Owned Commercial Banks: Perception Analysis of the Reasons and Potential Methods for Treatment*, Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy at The School of Government and International Affairs, Durham University,2009.
34. Gabgub, Issa Aburawi, "Analysis of Non-performing Loans in the Libyan state-owned Commercial Banks: Perception Analysis of the Reasons and potential Methods for Treatment", thesis (Ph.D.), Durham university,2009.
35. Godkin, L., & Allcorn, S. (2008). Overcoming organizational inertia: A tripartite model for achieving strategic organizational change. *The Journal of Applied Business and Economics*, 8(1), 1-4. 97.
36. Goergen, M., Renneboog, L., & Da Silva, L. C. (2005). When do German firms change their dividends? *Journal of corporate finance*, 11(1-2), 375-399.
37. Hanousek, J., & Shamshur, A. (2011). A stubborn persistence: Is the stability of leverage ratios determined by the stability of the economy? *Journal of corporate finance*, 17(5), 1360-1376.
38. Harcourt. H, "Capital Structure Decisions: The Basic", Harcourt.Inc, The Dryden Press, 2002.
39. He, W., & Kyaw, N. A. (2018). Capital structure adjustment behaviors of Chinese listed companies: Evidence from the Split Share Structure Reform in China. *Global Finance Journal*, 36, 14-22.
40. Hopkins, W. E., Mallette, P., & Hopkins, S. A. (2013). Proposed factors influencing strategic inertia/strategic renewal in organizations. *Academy of Strategic Management Journal*, 12(2), 77.
41. Hussain, H. I. (2011). *Capital structure and market timing in the UK: empirical evidence from UK firms* (Doctoral dissertation, University of Hull).
42. Hussin, Nazimah, *An Analysis of Attitudes to Islamic and Conventional Credit Cards in Malaysia: Perspectives on Selection Criteria and Impact Analysis*, Thesis Submitted in Fulfilment of the Requirement for The Award of Doctor of Philosophy, Durham University,2011.
43. Jaros, J., & Bartosova, V. (2015). To the capital structure choice: Miller and Modigliani model. *Procedia Economics and Finance*, 26, 351- 358.

44. Ji, S., Mauer, D. C., & Zhang, Y. (2019). Managerial entrenchment and capital structure: The effect of diversification. *Journal of Corporate Finance*, 101505.
45. King, M. R., & Santor, E. (2008). Family values: Ownership structure, performance, and capital structure of Canadian firms. *Journal of Banking & Finance*, 32(11), 2423-2432.
46. Koech, S. K. (2013). The effect of capital structure on profitability of financial firms listed at Nairobi Stock Exchange. Unpublished masters' research project). University of Nairobi, Nairobi.
47. Kolapo, T.F., Ayeni, R.K., & Oke, M.O., "Credit Risk and Commercial Banks Performance in Nigeria: A Panel Modal Approach ", *Australian Journal of Business and Management Research* Vol.,2, No.2, May (2012).
48. Leary, M. T., & Roberts, M. R. (2005). Do firms rebalance their capital structures? *The journal of finance*, 60(6), 2575-2619.
49. Lemmon, M. L., Roberts, M. R., & Zender, J. F. (2008). Back to the beginning: persistence and the cross-section of corporate capital structure. *The journal of finance*, 63(4), 1575-1608.
50. Lew, S. H. (2012). Investigation of the most appropriate capital structure theory and leverage level determinants (Doctoral dissertation, University of Edinburgh).
51. Liu, Guojin, *Finance Leasing in International Trade*, Thesis Submitted to The University of Birmingham for The Degree of Doctor of Philosophy, 2010.
52. Macerinskiene, Irena, Ivaskeviciute, Laura, 2008, The Evaluation Model of a Commercial Bank Loan Portfolio, *Journal of Business Economics and Management*, 9, (4).
53. Mai, Y., Meng, L., & Ye, Z. (2017). Regional variation in the capital structure adjustment speed of listed firms: Evidence from China. *Economic Modelling*, 64, 288-294.
54. Maselle, R. (2016). The Effect of Capital Structure on Profitability of Listed Manufacturing Companies in Tanzania (Doctoral dissertation, The Open University of Tanzania).
55. Menichini, A. (2015). On the determinants of firm leverage: evidence from a structural estimation. *International Journal of Managerial Finance*.
56. Miglo, A. (2016). *Capital structure in the modern world*. Springer. 13.
57. Parkinson, M. M. (2018). *Corporate Governance in Transition: Dealing with Financial Distress and Insolvency in UK Companies*. Springer.
57. Miller, Merton H, Franco Modigliani; " Dividend Policy, Growth, And the Valuation of Shares", *The Journal of Business*, Vol. 34, No. 4, 1961.
58. Mills, Karen Gordon, McCarthy, Brayden, 2014, *The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game*, Harvard Business School , *The State of Small Business Lending*;, Working Paper 15-004.
59. Morellec, E., Nikolov, B., & Schürhoff, N. (2012). Corporate governance and capital structure dynamics. *The Journal of Finance*, 67(3), 803-848.

60. Naveed, M., Ramakrishnan, S., Anuar, M. A., & Mirzaei, M. (2015). Factors affecting the speed of adjustment under different economic conditions. *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies*, 8(3), pp. 165 – 182.
61. Negera, Wondimagegnehu, "Determinants of Non-Performing Loans The case of Ethiopian Banks", A Research Report Submitted to the Graduate School of Business Leadership University of South Africa in partial fulfillment of the requirements for the Master's Degree in Business Leadership, 2012.
62. Nicodano, G., & Regis, L. (2019). A trade-off theory of ownership and capital structure. *Journal of Financial Economics*, 131(3), 715-735.
63. Niu, Xiaoyan, Theoretical and Practical Review of Capital Structure and its Determinants, *International Journal of Business and Management*, 2008:133.
64. Omondi, Onono Ronaid, "Credit Management practices in the Service Industry: The Case Study of Telkom Kenya limited" a research project submitted in partial fulfilment for the degree of master's in business administration in the faculty of commerce ,2006.
65. Ozkan, A. (2001). Determinants of capital structure and adjustment to long-run target: evidence from UK company panel data. *Journal of business finance & accounting*, 28(1- 2), 175-198.
66. Plakalovic, Novo, Alihodzic, Almir ,2015, Determinants of the Net Interest Margins in BH Banks, *Industrija*, Vol.43, No.1.
67. Rashid, A. (2012). *Capital Structure Dynamics and Risks: Empirical Evidence* (Doctoral dissertation, University of Sheffield).
68. Ritter, Jay R., "The Windows of opportunity Theory of Capital Structure". University of Florida, 2007.
69. Roberts, M. R. (2002). *The dynamics of capital structure: An empirical analysis of a partially observable system*. Duke University, Fuqua School of Business Working Paper.
70. Rugimbana, R., Mukherjee, S., & Mahakud, J. (2010). Dynamic adjustment towards target capital structure: evidence from Indian companies. *Journal of Advances in Management Research*, 7(2), pp. 250 – 266.
71. Rumelt, R. P. (1995). Inertia and transformation. In *Resource-based and evolutionary theories of the firm: Towards a synthesis* (pp. 101-132). Springer, Boston, MA.
72. Schroder, R. M., & Sosman, E. E. *An Empirical Investigation of Dynamic Capital Structure Theories—Evidence from Europe*.
73. Shyam-Sunder, L., & Myers, S. C. (1999). Testing static tradeoff against pecking order models of capital structure. *Journal of financial economics*, 51(2), 219-244.
74. Sohrabi, N., & Movaghari, H. (2019). Reliable factors of Capital structure: Stability selection approach. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 74, 1-42.
75. Tian, G. Y., & Twite, G. (2011). Corporate governance, external market discipline, and firm productivity. *Journal of Corporate Finance*, 17(3), 403-417.

76. Tilahun, Biniam, "Factors Affecting Lending Decision of Commercial Banks in Ethiopia: A Case Study of Selected Private Commercial Banks", A thesis Submitted to the school of graduate studies of Addis Ababa university in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science in accounting and finance, 2018.
77. Viviani, J. L. (2008). Capital structure determinants: an empirical study of French companies in the wine industry. *International journal of wine business research*, 20(2), 171-194.
78. Wang, X., Miao, J., Chang, T., Xia, J., An, B., Li, Y., ... & Gao, H. (2019). Evaluation of GBLUP, BayesB, and elastic net for genomic prediction in Chinese Simmental beef cattle. *PLoS one*, 14(2), e0210442.
79. Wanzenried, G. (2003). Capital Structure Inertia and CEO Compensation.
80. Wei, Y. (2014). The determinants of capital structure: evidence from Dutch listed firms (Master's thesis, University of Twente).
81. Welch, Ivo, (2002). Columbus' egg: the real determinant of capital structure (No. w8782). National Bureau of Economic Research.
82. Welch, Ivo, (2004). Capital structure and stock returns. *Journal of political economy*, 112(1), 106-131.
83. Zhang, J., Zhao, Z., & Jian, W. (2020). Do cash flow imbalances facilitate leverage adjustments of Chinese listed firms? Evidence from a dynamic panel threshold model. *Economic Modelling*, 89, 201-214.
84. Zhang, N., The status of letters of credit as lifeblood of international commerce, Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, University of Liverpool, 2008.
85. Zhao, Jianmei & Katchova, Anil, and Barry, Peter, (2004), " Testing the Pecking Order Theory and The Signaling Theory for Farm Business ", *Journal of Financial*, Vol 3, No 3. 6.

### **C- Journals and Periodicals:**

1. Abbadi, Suleiman M., & Abu Karsh, Sharif M., "Methods of Evaluating Credit Risk used by Commercial Banks in Palestine" *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue 111, 2013.
2. Ademu, WA, The Informal Sector and Employment Generation in Nigeria: The Role of Credit, Employment Generation in Nigeria, Selected Papers for The Annual Conference of the Nigerian Economic Society, In Calabar, August 22<sup>nd</sup>, To 24<sup>th</sup>, 2006.
3. Adeniyi, O.M., Bank Credit and Economic Development in Nigeria, A Case Study of Deposit Money Bank, Jos: University of Jos, 2006.

4. Adetunji & Adenugba, Adesoji,” Banking System Credit as An Instrument of Economic Growth in Nigeria (1983 - 2012)”, European Journal of Business, Economics and Accountancy Vol. 3, No. 7, 2015.
5. Akani, Henry Waleru,” Credit Expansion and Commercial Banks Soundness in Nigeria: An Application of Multi -Dimensional Analysis”, European Journal of Business and Innovation Research, Vol.7, No.1,2019.
6. Ali, Irfan, Determinants of capital structure: Empirical evidence from Pakistan, 2011,25.
7. Bateni, Leila & Vakilifard, Hamidreza& Asghar, Farshid,” The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks”, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11, 2014.
8. Berrospide, Jose M.& Edge, Rochelle M., (2010),” The Effects of Bank Capital on lending: What do we know, and what does it mean?”,
9. Busch, Ramona, & Memmel, Christoph,” Quantifying the Components of the Banks 'Net Interest Margin”, journal of Economics and Finance, Vol. 30, NO. 4, 2016.
10. Erwan Morellec and Boris nikolov and norman schurhoff, 2012, Corporate Governance and Capital Structure Dynamics, The Journal of Finance, Vol. 67, Issue 3 2012.
11. Fatima, Nikhat,” Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks”, Global Journal of Finance and Management, Vol. 6, No. 8, 2014.
12. Feng Ying Liu and De Wai Chou, (2019), Capital structure dynamics with restricted equity issuance: Evidence from Chinese post-IPO firms, Journal Homepage, Vol. 24, No. 2, 2018.
13. Gatev, E. & Strahan, P., Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory & Evidence from The Commercial Paper Market, Journal of Finance, 61(2), 2006.
14. Gloria Yuan Tian and Garry J. Twite, Corporate Governance, External market Discipline and Productivity, Journal of Corporate Finance, Vol.17, 2010.
15. Gulnur Muradoglu and Nigel Harvey Behavioural finance: the role of psychological factors in financial decisions, (2012), Emerald Insight Vol. 4, No.2.
16. Gyax, A. F., Wanzenried, G., & Wu, X. (2013). Capital structure inertia and product market competition.
17. Hand, DJA & Henley, WE, Statistical Lassification Methods in Consumer Credit Scoring: A Review, Journal of The Royal Statistical Society, Vol.160,1997.

18. Hao, Yan, & Xiao, Ling,” Risk Analysis of Letter of Credit Based on Principles of Independence and Strict Compliance”, International Journal of Business and Social Science Vol. 4, No. 9, 2013.
19. Ilie, Dragoş,” Credits and Bank Guarantee Letters in Entrepreneurship Development During Ing Crisis”, Journal of Amfiteatru Economic, Vol.17, No. 38,2015.
20. James, Lisa & Smith, peter, Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem for Consumers, CRL Issue Paper No. 13, April 24, 2006.
21. Jensen William Hay, determinants capital structure, 2013,6,7-15,25-30.
22. John, Ebele Emmanuel& Terhemba, Iorember Paul, “Commercial Bank Credit and Manufacturing Sector Output in Nigeria”, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.7, No.16, 2016.
23. Kurawa, Junaidu Muhammad& Garba, Sunusi," An Evaluation of the Effect of Credit Risk Management (CRM) on the Profitability of Nigerian Banks” Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 10, No. 1,2014.
24. Martha, Dimgba Chidinma & Ese, Eginiwin Joseph & Stanley, Ogbonna Kelechukwu& Ngunan, Atsanan Angela, “Bank Credit and Economic Growth in a Recessed Economy”, Journal of Finance and Accounting, Vol.8, No.12, 2017.
25. Mileris, Ricardas,” The Impact of Economic Downturn on Banks’ Loan Portfolio Profitability”, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol.26, No.1,2015.
26. Mukhtarov, Shahriyar& Yüksel, Serhat& Mammadov, Elvin,” Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks” Journal of International Studies, Vol 2, No.11, 2018.
27. Mukhtarov, Shahriyar& Yüksel, Serhat& Mammadov, Elvin,” Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks” Journal of International Studies, Vol 2, No.11, 2018.
28. Murty, KS, Sailaja, K. & Demissie, WM, Does Bank Credit Cause Economic Growth in the Long Run? Time Series Evidence from Ethiopia, 221 International Journal of Research in Commerce, Economics and Management, Vol. 2(10) 2012.

29. Okioga, CK, The Hire Purchase Business, Is It a Win-Win Situation, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 22, Special Issue - November 2012.
30. Olokoyo, Felicia Omowunmi, "Determinants of Commercial Banks' Lending Behavior in Nigeria", International Journal of Financial Research Vol. 2, No. 2, 2011.
31. Ozilli, Peterson K.& Outa, Erick, "Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, Borsa Istanbul Review", vol.17, issue3,2017.
32. Prabowo, Fahrul Pwas Sriawan Rio& Halim& Sarita, Buyung& Syaifuddin, Dedy Takdir& Sujono& Saleh, Salma & Hamid, Wahyuniati,& Budi, Nuryamin, "Effect Of Equity To Assets Ratio (EAR), Size , And Loan To Assets Ratio (LAR) On Bank Performance", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol 9, Issue 4 Ver. II,2018.
33. Rao, M. S&. Pillai, K. R, "Risk and Return Analysis of Commercial Paper" International Journal of industrial organization, vol.4,2014.
34. Sjahrifa, Cut& Daryanto, wi wick Mardawiyah & Ananggadipa, Vanya Kanyaka, "Measuring the Financial Performance of Indonesian Banking Industry Using Risk-Based Bank Rating" International Journal of Business Studies Vol. 2, No. 1,2018.
35. Usman Muhammed, College of Business and Economics, Mekelle University, Mekelle, Ethiopia, Determinants of Capital Structure: Empirical Evidence from Large Taxpayer Share Companies in Ethiopia, International Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No. 1, 2014.
36. Wahyuni, Sri Fitri, (2018)" Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Return on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014.
37. Worthington, Steve, The Cashless Society, International Journal of Retail and Distribution Management, 23(7), 1995.
38. Wu, Binghui, "Asset securitization and Rate of Return: A Study on letters of Guarantee", journal OF Financial stability, vol.490,2017.
39. Yakubu, Z& Affoi, A.Y, "An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria", Current Research Journal of Economic Theory 6(2):2014.

# السلامة

## ملحق (1) اجمالي المطلوبات

اجمالي المطلوبات										
التجاري العراقي	الموصل للتنمية	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
92,923,382,929	57,838,279,566	33,614,346,267	9,074,230,293	182,897,528,341	27,595,497,000	36,902,484,376	107,891,087,500	292,136,557,671	262,168,619,818	2005
100,817,601,411	66,032,119,590	57,689,485,460	15,447,835,331	323,714,079,585	17,335,920,000	17,564,629,285	136,546,368,000	263,602,820,626	271,720,329,370	2006
147,872,849,032	82,270,398,397	113,423,927,940	20,186,925,923	281,453,467,936	21,965,907,000	23,246,938,000	92,162,045,000	356,333,944,973	287,617,584,308	2007
137,621,283,228	168,827,842,069	198,934,712,207	27,779,948,137	244,922,963,271	38,737,194,490	39,483,175,000	111,142,610,000	505,827,487,037	449,569,502,822	2008
124,153,620,314	145,636,550,963	199,449,099,221	35,733,549,473	252,048,525,306	327,067,030,000	42,280,940,000	129,035,582,000	481,992,807,383	693,024,541,287	2009
109,624,945,082	121,620,505,649	208,483,350,296	44,188,310,333	459,838,474,740	334,612,368,000	54,644,816,000	157,636,376,000	496,027,190,947	842,274,695,000	2010
112,261,767,064	169,447,930,028	225,616,916,895	62,099,276,000	292,157,432,000	408,379,529,000	79,247,530,000	210,611,410,000	530,117,905,585	735,647,496,000	2011
150,236,258,214	250,550,019,030	275,678,787,718	111,454,487,000	386,031,739,000	396,143,508,000	182,588,102,000	261,536,688,000	631,223,397,591	1,093,402,136,000	2012
138,264,072,282	299,756,450,492	477,495,138,769	114,176,118,000	405,916,216,000	416,031,634,000	373,912,126,000	334,239,814,000	571,400,423,727	1,473,642,144,000	2013
164,887,327,249	85,205,316,745	470,504,684,568	159,907,991,000	335,015,916,000	279,818,630,847	351,805,884,522	274,906,261,000	376,001,974,995	1,535,086,127,000	2014
140,687,855,320	102,870,657,289	489,345,987,593	105,876,222,000	316,707,794,000	259,527,046,104	275,368,264,753	270,472,164,000	398,156,029,430	1,281,048,325,000	2015
141,878,208,000	144,417,059,488	484,288,250,146	84,617,609,000	206,567,799,000	205,045,245,664	291,008,150,000	288,077,511,000	361,739,546,000	917,602,412,000	2016
168,807,517,000	138,764,308,720	282,425,648,974	122,646,681,000	161,181,272,000	221,958,387,515	318,261,007,000	290,623,880,000	509,539,000,000	813,210,605,000	2017
159,987,367,000	143,965,900,879	263,863,593,025	141,099,103,000	184,196,061,000	211,805,293,576	267,907,313,000	323,983,243,537	568,898,000,000	846,795,838,000	2018
177,847,850,000	141,706,973,665	242,436,472,500	80,919,690,000	225,410,201,000	300,842,294,735	376,161,143,000	269,203,027,799	425,899,000,000	859,102,781,000	2019
309,194,600,000	127,860,153,801	203,626,172,180	70,239,325,000	223,345,996,000	395,512,726,000	586,481,915,000	306,205,725,642	424,195,000,000	1,141,092,385,000	2020

ملحق (2) القيمة السوقية

قيمة سوقية										
التجاري العراقي	الموصل للتنمية	الخليج التجاري	سومر التجاري	الاتمان العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
200,000,000,000	65,000,000,000	70,555,000,000	34,680,000,000	468,750,000,000	90,250,000,000	98,750,000,000	97,500,000,000	87,000,000,000	339,028,841,408	2005
78,000,000,000	40,000,000,000	28,728,000,000	24,373,920,000	262,500,000,000	90,250,000,000	26,250,000,000	38,675,000,000	48,600,000,000	105,946,512,940	2006
81,000,000,000	26,250,000,000	33,516,000,000	19,062,086,400	180,000,000,000	90,250,000,000	26,250,000,000	38,675,000,000	77,500,000,000	164,217,095,057	2007
69,000,000,000	26,250,000,000	36,250,000,000	22,612,500,000	199,500,000,000	92,500,000,000	22,500,000,000	39,375,000,000	90,300,000,000	154,000,000,000	2008
87,000,000,000	77,500,000,000	90,000,000,000	45,000,000,000	289,000,000,000	160,000,000,000	43,500,000,000	80,640,000,000	143,000,000,000	208,250,000,000	2009
83,400,000,000	45,500,000,000	51,291,000,000	56,700,000,000	245,000,000,000	352,000,000,000	40,500,000,000	62,496,000,000	72,600,000,000	179,000,000,000	2010
127,000,000,000	67,500,000,000	57,559,900,000	82,000,000,000	360,000,000,000	403,500,000,000	85,000,000,000	95,000,000,000	192,000,000,000	392,892,000,000	2011
127,000,000,000	171,700,000,000	113,305,500,000	118,320,000,000	235,000,000,000	460,000,000,000	84,000,000,000	101,000,000,000	219,000,000,000	203,220,000,000	2012
138,000,000,000	175,740,000,000	287,500,000,000	187,300,000,000	361,500,000,000	354,000,000,000	124,640,000,000	150,350,000,000	240,000,000,000	360,500,000,000	2013
165,000,000,000	147,460,000,000	270,000,000,000	250,000,000,000	262,500,000,000	213,000,000,000	225,000,000,000	250,000,000,000	150,000,000,000	387,500,000,000	2014
102,500,000,000	63,125,000,000	153,000,000,000	237,500,000,000	147,500,000,000	111,000,000,000	137,500,000,000	170,000,000,000	127,500,000,000	292,500,000,000	2015
120,000,000,000	141,400,000,000	135,000,000,000	225,000,000,000	187,500,000,000	93,000,000,000	102,500,000,000	150,000,000,000	107,500,000,000	227,500,000,000	2016
122,500,000,000	80,800,000,000	117,000,000,000	225,000,000,000	170,000,000,000	69,000,000,000	117,500,000,000	105,000,000,000	87,500,000,000	152,500,000,000	2017
117,500,000,000	40,400,000,000	57,000,000,000	225,000,000,000	100,000,000,000	27,000,000,000	85,000,000,000	70,000,000,000	32,500,000,000	72,500,000,000	2018
115,000,000,000	40,400,000,000	42,000,000,000	127,500,000,000	107,500,000,000	21,000,000,000	152,500,000,000	67,500,000,000	25,000,000,000	75,000,000,000	2019
59,000,000,000	32,825,000,000	42,000,000,000	100,000,000,000	102,500,000,000	24,000,000,000	230,000,000,000	57,500,000,000	30,000,000,000	102,500,000,000	2020

ملحق (3) عائد السهم

عائد السهم										
التجاري العراقي	الموصل للتنمية	الخليج التجاري	سومر التجاري	الاتمان العراقي	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
2.39	0.00	0.05	0.42	0.17	0.48	-0.75	-0.64	-0.17	-0.61	2005
-0.94	-0.69	-0.80	-0.57	-0.44	0.00	-0.73	-0.67	-0.69	-0.69	2006
0.04	-0.48	0.11	-0.38	-0.66	0.00	0.00	0.00	0.39	0.55	2007
-0.15	0.00	-0.03	0.00	-0.21	0.00	-0.14	-0.19	-0.14	-0.29	2008
0.26	0.48	0.24	0.00	0.19	-0.83	-0.03	0.52	0.21	0.11	2009
-0.04	-0.41	-0.50	-0.10	-0.28	0.06	-0.07	-0.23	-0.58	-0.27	2010
-0.09	0.48	0.12	0.01	0.47	0.53	0.05	-0.23	0.75	0.94	2011
0.00	-0.37	0.08	0.24	-0.35	-0.32	-0.01	0.06	-0.24	-0.48	2012
-0.28	0.02	0.06	-0.02	0.03	-0.36	-0.02	-0.04	0.10	0.14	2013
-0.28	-0.16	-0.22	0.00	-0.56	-0.40	0.10	0.03	-0.63	-0.25	2014
-0.38	-0.66	-0.43	-0.05	-0.44	-0.48	-0.39	-0.32	-0.15	-0.25	2015
0.17	1.24	-0.12	-0.05	0.27	-0.16	-0.25	-0.12	-0.16	-0.22	2016
0.02	-0.43	-0.13	0.00	-0.09	-0.26	0.15	-0.30	-0.19	-0.33	2017
-0.04	-0.50	-0.51	0.00	-0.41	-0.61	-0.28	-0.33	0.34	-0.52	2018
-0.02	0.00	-0.26	-0.43	0.07	-0.22	0.79	-0.04	-0.79	0.03	2019
-0.04	-0.19	0.00	-0.22	-0.05	0.14	0.51	-0.15	0.20	0.37	2020

## ملحق (4) اجمالي القروض والتسليفات

اجمالي القروض والتسليفات										
الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	الالتئمان	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	السنة
19,975,429,425	9,037,351,106	1,737,674,673	23,023,001,445	7,025,743,890	2,001,340,000	45,702,144,000	20,004,757,686	22,410,352,016	43,295,376,878	2006
15,130,572,757	7,431,436,098	3,786,474,079	18,868,858,240	6,998,395,000	1,457,757,000	26,253,423,000	16,905,176,721	21,958,571,566	52,663,889,482	2007
15,835,160,937	12,618,990,980	5,756,012,778	5,041,431,736	9,430,275,000	831,704,471	12,639,606,000	15,516,842,118	10,132,632,341	45,576,096,710	2008
60,414,194,951	25,310,936,857	25,965,659,015	11,673,137,793	16,398,748,000	109,553,518,000	18,427,309,000	63,798,697,945	6,659,091,547	77,621,977,994	2009
55,489,156,901	30,078,805,516	33,871,648,795	13,724,732,453	35,648,124,000	261,921,037,000	71,525,648,000	142,380,805,852	359,656,116	180,781,791,000	2010
82,557,864,856	62,003,310,134	40,314,083,000	10,035,639,000	49,054,318,000	280,013,581,000	106,506,822,000	188,852,690,664	829,146,550	145,657,941,000	2011
187,166,262,528	164,465,530,711	58,046,182,000	7,387,236,000	67,493,270,000	383,970,401,000	173,102,906,000	191,558,486,260	2,311,016,973	137,255,287,000	2012
153,389,710,736	231,755,791,128	85,922,241,000	2,476,915,000	115,537,922,145	537,759,713,000	226,064,141,000	198,401,602,865	3,956,341,543	208,184,136,000	2013
165,153,756,075	202,986,885,493	126,230,966,000	1,228,860,000	165,327,058,647	429,452,619,557	124,439,072,000	182,594,122,618	7,154,494,691	226,699,673,000	2014
156,906,813,787	259,590,856,694	104,523,609,000	68,636,000	184,042,463,507	324,228,812,054	105,773,723,000	145,291,975,072	9,101,997,145	235,718,858,000	2015
172,318,429,355	287,550,217,570	99,443,155,000	2,930,754,000	124,682,911,000	272,651,572,920	103,401,479,000	126,346,000,000	29,244,571,000	162,568,417,000	2016
173,463,860,907	204,274,936,809	94,838,407,000	8,355,233,000	134,355,735,000	329,052,958,254	118,712,026,000	116,778,000,000	30,932,322,000	137,585,722,000	2017
110,982,265,176	171,492,437,055	78,931,479,000	8,085,835,000	76,828,441,000	341,001,836,947	141,059,490,666	111,062,000,000	21,393,854,000	161,954,726,000	2018
114,742,757,972	144,623,558,927	76,837,037,000	8,085,835,000	168,964,172,000	252,214,812,710	146,505,944,788	110,794,000,000	11,446,640,000	149,602,718,000	2019
89,240,707,226	127,002,548,274	46,027,988,000	7,476,541,000	317,598,636,000	118,842,261,000	138,827,183,508	104,388,000,000	18,840,651,000	141,629,918,000	2020

ملحق (5) اجمالي الموجودات

اجمالي الموجودات										
الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	السنة
90,371,936,557	81,847,073,831	38,077,432,730	357,423,459,169	43,925,751,126	26,612,287,000	167,731,022,000	299,385,631,368	164,594,170,638	331,209,583,378	2006
112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	31,264,156,000	131,112,403,000	406,782,968,680	213,176,856,295	363,724,586,351	2007
205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	62,382,961,270	158,187,678,000	569,667,612,693	204,674,371,349	542,911,440,820	2008
205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693	94,052,910,000	439,745,296,000	191,558,025,000	557,540,022,098	208,304,265,378	802,194,113,333	2009
186,010,790,693	272,031,632,749	119,936,262,516	594,931,934,359	107,558,290,000	518,599,704,000	246,091,572,000	580,125,543,187	204,163,838,149	961,062,610,000	2010
258,603,105,014	343,800,873,179	168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	655,825,769,000	327,719,084,000	668,017,284,736	247,446,396,459	875,267,236,000	2011
472,979,957,739	424,766,297,564	270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	706,408,071,000	380,094,355,000	818,969,589,919	293,436,517,502	1,300,654,984,000	2012
560,875,574,786	781,479,239,060	310,658,820,000	602,995,583,000	542,453,293,966	754,864,898,000	520,596,472,000	774,180,018,936	334,843,250,328	1,764,904,558,000	2013
348,145,109,350	816,478,697,199	419,761,171,000	625,187,059,000	615,235,071,804	596,733,704,984	558,655,517,000	683,076,386,655	449,272,568,429	1,827,505,325,000	2014
365,478,345,227	810,971,493,477	369,216,517,000	618,517,645,000	535,764,591,305	581,243,597,209	551,734,351,000	675,123,601,662	414,889,153,817	1,549,536,698,000	2015
410,055,008,175	802,022,034,419	351,697,600,000	513,382,999,000	578,847,033,000	527,820,770,171	577,870,247,000	656,850,484,000	423,819,261,000	1,200,424,117,000	2016
409,407,169,153	603,312,989,740	390,126,545,000	476,638,010,000	603,980,329,000	519,396,084,598	573,706,556,000	770,690,000,000	460,616,311,000	1,090,152,647,000	2017
409,740,060,338	578,336,518,931	409,481,703,000	497,694,366,000	525,757,058,000	515,575,374,763	607,048,862,905	825,681,000,000	443,945,613,000	1,113,538,558,000	2018
410,167,917,709	549,145,530,701	350,387,452,000	522,536,851,000	632,802,650,000	604,313,971,998	529,829,506,291	684,237,000,000	449,777,104,000	1,132,744,205,000	2019
397,449,289,966	510,798,283,631	333,165,030,000	527,045,441,000	893,964,966,000	699,147,651,000	571,480,175,360	683,427,000,000	616,449,229,000	1,419,528,237,000	2020

ملحق (6) اجمالي الودائع

اجمالي الودائع										
السنة	بغداد	التجاري العراقي	الشرق الأوسط	الاستثمار العراقي	مصرف المتحد	الاهلي العراقي	الائتمان	سومر التجاري	الخليج التجاري	الموصل
2006	231,803,428,344	70,129,503,348	218,174,467,169	107,683,853,000	13,754,199,634	13,102,594,528	300,924,349,077	11,729,275,456	41,948,809,913	59,520,107,551
2007	237,113,074,923	86,775,669,154	306,789,331,061	109,703,608,000	14,307,203,460	19,052,718,000	239,616,200,241	11,916,764,756	83,092,042,404	72,926,117,307
2008	380,264,361,641	85,268,877,196	404,456,037,715	90,845,409,000	25,870,519,958	34,896,374,000	199,377,336,212	14,244,255,440	128,333,537,508	131,742,400,946
2009	641,484,978,400	84,611,076,861	434,681,611,213	109,511,128,000	86,218,650,000	37,722,244,000	209,765,940,835	19,945,929,225	163,156,102,629	149,153,415,519
2010	779,138,651,000	78,609,031,376	448,170,873,329	124,483,477,000	177,979,846,000	49,507,396,000	422,901,843,107	32,670,912,126	169,879,772,242	127,959,614,337
2011	501,669,603,055	82,425,641,864	475,118,938,449	162,181,242,000	193,938,990,000	73,001,539,000	249,056,274,000	32,211,777,000	191,088,818,884	124,766,718,796
2012	807,294,184,539	108,135,506,106	595,108,774,816	175,835,392,000	131,923,195,000	142,692,769,000	324,535,834,000	65,582,375,000	232,259,962,644	215,456,625,775
2013	1,232,758,580,000	93,297,733,732	524,606,164,429	116,027,646,147	136,006,890,000	275,882,019,687	366,473,260,000	74,876,714,000	376,984,432,586	228,432,136,227
2014	1,345,373,966,000	120,475,834,599	340,411,884,090	239,914,560,000	75,379,374,403	240,268,173,288	306,077,693,000	76,392,229,000	417,364,477,417	60,695,891,440
2015	801,751,833,000	89,297,116,058	316,337,585,479	251,887,156,000	146,541,598,278	173,565,260,630	158,864,380,000	86,035,933,000	373,257,806,880	73,680,309,835
2016	752,295,716,000	121,221,799,000	251,839,721,000	254,003,297,000	65,416,364,158	149,121,176,000	179,282,330,000	67,663,355,000	427,200,844,364	90,510,384,187
2017	684,047,064,000	134,713,049,000	324,584,571,000	246,005,724,000	103,903,709,809	184,727,884,000	144,170,024,000	89,771,184,000	265,803,562,818	98,487,499,555
2018	786,385,703,000	134,551,597,000	429,602,445,000	238,583,932,240	73,269,624,685	189,794,178,000	162,366,285,000	80,745,035,000	232,934,933,496	112,787,130,000
2019	803,012,079,000	146,614,580,000	271,418,424,000	210,962,480,920	69,438,830,486	250,556,613,000	208,358,810,000	56,400,372,000	201,579,972,579	118,624,050,723
2020	1,073,265,508,000	272,760,843,000	266,696,675,000	269,018,347,254	152,234,248,000	419,236,728,000	217,501,732,000	64,227,710,000	180,767,475,870	101,140,081,049

ملحق (7) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها										
الموصل	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان	الاهلي العراقي	مصرف المتحد	الاستثمار العراقي	الشرق الأوسط	التجاري العراقي	بغداد	السنة
914,819,782	1,518,441,755	1,171,195,595	274,797,375	1,011,345,502	2,855,750,211	8,737,998,000	3,664,099,361	10,498,821,060	7,343,961,866	2006
1,091,942,790	2,018,441,755	2,000,491,079	165,888,805	1,707,038,000	2,926,272,086	5,718,537,000	8,499,986,060	23,334,074,315	10,479,780,958	2007
1,376,030,634	6,120,000,000	3,707,038,621	165,084,058	1,707,038,000	4,300,000,000	12,333,926,000	9,369,496,825	15,525,156,527	14,000,000,000	2008
1,909,650,841	6,620,000,000	3,636,777,886	165,046,630	1,707,038,000	9,284,764,000	9,261,329,000	8,950,000,000	13,628,470,572	14,000,000,000	2009
2,392,048,750	6,780,000,000	3,178,325,193	165,046,630	2,481,038,000	16,978,513,000	6,971,485,000	9,000,000,000	8,390,722,470	15,156,160,000	2010
5,010,266,275	7,300,000,000	2,359,112,000	165,047,000	3,755,353,000	20,562,947,000	3,000,000,000	9,509,987,594	8,533,253,120	17,000,000,000	2011
6,375,036,883	7,300,000,000	1,817,995,000	164,972,000	4,155,797,000	37,837,671,000	2,890,356,000	10,412,788,929	9,177,352,160	17,000,000,000	2012
9,295,336,810	8,200,000,000	2,584,066,000	165,338,000	7,532,829,011	47,121,279,000	2,890,356,000	10,428,195,935	9,149,201,268	17,000,000,000	2013
9,382,046,690	9,000,000,000	4,435,181,000	165,338,000	19,166,780,052	50,621,278,826	3,644,340,000	10,428,195,935	9,970,649,033	17,000,000,000	2014
9,382,046,690	14,000,000,000	3,775,442,000	165,388,000	23,651,469,360	58,487,245,096	3,150,050,000	10,428,195,935	10,545,978,115	30,000,000,000	2015
18,436,385,878	14,000,000,000	3,918,811,000	165,388,000	18,332,646,000	58,487,245,096	3,036,798,784	10,428,195,935	10,462,550,000	25,240,132,000	2016
16,060,854,053	17,200,000,000	3,972,474,000	3,623,936,000	27,113,705,000	62,487,245,000	3,036,798,784	16,526,000,000	10,195,408,000	30,302,145,000	2017
31,561,064,053	17,200,000,000	2,017,610,000	3,548,236,000	11,284,000,000	71,939,133,905	3,036,798,784	16,490,000,000	9,461,265,000	30,223,361,000	2018
35,252,183,532	17,200,000,000	1,806,482,000	3,548,236,000	17,652,731,000	71,939,133,905	3,036,798,784	16,743,000,000	9,971,176,000	30,939,190,000	2019
53,967,544,529	17,200,000,000	1,536,488,000	3,227,963,000	17,652,731,000	81,312,259,000	3,036,798,784	19,252,000,000	10,806,777,000	42,851,513,000	2020

ملحق (8) أسعار الاغلاق

أسعار الاغلاق										
التجاري العراقي	الموصل للتنمية	الخليج التجاري	سومر التجاري	الائتمان العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط	بغداد	السنة
5.9	6.5	6.5	2.4	16	6.7	15.75	10.9	7	16.3	2004
20	6.5	6.85	3.4	18.75	9.9	3.95	3.9	5.8	6.4	2005
1.3	2	1.35	1.45	10.5	9.9	1.05	1.3	1.8	2	2006
1.35	1.05	1.5	0.9	3.6	9.9	1.05	1.3	2.5	3.1	2007
1.15	1.05	1.45	0.9	2.85	9.9	0.9	1.05	2.15	2.2	2008
1.45	1.55	1.8	0.9	3.4	1.66	0.87	1.6	2.6	2.45	2009
1.39	0.91	0.9	0.81	2.45	1.76	0.81	1.24	1.1	1.79	2010
1.27	1.35	1.01	0.82	3.6	2.69	0.85	0.95	1.92	3.48	2011
1.27	0.85	1.09	1.02	2.35	1.84	0.84	1.01	1.46	1.8	2012
0.92	0.87	1.15	1	2.41	1.18	0.82	0.97	1.6	2.06	2013
0.66	0.73	0.9	1	1.05	0.71	0.9	1	0.6	1.55	2014
0.41	0.25	0.51	0.95	0.59	0.37	0.55	0.68	0.51	1.17	2015
0.48	0.56	0.45	0.9	0.75	0.31	0.41	0.6	0.43	0.91	2016
0.49	0.32	0.39	0.9	0.68	0.23	0.47	0.42	0.35	0.61	2017
0.47	0.16	0.19	0.9	0.4	0.09	0.34	0.28	0.47	0.29	2018
0.46	0.16	0.14	0.51	0.43	0.07	0.61	0.27	0.1	0.3	2019
0.44	0.13	0.14	0.4	0.41	0.08	0.92	0.23	0.12	0.41	2020

## **Abstract:**

The study aims to know the rigidity of the capital structure and its impact on the credit capacity. The study dealt with the commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange. (10) banks were selected due to the availability of information and data required in the study, namely (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Middle East Bank, Bank of Iraqi Investment, United Bank for Investment, National Bank of Iraq, Commercial Credit Bank, Sumer Commercial Bank, Khaleej Commercial Bank, Mosul Bank for Development and Investment) for the period (2006-2020) based on the reports published in the Iraq Stock Exchange. Through the indicators of the rigidity of the capital structure (actual debt ratio and the non-performing debt ratio) and indicators of credit capacity (the ratio of loans and advances to assets, the ratio of loans and advances to deposits, the ratio of the provision for loan losses and the capital adequacy ratio). The study used financial and statistical methods to achieve its objectives and to indicate the effect relationship between the variables of the study by using the method of analyzing cross-sectional data (Panel Data) through the program EViews v.12).

The study reached a set of results, the most important of which is the inertia of the capital structure of commercial banks as a result of the failure to make the necessary adjustments at the level of financial leverage as a result of the instability of political and economic conditions and the failure to make adjustments to the capital structure by managers in order to preserve their position and influence. The study concluded with some recommendations, the most important of which is that it is necessary to make adjustments to the debt ratio to avoid the inertia of the capital structure, and this negatively affects the economic process, as well as the need to provide incentives for some managers to take decisions that help increase the wealth of the owners and not for personal interest.

**Keywords:** Inertia of the capital structure, credit capacity.



Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
Karbala University  
Faculty of Administration and  
Economics  
Department of Financial and Banking  
Sciences

**Inertia of the capital structure and its impact on credit capacity for  
commercial banks**

An analytical study of a sample of commercial banks listed in the  
Iraqi Stock Exchange

for the period (2006 – 2020)

A Thesis Submitted by the student

**Emad Neama Hashem Al-Mosuoy**

To Council of the College of Administration and Economics/  
Karbala University

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in  
banking and finance

Under the Supervisor

**P.D Zainab Makki Mahmood Al-Banaa**

2022 A.D

1444H